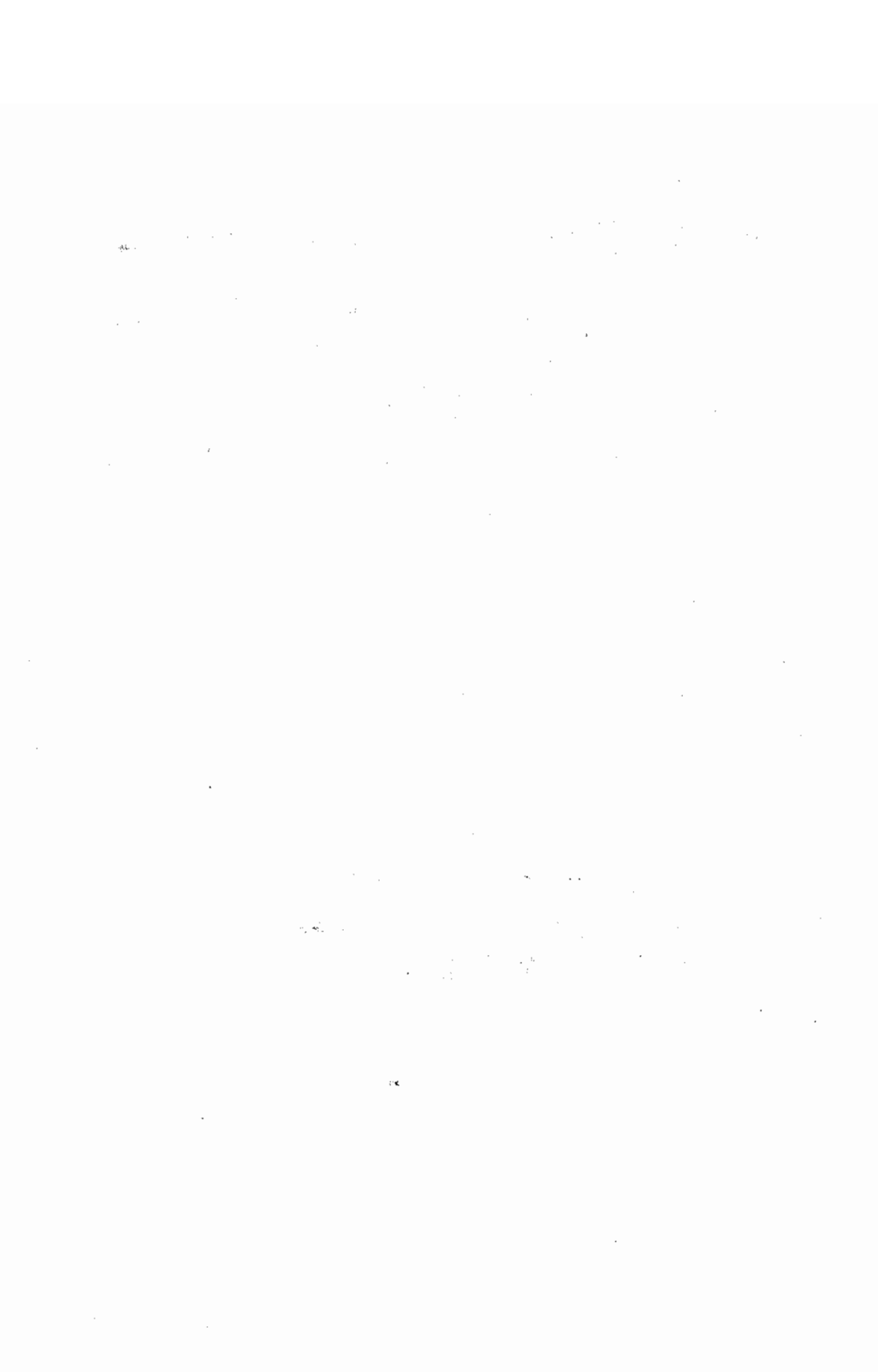


المراجعة البيئية الداخلية: مدخل مقترح
لتفعيل الحوكمة البيئية لقطاع الأعمال،
وتحسين أدائه البيئي
(دراسة تطبيقية مقارنة)

د. خالد محمد عبد المنعم لبيب
أستاذ المحاسبة المساعد.
كلية التجارة. جامعة القاهرة.

يونيو ٢٠٠٦



تجريد عام للبحث

على الرغم من مرور حقبة كبيرة من الزمن، على توجيه الأدب المحاسبي للاهتمام بمحور المراجعة البيئية، فإن المراجعة البيئية الداخلية، قد استحوذت على قدر متزايد من اهتمام ذلك الأدب، مع بدايات الألفية الجديدة، وبوجه خاص عقب إعادة إصدار معيار الإدارة البيئية (ISO 14001, 2004)، بصيغته الجديدة في نوفمبر من عام ٢٠٠٤م، والذي أكد على أهمية محور المراجعة البيئية الداخلية، حيث اعتبر ذلك بمثابة اعتراف صريح بأهمية المراجعة البيئية الداخلية، وعدم سلامة اكتفاء منشآت الأعمال بالمراجعة البيئية الخارجية (e.g.: Wallage, 2000, Zutshi & Amrik, 2003, Russell, 2005). وقد بينت دراسة (Watson & Anthony, 2004) أن قيام منشآت الأعمال، بتطبيق محور المراجعة البيئية الداخلية، من شأنه العمل على تحسين مستوى أدائها البيئي، كما أشارت دراسة كل من: (Davidson & Scott, 2004, Giljum, et al., 2005) إلى أن الحوكمة البيئية، قد أصبحت مطلباً ملحاً وعاجلاً، سواءً على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، أو على مستوى دول العالم بوجه عام، وأن ذلك يعتمد إلى حد بعيد، على النجاح في تطبيق فعاليات محور المراجعة البيئية الداخلية، على مستوى كل من: منشآت قطاع الأعمال، والتنظيمات الحكومية. هذا، ويهدف البحث الحالي إلى دراسة وتحليل سبل تطوير المراجعة البيئية الداخلية، مع محاولة تقديم مدخل مقترح لتفعيل إطار الحوكمة البيئية (Environmental Governance)، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، مع محاولة اختبار ثلاثة فروض أساسية؛ ينص الفرض الأول منها على وجود ضرورة لتطوير محور المراجعة البيئية الداخلية لمنشآت الأعمال، وبوجه خاص المنشآت الصناعية منها؛ كما ينص الفرض الثاني على أن تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية في منشآت الأعمال، من شأنه العمل على إضافة قيمة حقيقية لمثل تلك المنشآت، وذلك من خلال تحسين أدائها البيئي؛ بينما ينص الفرض الثالث على أن محور المراجعة البيئية الداخلية في منشآت الأعمال، يمثل أحد أركان نجاح إطار الحوكمة البيئية. وقد ارتكز البحث الحالي على المنهج الاستقرائي، للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم

الفروض النظرية الواردة به، مع التطبيق على بيئتي الأعمال: المصرية، والسعودية، وذلك باستخدام اختبار كولوموجروف سميرونوف "The Kolomogrov – Smirnov Test" لاختبار الفروق بين عينتين مستقلتين، واختبار Mann-Whitney U Test، للمقارنة بين عينتين مستقلتين، وكذلك اختبار Pearson Rank Order Correlation Coefficient لقياس الارتباط، حيث تم التحقق من صحة الفروض الثلاثة المذكورة، من خلال كل من: الدراسة التحليلية للدراسات المحاسبية، التي تضمنها الأدب المحاسبي في هذا المجال، وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية لهذا البحث.

١. مقدمة:

أسفر الاهتمام المتزايد بالأداء البيئي لمنشآت الأعمال، عن قيام المنظمة العالمية للتوحيد القياسي (ISO)، بإعادة إصدار معيار الإدارة البيئية (ISO 14001)، في عام ٢٠٠٤م، وذلك بصياغة اختلفت في كثير من محاورها، عن الصياغة التي صدر بها نفس المعيار في عام ١٩٩٦م، حيث تميزت الصياغة الجديدة للمعيار، بالتركيز على محور المراجعة البيئية الداخلية، بوجه خاص، وذلك في إشارة واضحة إلى تزايد أهمية المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال، وخاصة الصناعية منها، حيث أثبت الواقع العملي، أنه على الرغم من أهمية المراجعة البيئية الخارجية، إلا أنها لا تكفي وحدها للقيام بالدور اللازم، في مجال التحقق من مدى التزام منشآت الأعمال، بالقوانين والمعايير البيئية، وتحسين الأداء البيئي لتلك المنشآت (e.g.: Liebesman, 2005, Brooks, 2004, Sisaye, et al., 2004).

ولقد أثمر ذلك كله، عن توجيه الأدب المحاسبي للاهتمام بدراسة كل من: سبل تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية لمنشآت الأعمال، وكيفية الاستفادة من ذلك، في المساهمة الفعالة في تحسين الأداء البيئي، لمنشآت قطاع الأعمال، وخاصة الصناعية منها، ومن أوائل تلك الدراسات: دراسات (Fitzgerald, 1978, Maltby, 1995, Karapetrovic & Walter, 1998) المستجديات العالمية، في مجالات البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة، قد أظهرت مدى الحاجة إلى تفعيل محور المراجعة البيئية الداخلية، على مستوى منشآت الأعمال - خاصة الصناعية منها - وذلك بغية تحسين مستويات الأداء البيئي لتلك المنشآت، وتأهيلها للالتزام بمقومات واشتراطات معياري: إدارة الجودة ٩٠٠١، والإدارة البيئية ١٤٠٠١، وحيازة شهادتيهما.

كما بينت دراسات (Sisaye, et al., 2005, Evers, et al., 2004, Watson & Anthony, 2004) أن محور المراجعة البيئية الداخلية، يمكن أن تتضح أهمية تطويره على مستوى منشآت الأعمال، إذا ما تمت ملاحظة الدور الهام الذي يمكن له القيام به، في مجال تحسين أداء تلك المنشآت، في سياق المساهمة الإيجابية، والحفاظ على التنمية المستدامة، والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من إطار الجودة الشاملة، التي تسعى كافة تلك المنشآت إلى تحقيق مقوماتها، في سبيل سعيها نحو الاحتفاظ بمركز متميز لها، في مضمار المنافسات المحلية والعالمية.

ومن جهة أخرى، فقد بينت العديد من الدراسات، ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام لدور المراجعة البيئية الداخلية، في ترسيخ أركان إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت الأعمال، وذلك في أعقاب تزايد الاهتمام الدولي بمشكلات تلوث البيئة، وبوجه خاص ما يتعلق منها بتلوث الهواء والغلاف الجوي، ومصادر المياه العذبة من أنهار وغيرها، وكذلك مشكلة ثقب الأوزون، وما تبع ذلك من دعوات مطردة، للحفاظ على الخضرة والتنمية المستدامة، سواءً من جانب الهيئات والمنظمات غير الحكومية، أو من جانب الجهات الرقابية الحكومية، (e.g.: Lane & Geoff, 2005, Najam, 2005, Wang, 2005, Kysar, 2005.)

مشكلة البحث:

مما تقدم يتبين أن مشكلة هذا البحث، تتلخص في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي: هل يساهم تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، في تحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، خاصة الصناعية منها، وتحسين درجة مساهمة مهنة المراجعة الداخلية، في مساعدة إدارات منشآت الأعمال، على الالتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئية؟ أو بعبارة أخرى، ما هي طبيعة ونوعية أثر تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، على الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، ومستوى مساهمة مهنة المراجعة البيئية الداخلية، في نجاح إدارات منشآت الأعمال، في الالتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئية؟

هدف البحث:

يتمثل هدف هذا البحث في: القيام بدراسة تحليلية لطبيعة ونوعية أثر تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، على الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، ومستوى مساهمة مهنة المراجعة البيئية الداخلية، في مساعدة إدارات منشآت الأعمال، على الالتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئية؛ وذلك مع محاولة تقديم مدخل مقترح، لضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لتفعيل إطار الحوكمة البيئية (Environmental Governance)، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، في مجال البيئة العربية لمهنة المراجعة البيئية الداخلية؛ وذلك بالإضافة إلى القيام بدراسة تطبيقية مقارنة، على عينة حكومية مكونة من مجموعة مختارة، من مائة وخمسين مفردة، من: منشآت قطاع الأعمال، بكل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، بهدف اختبار فروض البحث، التي قوف على أنسب سبل تطبيق هذا المدخل في الواقع العملي.

أهمية البحث:

ترتبط أهمية هذا البحث بحقيقة طرقه لأحد المجالات المهنية الحيوية والهامة، والمتعلقة بمحاولة تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال، خاصة الصناعية منها، باعتباره ركناً أساسياً في منظومة الحوكمة البيئية، ومحاولة تقديم مدخل علمي مقترح، لإرساء أركان ذلك التطوير، على مستوى الواقع العملي لمهنة المراجعة الداخلية. كما تكتسب الدراسة أهميتها أيضاً على المستوى القومي، من واقع دورها في تهيئة ومساعدة المراجعين الداخليين، بمصر والوطن العربي، على الارتقاء بمستوى الأداء المهني، المرتبط بمزاولة فعاليات المراجعة البيئية الداخلية، بما يتلاءم مع مستجدات وتحديات الواقع العملي الجاري، وذلك سعياً نحو تواصل الخدمات المهنية للمراجعة الداخلية، مع الاحتياجات والمستجدات الجارية للمجتمع.

حدود البحث :

لن يتعرض هذا البحث للمراجعة البيئية الداخلية في قطاع غير الأعمال، نظراً لاختلاف محاور التقويم، ومستلزمات التطوير، وفعاليات الدراسة التطبيقية، كما سيقصر البحث في جانبه التطبيقي، على كل من جمهورية مصر العربية،

والمملكة العربية السعودية، باعتبارهما من أكبر الدول العربية الرائدة في مضمار المراجعة البيئية الداخلية، والقوانين البيئية المنظمة لأنشطة منشآت قطاع الأعمال، ومحاور رقابتها وتقويم أدائها البيئي.

منهج وفروض البحث:

ينتهج هذا البحث المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال تحليل واستقراء الدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي، في مجال أثر تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال، على الأداء البيئي لتلك المنشآت، ومستوى مساهمة مهنة المراجعة البيئية الداخلية، في مساعدة إدارات منشآت الأعمال، على الالتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئية؛ والعمل على استتباب واقتراح مدخل مقترح لإرساء الأركان اللازمة، لترجمة ذلك على أرض الواقع العملي، لمهنة المراجعة الداخلية، على مستوى البيئة العربية. وقد استخدم الباحث الأسلوب التحليلي في بعض الجوانب، مع الاستعانة بالدراسة التطبيقية، لاختبار صحة فروض البحث.

وتتمثل الفروض الرئيسية التي يسعى البحث نحو اختبار مدى صحتها، في:

١. الفرض الأول:

" أن هناك ضرورة لتطوير محور المراجعة البيئية الداخلية لمنشآت الأعمال، وبوجه خاص المنشآت الصناعية منها "

٢. الفرض الثاني:

" أن تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية لمنشآت الأعمال، من شأنه العمل على إضافة قيمة حقيقية لمثل تلك المنشآت، وذلك من خلال تحسين أدائها البيئي "

٣. الفرض الثالث:

" أن محور المراجعة البيئية الداخلية في منشآت الأعمال، يمثل أحد أركان نجاح إطار الحوكمة البيئية "

وقد قام الباحث في سبيله لاختبار صحة فروض البحث، باستخدام أسلوب: اختبار كولوموجروف سميرنوف "The Kolomogrov – Smirnov Test" واختبار Mann-Whitney U Test للفروق بين عينتين مستقلتين؛ واختبار

للمقارنة بين عينتين مستقلتين؛ وكذلك اختبار Pearson Rank Order Correlation Coefficient لقياس الارتباط؛ وذلك في البيئتين: المصرية، والسعودية، حيث تم التحقق من صحة الفروض الثلاثة المذكورة، من خلال كل من : الدراسة التحليلية للدراسات المحاسبية التي تمت في هذا المجال، وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية لهذا البحث.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث، فقد تم تقسيم ما تبقى منه إلى سبعة أقسام رئيسية:

حيث يختص القسم الأول، باستقراء تحليلي، لأهم الدراسات المحاسبية، التي تناولها الأدب المحاسبي، في مجال أثر تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، على الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، ومساعدة إداراتها، على الالتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئية.

ويختص القسم الثاني، بتحليل طبيعة محور المراجعة البيئية الداخلية، وطبيعة دوره في تحسين الأداء البيئي لمنشآت قطاع الأعمال.

ويختص القسم الثالث، بتحليل طبيعة إطار الحوكمة البيئية (Environmental Governance)، ودور محور المراجعة البيئية الداخلية، في نجاح عملية إرساء الإطار المتكامل لها، على مستوى منشآت قطاع الأعمال.

ويختص القسم الرابع باستعراض مدخل مقترح، لضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لتفعيل إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال.

ويختص القسم الخامس، بالدراسة التطبيقية، اللازمة لاختبار صحة فروض البحث.

أما القسم السادس و الأخير من البحث، فقد تم تخصيصه لعرض خلاصة البحث، و نتائجه.

٢. استقراء تحليلي، لأهم الدراسات المحاسبية، التي تناولها الأدب المحاسبي، في مجال أثر تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، على الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، ومساعدة إدارتها، على الالتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئية:

أثمر الاهتمام الدولي المتزايد بالقضايا البيئية، عن قيام المنظمة العالمية للتوحيد القياسي (ISO)، بإعادة إصدار معيار الإدارة البيئية (ISO 14001)، في عام ٢٠٠٤م، وذلك بصياغة اختلفت في كثير من محاورها، عن الصياغة التي صدر بها نفس المعيار في عام ١٩٩٦م. حيث تميزت الصياغة الجديدة للمعيار، بالتركيز على محور المراجعة البيئية الداخلية، الأمر الذي بين أهمية استمرار جهود البحث العلمي والمهني، في مجال تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، وذلك بغية تفعيل التزام منشآت الأعمال - خاصة الصناعية منها - بمقومات إطار الحوكمة البيئية (Environmental Governance)، وتحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، ولتحقيق المزيد من نواحي الاتساق بين متطلبات معيار نظم إدارة الجودة (ISO 9001: 2000)، وبين متطلبات معيار الإدارة البيئية (ISO 14001: 2004).

هذا، وتعتبر دراسة (Fitzgerald, 1978) من أوائل الدراسات التي تمت في مجال تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، حيث استهدفت هذه الدراسة: تحليل سبل تطوير مهنة المراجعة الداخلية، من خلال التركيز على ضرورة قيامها بدور أساسي في المجال البيئي، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة أخذ هذا الدور في الاعتبار، عند تأسيس إدارات المراجعة الداخلية، بمنشآت الأعمال، وكذلك ضرورة تضمين برنامج المراجعة البيئية الداخلية، لكل من: المراجعة الإدارية، ومراجعة العمليات، وتطوير الاختبارات ذات الصلة، وضرورة مراعاة تأثير ذلك بطبيعة نشاط المنشأة، مع ضرورة النظر إلى المراجعين البيئيين الداخليين، على أنهم أعضاء ضمن فريق إدارة المراجعة الداخلية للمنشأة، وكذلك النظر إلى محور المراجعة البيئية الداخلية، كأحد المحاور المكملة لمهام إدارة المراجعة الداخلية.

أما دراسة (Vinten, 1991) فقد تناولت حقيقة دور المراجعة البيئية الداخلية، في منشآت الأعمال، وسبل مساهمتها في تحقيق الأمن البيئي. حيث توصلت الدراسة إلى أن معرفة المراجع البيئي الداخلي، بطبيعة نشاط المنشأة،

تمكنه من القيام بتقليل مخاطر عدم التأكد البيئية، وكذلك التحقق من مدى سلامة بيانات ومعلومات النفقات البيئية للمنشأة، بل والتحقق من مدى كفاءة نظام الإدارة البيئية القائم بالمنشأة، والذي ينتج المعلومات البيئية المعبرة عن الأداء البيئي لها، وذلك بالإضافة إلى أن أعمال دور حقيقي وكفاء للمراجعة البيئية الداخلية، من شأنه مساعدة إدارات منشآت الأعمال، على تجنب المزيد من الأعباء البيئية، المتمثلة في تحمل غرامات مخالفة الأنظمة البيئية، ومعالجة التلوثات البيئية التي تسببت فيها، وكذلك مساعدتها على تحقيق إفصاح قوائمها المالية، بصورة كافية، عن حقيقة أدائها البيئي، وذلك من خلال تنسيق أعمال المراجعة البيئية الداخلية، مع مهام المراجع البيئي الخارجي.

كما استهدفت دراسة (Maltby, 1995) تحليل طبيعة مجال وأهداف المراجعة البيئية الداخلية، وطبيعة تقارير المراجعة البيئية الداخلية، ومدى تأثير ذلك بنوعية التأهيل العلمي والمهني للمراجع البيئي الداخلي - ما بين التأهيل المحاسبي، والتأهيل الجيولوجي والهندسي - حيث قامت الدراسة بتحليل إجابات استبيان، موجه لإحدى وعشرين منشأة متخصصة في الاستشارات البيئية، من المنشآت أعضاء جمعية الاستشارات البيئية، حيث تم تقسيم تلك المنشآت إلى مجموعتين، بناءً على طبيعة تخصص مراجعيها البيئيين، الذين يعهد إليهم بمهام المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال الراغبة في ذلك، حيث ضمت المجموعة الأولى المراجعين البيئيين الداخليين، من ذوي التأهيل والخبرة المحاسبية، بينما ضمت المجموعة الثانية المراجعين البيئيين الداخليين، من ذوي التأهيل والخبرة الهندسية و الجيولوجية البحتة، وذلك باستخدام أسلوب (Chi Square Test) اللامعلمي، حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

١- أن اهتمام المراجعين البيئيين الداخليين، من ذوي الخبرات المحاسبية، بكل من: مدى التزام منشآت الأعمال، بالقوانين والأنظمة البيئية، وتقويم مخاطر تلوث البيئة بسبب أنشطة تلك المنشآت، وتقويم مخاطر تعرضها للجزاءات القانونية، المترتبة على مخالفة قوانين وأنظمة البيئة، يفوق اهتمام نظرائهم من ذوي الخبرات الهندسية والجيولوجية.

٢- وكذلك فإن اهتمام المراجعين البيئيين الداخليين، من ذوي التأهيل والخبرات المحاسبية، بكل من: مراجعة وتقويم وتطوير أنظمة التقارير البيئية، يفوق اهتمام نظرائهم من ذوي الخبرات الهندسية والجيولوجية، كما يرى المراجعون البيئيون الداخليون، من ذوي الخبرات المحاسبية، أن جوهر المراجعة البيئية الداخلية، يتمثل

في أنها تسعى نحو مراجعة وتقويم أنظمة الإدارة البيئية، وأن جوهرها يتسق مع جوهر المراجعة الداخلية المالية.

٣- أن اهتمام المراجعين البيئيين الداخليين، من ذوي الخبرات الهندسية والجيولوجية، بكل من: تصميم أنظمة التقارير، والسياسات البيئية، وتحديد فرص تطوير الأداء البيئي، ومراجعة الأداء البيئي للموردين، المتعاقدين مع منشأتهم، وتقويم مدى ملاءمة وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، وتحديد مدى ملاءمة نظم الرقابة الداخلية وإعداد التقارير البيئية، وتضمن التقارير البيئية لتلك المنشآت، للمعلومات الخاصة بالمسئولية البيئية تجاه الطرف الثالث، يفوق اهتمام نظرائهم من ذوي الخبرات المحاسبية.

٤- ومع ذلك فإن خلاصة نتائج التحليل الإحصائي، لبيانات الدراسة، قد أسفر عن عدم وجود اختلافات حقيقية بين فئتي المراجعين البيئيين الداخليين، فيما يتعلق بحقيقة المراجعة البيئية الداخلية، حيث تشير نتائج التحليل، إلى أن الاتجاه العام لمفردات عينة الدراسة بنوعيتها، يرون أن المراجعة البيئية الداخلية، لا تخرج عن كونها أداة لمساعدة الإدارة، وأنها تسعى إلى التحقق من مدى التزام المنشآت بالأنظمة والقوانين البيئية، وكذلك تطوير وتحسين أدائها البيئي. كما تبين نتائج تحليل نفس الدراسة عدم وجود دليل موضوعي، على اختلاف المدخل المهني لمزاولة مهام المراجعة البيئية الداخلية، نتيجة اختلاف التأهيل والخلفية العلمية للمراجع البيئي الداخلي.

٥- أن فئتي مفردات العينة موضوع الدراسة، قد أكدتا على أهمية وجود معايير واضحة للمراجعة البيئية الداخلية، وأن غياب أو قصور مثل تلك المعايير، من شأنه التأثير السلبي على طبيعة وجودة الأداء البيئي لمنشآت الأعمال.

ومن جهة أخرى فقد تناولت دراسة (Tucker & Janet, 1998) تحليل اتجاهات وضغوط التغيير في مجال المراجعة البيئية، وكذلك في دور المراجع البيئي الداخلي، حيث بينت الدراسة أن التشريعات البيئية الأولية، قد قامت على أساس التركيز على تشريع العقوبات القانونية، في مواجهة المخالفات البيئية لمنشآت الأعمال، مما دفع تلك المنشآت إلى أن تسلك مسلك الالتزام بالتشريعات البيئية، وتجنب العقوبات المترتبة على مخالفتها، الأمر الذي حدى بالوكالة الأمريكية لحماية البيئة، إلى تبني وجهة النظر القائمة على أساس مبدأ الالتزام البيئي، وتدعيم الدور الفاعل للمراجعة البيئية الداخلية، بحيث يعمل ذلك على تحفيز منشآت الأعمال، على تصميم أنظمة إدارة بيئية، تعمل بشكل مستمر على تحسين أدائها البيئي، كما يتطلب ذلك من نفس المنشآت ضرورة توفير الأداة المناسبة

لتقويم مثل تلك الأنظمة، الأمر الذي يوضح أهمية دور المراجعين البيئيين الداخليين، المؤهلين تأهيلاً مناسباً للقيام بمثل تلك المهام، وقد انتهت الدراسة إلى أهمية توجيه الجهود التشريعية، نحو إلزام منشآت الأعمال، بضرورة تطوير أنظمة الإدارة البيئية الفعالة، والتي تعتبر من أهم أساسيات تحسين الأداء البيئي لمثل تلك المنشآت، كما انتهت الدراسة أيضاً، إلى أنه على الرغم من أن العديد من منشآت الأعمال، قد اعتمدت في بناء أقسام المراجعة البيئية لديها، على الخبرات الهندسية والجيولوجية، إلا أن تأهيل المراجعين الداخليين، بالمعارف والمهارات الفنية والقانونية البيئية، من شأنه أن يجعل مثل أولئك المراجعين الداخليين، أنسب الكفاءات البشرية المتخصصة للقيام بهذا الدور، الأمر الذي دفع المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA)، بالاشتراك مع منظمة المائدة المستديرة للمراجعة البيئية (EAR)، إلى تطوير شهادة مراجع بيئي، حيث تم إقرار هذا النظام في بادئ الأمر في كندا، ثم تلا ذلك إنشاء مجلس المراجعين البيئيين القانونيين (BEAC)، والذي تأسس عام ١٩٩٧م، لتنظيم عمليتي تأهيل المراجعين البيئيين، ومنحهم الترخيص المهني لمزاولة المراجعة البيئية (CPEA).

كما تبنت دراسة (Black, 1998)، تحليل اتجاهات التطوير في مجال المراجعة البيئية الداخلية، حيث بينت الدراسة أنه خلال العقود الثلاثة السابقة، كانت عملية تنظيم وتوجيه المراجعة البيئية، تتم وفقاً لمفهوم الالتزام، من خلال القوانين التي تقتصر على مجرد توجيه ومراقبة تصرفات منشآت الأعمال وغيرها، الأمر الذي لم يمكن معه التأكيد على إمكانية تحقيق مستوى مرضي للأمان البيئي، مما وجه الأنظار إلى أن قيام منشآت الأعمال بإرساء أنظمة الإدارة البيئية، التي تخضع لتقويم المراجعين البيئيين الداخليين، من شأنه أن يساعد تلك المنشآت، على تجاوز مفهوم الالتزام البيئي، إلى البحث عن وتطوير فرص التحسين البيئي، وإرساء مقومات السلامة البيئية، وأن تلك الأنظمة قد أثرت على المراجعة البيئية، من زوايا عديدة، من أهمها:

١- اتساع دور المراجع البيئي الداخلي، حيث لن يقتصر على مجرد مراجعة مدى الالتزام البيئي للمنشأة، بل سيمتد ليشتمل على تقويم مثل تلك الأنظمة البيئية، وبوجه خاص فيما يتعلق بقدرتها على كل من: تحديد عمليات المنشأة ذات التأثير البيئي، وقياس مخاطر الإضرار البيئي، وتحديد سبل مواجهة مثل تلك المخاطر البيئية.

٢- تكامل نطاق المراجعة البيئية الداخلية، بحيث تشمل على كافة وظائف المنشأة، ومستوياتها الإدارية، حيث يصبح من مهام المراجع البيئي الداخلي، تقويم المخاطر

البيئية لمختلف أنشطة المنشأة، وكذلك لمختلف القرارات الصادرة عن كافة مستوياتها الإدارية.

٣- اتساع نطاق الأطراف المشاركة، في منظومة التحسين البيئي، لتشتمل على كافة العاملين بالمنشأة، ولا تقتصر على مجرد المراجعين البيئيين الداخليين، والمسؤولين عن نظام الإدارة البيئية.

٤- أهمية تأهيل المراجعين البيئيين الداخليين، التأهيل العلمي والعملية المناسب، لتحمل مسؤولية القيام بالدور المنوط بهم، في مجال المراجعة البيئية الداخلية لمنشآت الأعمال.

٥- ضرورة إسناد نشاط المراجعة البيئية إلى إدارة المراجعة الداخلية، حيث أنها تعتبر أفقر الجهات على القيام بمثل هذه الدور الهام، وذلك شريطة تأهيل المراجعين الداخليين بما يلزم من تأهيل علمي ومهني وتقني.

وفي نفس التصدد، فقد تبنت دراسة (Karapetrovic & Walter, 1998)، تحليل مقومات المدخل المتكامل لمراجعة أنظمة الإدارة البيئية، حيث بينت الدراسة أن عملية تطوير مدخل متكامل لمراجعة أنظمة الإدارة البيئية، تعتمد في المقام الأول على مدى توافر معايير المراجعة اللازمة، والتي تشتمل على كل من: معايير مراجعة الجودة الشاملة، ومعايير المراجعة البيئية، بحيث تسعى تلك المعايير، إلى توفير السبل اللازمة لإرساء نظام مراجعة متكامل، يعمل على فحص وتقويم الأداء الفعلي لنظام الإدارة البيئية القائم، ودرجة كفاءة أدائه، وبحيث يشتمل نظام المراجعة المستهدف، على مجموعة متكاملة من الأنظمة الفرعية، لمراجعة الجودة، والبيئة والصحة والسلامة، والهندسة البشرية، والمراجعة المالية، على أن يخضع مثل ذلك النظام للتطور والتحديث بصفة مستديمة، كما تتبأت الدراسة بقرب صدور إطار متكامل لمعايير الجودة والمراجعة البيئية الداخلية، وهو ما يعد بمثابة حجر الزاوية، بالنسبة لجهود توافق وتكامل أنظمة: إدارة الجودة الشاملة، والإدارة البيئية - وهو الأمر الذي تحقق بالفعل في عام ٢٠٠٤م، عندما تم إعادة إصدار المعيار الدولي (ISO 14001:2004)، في صياغته الجديدة، والتي روعي فيها ضمان اتساقه مع معيار نظم إدارة الجودة (ISO 9001:2000).

واستكمالاً للجهود المبذولة في نفس المجال، فقد قامت دراسة (Picard, 1998)، بتحليل اتجاهات التطوير في مجال المراجعة البيئية الداخلية، حيث انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

١- أهمية دور المراجع الداخلي، في مجال المراجعة البيئية لمنشآت الأعمال، وذلك نظراً لأن خبرة المراجع الداخلي، بالمقومات اللازمة لحصول المنشأة على شهادة إدارة الجودة (ISO 9001)، تتيح له الفرصة للقيام بإضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال قيامه بفعاليات المراجعة البيئية الداخلية، ومراجعة وتقويم نظام الإدارة البيئية للمنشأة، في ظل نظام (ISO 14001)، حيث أن قيام المراجعين الداخليين بممارسة دور متميز، في تأهيل منشآت الأعمال لحيازة شهادات الجودة الشاملة، وتدعيم أنظمة إدارة الجودة الشاملة لتلك المنشآت، قد أوضح إمكانية قيامهم بدور مماثل، في نجاح أنظمة الإدارة البيئية لتلك المنشآت.

٢- أن تكوين فريق المراجعة البيئية الداخلية من مراجع داخلي، ومهندس بيئي، ومتخصص في الشؤون البيئية القانونية، من شأنه أن يحقق لمنشآت الأعمال قيمة مضافة حقيقية، من خلال تكامل مثل تلك الخبرات في تدعيم أنظمة الإدارة البيئية، لتلك المنشآت، حيث يتولى الخبراء الفنيون والقانونيون، مهمة تقويم مدى توافق عمليات وأنشطة المنشأة، مع متطلبات الأنظمة والقوانين البيئية، بينما يتولى المراجعون الداخليون، مهمة تقويم مدى توافق أنشطة وإدارات المنشأة، مع متطلبات نظام الإدارة البيئي، وكذلك تقويم النظام القائم.

٣- وجوب اجتياز المراجع البيئي الداخلي، لمجموعة من متطلبات التأهيل العلمي والعملية - وفقاً ورد بالمعيار (ISO 14012) - حيث يجب على المراجع البيئي الداخلي، الحصول على مؤهل عالي في مجال المحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلى ضرورة تحصيل خبرة عملية ملائمة، في بعض أو كل من مجالات: العلوم البيئية وتقنيات البيئة، الجوانب الفنية والبيئية لأنشطة المنشأة التي يعمل فيها، المتطلبات القانونية والتنظيمية البيئية، معايير وأساسيات أنظمة الإدارة البيئية، مبادئ وأساليب وإجراءات ومعايير المراجعة. على أن يمارس تدريباً مهنياً بيئياً في تلك المجالات، بحيث يتقن النواحي البيئية والفنية والتقنية، لأنشطة المنشأة التابع لها، ويكتسب القدرة على تكوين رأي موضوعي، حول التأثيرات البيئية المحتملة للأنشطة المختلفة للمنشأة، وذلك بالإضافة إلى ضرورة خضوعه لتدريب متخصص في مجال عمله، تحت إشراف مراجع بيئي متمرس، لمدة لا تقل عن عشرين يوماً، وذلك على أربع عمليات مراجعة بيئية كحد أدنى.

٤- ضرورة توجيه المراجعين البيئيين الداخليين لجهودهم، في مجال إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، فيما يتعلق بالتزامها بمسئوليتها البيئية، وذلك من خلال الاستفادة من خبراتهم في مراجعة أنظمة إدارة الجودة الشاملة، في مراجعة وتطوير أنظمة الإدارة البيئية، وتمييز مواطن التحسين والتطوير البيئي المناسبة لتحقيق إضافة قيمة حقيقية لمنشأتهم.

واستكمالاً وتأكيداً على تلك الجهود، الرامية إلى توضيح مجالات القيمة المضافة، لنشاط المراجعة البيئية الداخلية، فقد تبنت دراسة (Wallage, 2000)، سبل التحقق من عدالة وموضوعية تقارير التنمية المستدامة، التي تصدرها منشآت الأعمال، والتي تفصح فيها عن آثار أنشطتها المختلفة، على عناصر البيئة، حيث بينت الدراسة أن المجال البيئي، يعتبر من أهم المجالات المستجدة لمهنة المراجعة الداخلية، كي لا تفقد أهميتها واستمرارية الحاجة إليها، وأن ذلك لن يتأتى إلا من خلال الارتكاز على، محور القيمة المضافة للمراجعة البيئية الداخلية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- أن مهام التحقق من عدالة وموضوعية تقارير التنمية المستدامة، لمنشآت الأعمال، تعتبر من أصعب مهام خدمات التأكيد، المطلوبة من مهنة المراجعة الداخلية، وذلك بسبب عدم توافر معايير محددة وواضحة لمسألة التنمية المستدامة، الأمر الذي يبين وجود حاجة ماسة، لتكاتف الجهود الأكاديمية والمهنية في هذا المجال.

٢- أن المراجع الداخلي أصبح يجابه منافسة شديدة، من العديد من الفئات الأخرى، مثل المهندسين والجيولوجيين، وذلك في مجال القيام بمهام المراجعة البيئية الداخلية، الأمر الذي يوضح ضرورة سعي المراجع الداخلي، لاكتساب التأهيل والخبرة العلمية والعملية، المناسبة لأداء واجبات المراجعة البيئية.

٣- أن ارتكاز المراجع البيئي الداخلي، على مدخل القيمة المضافة، من شأنه أن يحثه على تقديم التقارير اللازمة لإدارات منشآت الأعمال، مبنياً فيها أوجه التعارض أو التضارب، بين كل من: دليل السلوك الأخلاقي لنشاط الأعمال، وهدف الربحية، وذلك فضلاً عن ضرورة قيامه بتقديم التوصيات المناسبة لتجنب الوقوع في مثل ذلك التضارب.

كما تناولت دراسة (Taylor, et al., 2001)، تحليل أركان أنظمة الإدارة البيئية، لمنشآت الأعمال، ودور المراجعة البيئية الداخلية، في تدعيم تلك الأنظمة، حيث قامت الدراسة باستخدام أساليب المتوسطات، والتكرارات، والجداول التقاطعية، على عينة مكونة من ١٥٦ منشأة أعمال، باستراليا. ونيوزلندا، من المنشآت الحائزة على شهادة معيار الإدارة البيئية (ISO 14001)، ومسجلة بدليل التفويض المشترك باستراليا ونيوزلندا (JAS-ANZ)، وقد غطت فترة الدراسة عام ١٩٩٨م.، وقد تمحورت قائمة الاستبيان الموجهة إلى مفردات العينة، حول استطلاع آراء المدراء والمراجعين الداخليين، بتلك المنشآت، فيما

يتعلق بدور وأهمية المراجعة البيئية الداخلية، بتلك المنشآت، في تطوير أداء أنظمة الإدارة البيئية بها. حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

١- أن المجمع الاسترالي للمحاسبين القانونيين (ICAA)، قد بدأ منذ عام ١٩٩٨م، في الاهتمام بدراسة متطلبات مراجعة معلومات الأداء البيئي، والتقارير عنها، حيث قام المجمع بإنشاء مجموعة عمل بيئية (EATF)، توصلت إلى ضرورة التأكيد على الحاجة إلى مراجعة الأداء البيئي للمنشآت الأعمال، وإلى أن توافر عملية مراجعة أنظمة الإدارة البيئية، تعد مطلباً أساسياً، لحصول منشآت الأعمال على شهادة (ISO 14001)، وأن حصول المنشآت على هذه الشهادة، يمكن أن يمثل مؤشراً على التزام تلك المنشآت، بالوفاء بمتطلبات واشتراطات مسؤولياتها البيئية مستقبلاً.

٢- أن الهدف الرئيسي من وراء المراجعة الداخلية لأنظمة الإدارة البيئية، يتمثل في التحقق من مدى كفاءة تلك الأنظمة، ومدى وفائها بالواجبات البيئية المستهدفة منها، بينما يتمثل الهدف الفرعي منها، في التحقق من مدى كفاءة الأداء البيئي للمنشأة، الأمر الذي يبين تركيز الاهتمام على تفعيل دور أنظمة الإدارة البيئية، لمنشآت الأعمال، وضرورة استمراريتها بغرض: تحسين وتطوير الأداء البيئي لتلك المنشآت، واستمرار حيازتها على شهادة الإدارة البيئية.

٣- أنه قد تبين أن التأهيل العلمي والمهني وبرامج التدريب المهني، والتمويل المخصص، لكوادر المراجعة البيئية الداخلية، يقل عن القدر الكافي والمناسب، لتوفير القدرات المهنية اللازمة للقيام بمهام المراجعة البيئية، وتقويم أنظمة الإدارة البيئية لمنشآت الأعمال، الأمر الذي يبين ضرورة الاهتمام بتوفير مثل تلك المقومات، بغرض توفير الأركان اللازمة لقيام أنظمة إدارة بيئية تتسم بالكفاءة والفعالية، والقدرة على القيام بالمسؤوليات المنوطة بها.

أما دراسة (Emery & Michael, 2003)، فقد تطرقت إلى أهمية وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، في منشآت الأعمال، حيث بينت الدراسة أن استراتيجيات الحماية البيئية على مستوى الدول، لا يمكن أن يكتب لها النجاح، بدون وجود نظام للرقابة البيئية الذاتية في منشآت الأعمال، وأن وجود وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، ينعكس أثره الاقتصادي على منشآت الأعمال، في صورة تقادي العقوبات الاقتصادية والدعاوى القضائية، المترتبة على مخالفة التشريعات والنظم البيئية، بل وإتاحة الفرصة لتلك المنشآت، للحصول على الحوافز البيئية التي قد تتاح للمنشآت، حال التزامها بمحور الرقابة البيئية الذاتية، كما أنها تعمل على توجيه نظر إدارات

منشآت الأعمال، نحو مواطن التلوث البيئي، الناتجة عن بعض أنشطتها، فتهدى لها الفرصة المناسبة لعلاج ذلك وتغاديه مستقبلاً، وكذلك فإن تكامل جهود المراجعة البيئية الداخلية، مع نظام المحاسبة الإدارية البيئية، من شأنه مساعدة إدارات منشآت الأعمال، في قبول أو رفض بعض أوجه الاستثمار الجديدة، بناءً على الآثار البيئية المتوقعة لها، ومدى توافقها مع متطلبات القوانين والأنظمة البيئية، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن المنافع الاقتصادية والقانونية الإيجابية، إنما تبرر أهمية محور المراجعة البيئية الداخلية الفعالة، بمنشآت قطاع الأعمال.

كما تناولت دراسة (Zutshi & Amrik, 2003)، تحليل طبيعة وأسباب إرساء نظام المراجعة البيئية الداخلية، في منشآت الأعمال، حيث بينت الدراسة أن نظام المراجعة البيئية الداخلية، يجب أن يشتمل على: السياسات البيئية، ونظام تقارير أداء بيئية، وإجراءات تجميع البيانات اللازمة، وقاعدة بيانات بيئية، ونظام مطور للمعلومات البيئية، ونظام دعم للقرار يتم الارتكاز عليه، في تحليل وتخطيط وبناء الاستراتيجيات البيئية للمنشأة، وأن نظام المراجعة البيئية الداخلية، يجب أن يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها: التحقق من مدى التزام العاملين وأنظمة التشغيل بالمنشأة، بالقوانين والأنظمة البيئية القائمة، والتحقق من أن نظام الإدارة البيئية قد تم تصميمه، لتحقيق الالتزام بالقوانين والأنظمة البيئية، وتطوير وتحسين الأداء البيئي للمنشأة، ومن أن النظام القائم يحقق ذلك بالفعل، والتحقق من توافر المناخ الملائم لتطوير نظام الإدارة البيئية، والتحقق من مدى إنجاز نظام الإدارة البيئية بالمنشأة للمستويات المستهدفة بكفاءة، والتحقق من مدى الالتزام بمتطلبات حيازة المعايير الدولية للمواصفات (ISO)، حيث استخدمت الدراسة أساليب المتوسطات، والتكرارات، والجداول التقاطعية، على عينة مكونة من ٢٨٦ منشأة أعمال، باستراليا ونيوزلندا، من المنشآت الحائزة على شهادة معيار الإدارة البيئية (ISO 14001)، ومسجلة بدليل التفويض المشترك باستراليا ونيوزلندا (JAS-ANZ)، وتمثل قطاعاً عريضاً من مختلف منشآت الأعمال الاقتصادية، كما أن تلك العينة استهدفت تمثيل كافة القطاعات الصناعية، التي يشملها الواقع العملي، وقد غطت فترة الدراسة عام ٢٠٠٠م.، وقد تمحورت قائمة الاستبيان الموجهة إلى مفردات العينة، حول استطلاع آراء المدراء والمراجعين الداخليين البيئيين، بتلك المنشآت، فيما يتعلق باتجاهاتهم واتجاهات منشآتهم، بالنسبة لأهمية ودور نظام الإدارة البيئية ومعوقاته، وكذلك دور وأهمية المراجعة البيئية الداخلية، بتلك المنشآت.

حيث أسفر تحليل بيانات الدراسة المذكورة، عن النتائج الآتية:

- ١- أن التزام منشآت الأعمال، بالقوانين والأنظمة البيئية، يبرر ضرورة وجود كل من نظام الإدارة البيئية، ومحوّر المراجعة البيئية الداخلية.
- ٢- قبل أن تقدم المنشأة على التقدّم بطلب حيازة شهادة الإدارة البيئية، يصبح من الواجب عليها ضرورة تقويم موقفها الحالي، من مدى الالتزام بمتطلبات معيار الإدارة البيئية، الأمر الذي يتم من خلال تنفيذ فعاليات محوّر المراجعة البيئية الداخلية، من خلال إجراء ما يعرف بتحليل الفجوة البيئية (Gap Analysis)، أو ما يعرف بالمراجعة البيئية الأساسية (Initial Environmental Review)، حيث يتم تحديد وتقويم الفجوة القائمة بين كل من: الوضع الحالي للمنشأة، وبين متطلبات معيار الإدارة البيئية.
- ٣- أن المراجعة البيئية الداخلية، تساهم في تعريف مناطق التحسين والتطوير البيئي، وكذلك فرص الإنتاج الأنظف بيئياً، بمنشآت الأعمال، الأمر الذي يساعد إدارات تلك المنشآت، على اتخاذ القرارات المناسبة في هذا المجال.
- ٤- أن المراجعة البيئية الداخلية تلعب دوراً هاماً، في عملية إقامة ضمير بيئي لمنشآت الأعمال، بما يضمن تحقيق مناخ الأعمال الآمن بيئياً.
- ٥- أن المراجعة البيئية الداخلية، يبرز دورها بشكل واضح في منشآت الأعمال الصناعية، أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ٦- أن المراجعة البيئية الداخلية، يمكنها توجيه أنظار إدارات منشآت الأعمال، نحو التعامل مع الموردين ومزوودي الخدمات، الذين يلتزمون بالاشتراطات والمقومات البيئية، ومن ثم إمكانية قيام سلسلة أعمال متكاملة، تركز على أساس الالتزام البيئي.
- ٧- أن العديد من منشآت الأعمال، لا تستفيد من نتائج ومخرجات محوّر المراجعة البيئية الداخلية، ومن ثم تفوت على نفسها فرص التحسين والتطوير البيئي الممكنة، وذلك بسبب تبني إدارات تلك المنشآت، للنظر إلى محوّر المراجعة البيئية الداخلية، على أنها مجرد استيفاء للمتطلبات القانونية البيئية، وتجنب المساءلة القانونية.

أما دراسة (Watson & Anthony, 2004)، فقد استهدفت دراسة أثر تطبيق أنظمة الإدارة البيئية، والمراجعة البيئية الداخلية، ومتطلبات معايير الجودة البيئية، على محور التنمية المستدامة، حيث بينت الدراسة أنه على الرغم من أهمية تلك الأنظمة، إلا أنها لم تتجح حتى الآن في تطوير إطار التنمية المستدامة، وإنما حققت درجة من الالتزام بعدم الإضرار بعناصر البيئة، الأمر الذي يوجه الأنظار نحو مدى أفضلية مدخل القوانين الملزمة للمنشآت بتحقيق وتطوير التنمية

المستدامة، عن مدخل الرقابة الذاتية القائم حالياً في ظل معيار الإدارة البيئية (ISO 14001)، وأن نجاح أنظمة الإدارة البيئية والمراجعة البيئية الداخلية، إنما يعتمد على مدى مصداقيتها ومقدار ثقة أصحاب المصالح المختلفين فيها. كما بينت الدراسة أنه على الرغم من أن العديد من منشآت الأعمال، تفتقر إلى الخبرة والكفاءة اللازمة لإدارة أنظمة الإدارة البيئية، فإن عدد المنشآت التي تحوز شهادة الإدارة البيئية، أصبح في تزايد مضطرد، فبعدما كان ذلك العدد يبلغ ٤٤٣٣ منشأة، في ديسمبر من عام ١٩٩٧م، فقد وصل بحلول ديسمبر من عام ٢٠٠٢م. إلى ٤٩٤٦٢ منشأة على مستوى العالم، وذلك في الوقت الذي يتبين فيه العديد من الدلائل، على أن حيازة شهادة الإدارة البيئية، لم يقترن بتحقيق كفاءة إدارة أنظمة الإدارة البيئية، بمنشآت الأعمال، الأمر الذي يمكن معه إثارة التساؤل حول، ما إذا كانت أنظمة الإدارة البيئية، بمنشآت الأعمال، قد حققت التحسين البيئي المستهدف، أم مجرد تخفيض الآثار البيئية السلبية لتلك المنشآت. وعلى الرغم من ذلك فقد توصلت الدراسة إلى أن أنظمة الإدارة البيئية الفعالة، والمراجعة البيئية الداخلية، يلعبان دوراً هاماً ومحورياً في الحماية البيئية، وأن الأمر يحتاج للمزيد من الدراسات والجهود، للتوصل إلى سبل التحسين البيئي وتطوير التنمية المستدامة.

ومن ناحية أخرى، فقد استهدفت دراسة (Evers, et al., 2004)، تحليل دور المراجعين البيئيين الداخليين، في التحقق من شفافية تقارير التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال. حيث بينت الدراسة أن تنامي مطالب أصحاب المصالح لمنشآت الأعمال، بضرورة إفصاحها عن تأثيرات أنشطتها على التنمية المستدامة، قد ألقى المزيد من الأعباء المهنية على عاتق المراجعين الداخليين، كما أتاح لهم فرصة ثمينة لإضافة قيمة حقيقية لمنشآتهم، من خلال تصديهم لمسئولية تقويم ورقابة نظام إعداد تقارير التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال. وقد خلصت الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين، يلعبون دوراً رئيسياً في تقويم أنظمة معلومات التنمية المستدامة، كما أنهم يواجهون العديد من التحديات المهنية الهامة، مثل: ضرورة قيامهم باكتساب المزيد من الخبرة العملية والمهنية - والتي تخرج عن النطاق التقليدي للخبرات المهنية للمراجعة الداخلية - وذلك فيما يتصل بالمقاييس والمؤشرات غير المالية للتنمية المستدامة، والمتعلقة بمجالات البيئة والحقوق البشرية، والتي يتم استخدامها في إعداد تقارير التنمية المستدامة، وكذلك القيام بالتحقق من مدى اتساق وموثوقية أنظمة تقارير التنمية المستدامة، وكيفية التحقق من مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المستمدة منها، وأوجه الاختلافات القائمة بين مثل تلك التقارير، وبين التقارير المالية المعتادة، وسبل قيام المراجع الداخلي

بتقدير نوعية ومعدلات الأخطار الطبيعية، الملازمة للمعلومات الناتجة عن أنظمة تقارير التنمية المستدامة، وكيفية التحكم فيها، وأخيراً كيفية التحقق من مدى ملاءمة وموضوعية تلك الأنظمة، والعمل على رقابتها وتقويمها بطريقة مناسبة.

كما تناولت دراسة (Davidson & Scott, 2004)، مفهوم إطار الحوكمة البيئية (Environmental Governance)، حيث بينت الدراسة أن هدف المحافظة على التنمية المستدامة، وتحسين الأداء البيئي لوحدات المجتمع، إنما يتوقف إلى حد كبير على إرساء إطار الحوكمة البيئية، بحيث يصبح هذا الإطار بمثابة موجه رئيسي، وضابط محوري، لأنشطة منشآت الأعمال، وغيرها من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية، في كل ما يتعلق بالتأثيرات المحتملة على عناصر التنمية المستدامة، والمكونات البيئية. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تكاتف الجهود العالمية، على كافة المستويات، لإيجاد السبل العملية الكفيلة بنجاح إرساء هذا المفهوم الحديث، ومحاولة سد الفجوة التي تتألف من الأداء البيئي الفعلي لوحدات المجتمع، وبين الأداء البيئي الواجب، والذي يدور في فلك تطوير وتحسين الأداء البيئي، لكافة وحدات المجتمع، الأمر الذي يوجه الأنظار نحو أهمية دور وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، في منشآت قطاع الأعمال.

أما دراسة (Sisaye, et al., 2004)، فقد استهدفت دراسة أنظمة إدارة الجودة البيئية الشاملة (TQEM)، والدور المتوقع للمراجع الداخلي، في المساهمة في نجاح تلك الأنظمة بمنشآت الأعمال، حيث بينت الدراسة أن الاتجاه العالمي السائد حالياً، والذي يركز على ضرورة تحقيق الجودة البيئية الشاملة، على كافة قطاعات الدول، وخاصة قطاع منشآت الأعمال الصناعية، قد أسفر عن المطالبة بضرورة توجيه تلك المنشآت للاهتمام الكافي، بمحور التنمية المستدامة، وذلك كاستراتيجية أساسية لإدارتها، حيث يمكن النظر إلى أن نجاح منشآت الأعمال في تحقيق التميز والبراعة البيئية، إنما يبدأ بالتزامها بشكل أساسي بمبادئ إدارة الجودة البيئية الشاملة، وكذلك إرساء استراتيجيات التطوير فيها، بناءً على المحاور البيئية والاجتماعية، إلى جانب المحاور الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الدور المتوقع للمراجع الداخلي، في التحقق من كفاءة مثل تلك الأنظمة، ومن مدى شفافية التقارير الصادرة بشأن التنمية المستدامة، ليؤكد على قدر أهمية تدعيم دور المراجعة البيئية الداخلية، وضرورة اهتمام منشآت الأعمال، بتلك الوظيفة التقييمية الهامة.

كما تناولت دراستا (Brooks, 2004, Sisaye, et al., 2005)، محاور أهمية المراجعة البيئية الداخلية، حيث بينت الدراستان أنه على الرغم من أن المراجعة البيئية الداخلية، لازالت اختيارية في العديد من دول العالم، إلا أن الكثير من منشآت الأعمال، قد اهتمت بتطوير تلك الوظيفة، وذلك بسبب العديد من الأسباب التي تبرر وجود تلك الوظيفة الهامة بها، ومن ذلك: أن تطوير نشاط المراجعة البيئية الداخلية، ضمن مهام إدارات المراجعة الداخلية، بمنشآت الأعمال، من شأنه درء العديد من مخاطر التلوث البيئي، من حيث المنبع، أو قبل حدوثها بالفعل، الأمر الذي يمثل درعاً واقية للمنشأة، ضد الوقوع في المخالفات البيئية، وما يترتب عليه من أعباء اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة أثارها ومعالجتها، كما أن تطوير نشاط المراجعة البيئية الداخلية، من شأنه تجنب تكرار عمليات التفتيش الحكومية البيئية، بسبب الثقة التي تنشأ نتيجة وجود نظام المراجعة البيئية الداخلية، بل وإتاحة الفرصة لمنشآت الأعمال التي تلتزم بذلك، لكسب أولوية التعاقدات الحكومية، أو أولوية الاختيار، في تنفيذ الأعمال الحكومية المطلوب إنجازها، كما أن الالتزام البيئي تلك المنشآت، من شأنه إرساء قاعدة علاقات عامة إيجابية، وتحسين صورتها لدى أطراف سوق الأعمال وأصحاب المصالح، وتجنب العلاقات العامة السلبية، والنتيجة عن التسبب في تلويث البيئة، أو عدم الالتزام بالمعايير البيئية، أو الإضرار بمعطيات التنمية المستدامة، بل إن تطوير نشاط المراجعة البيئية الداخلية لمنشآت الأعمال، قد يترتب عليه تطوير خطط عمل تلك المنشآت، بما يتناسب مع محاور التميز الاقتصادي، وتوفير متطلبات الحصول على شهادات الجودة البيئية، وصيانة استمرارية حيازتها. وقد انتهت الدراستان إلى أن مجال المراجعة البيئية الداخلية، يختلف باختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي لمنشآت الأعمال، وكذلك إلى وجوب تأهيل المراجعين البيئيين الداخليين، بالمقومات العلمية والمهنية، التي تلائم القيام بهذا الدور الهام، ومن ذلك ما قرره مجلس المراجعين البيئيين القانونيين (BEAC)، من اشتراطات علمية ومهنية لتأهيل المراجعين البيئيين، ومنحهم ترخيص "مراجع بيئي معتمد" (CPEA).

ومن جهة أخرى، فقد تناولت دراسة (Liebesman, 2005)، سبل مساهمة إدارات المراجعة الداخلية، بمنشآت الأعمال، في تعريف منشآتهم بأبعاد ومتطلبات وأهداف معياري الجودة: (ISO 9001 & ISO 14001)، وكذلك سبل التفاعل مع سياسات الجودة الشاملة والجودة البيئية، حيث بينت الدراسة أن إدارات المراجعة الداخلية، يمكنها من خلال تفعيل مهام المراجعة البيئية الداخلية لمنشآتها، أن تقدم إسهاماً إيجابياً في هذا الصدد، من خلال ارتكازها على كل من:

مدخل المراجعة على أساس إدارة مخاطر النشاط البيئي للمنشأة (The Environmental Risk Audit Approach)، ومدخل القيمة المضافة لنشاط المراجعة البيئية الداخلية، حيث يلعب كلا المدخلين دوراً هاماً، في تعظيم المنفعة العائدة على منشآت الأعمال، التي تهتم بتطوير وتحسين أدائها البيئي، وذلك من خلال قيام كلا المدخلين بالدور الوقائي أو منع مسببات الإضرار البيئي، بدلاً من الدور التصحيحي أو العلاجي، الأمر الذي يحقق أكثر من منفعة، لعل من أهمها: منع مسببات التلوث البيئي من المنبع، وكذلك إعفاء منشآت الأعمال من تحمل الأعباء الاقتصادية والقانونية اللازمة، لمعالجة ما قد يقع منها من إضرار بالبيئة أو التنمية المستدامة.

أما دراسة (McLeod & Don, 2005)، فقد تناولت الممارسات الحالية المتعلقة بمعيار (ISO 14001)، لاستكشاف القيمة الحالية لأنظمة الإدارة البيئية، ومستقبلها، وعلاقة ذلك بالمراجعة البيئية الداخلية، حيث بينت الدراسة أن المحور أو محرك الأداء الرئيسي لأنظمة الإدارة البيئية، يتمثل في تحسين وتطوير الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، وأن ذلك يركز على ضرورة تطوير مهام المراجعة البيئية الداخلية، لكي تقوم بمراجعة وتقييم الأداء الفعلي لأركان أنظمة الإدارة البيئية، وذلك بغية تحقيق هدف تحسين الأداء البيئي لمنشآتها، وتخفيض المخاطر البيئية الناتجة عنها، كما انتهت الدراسة إلى ضرورة النظر إلى وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، كأداة إدارية فعالة لمنشآت الأعمال، وضرورة التأهيل الكافي للمراجع البيئي الداخلي، واستيعابه الجيد لمتطلبات معايير الجودة الشاملة والبيئية، وكذلك ضرورة الارتكاز على مدخلي: المراجعة على أساس إدارة مخاطر النشاط البيئي للمنشأة، والقيمة المضافة للمراجعة البيئية الداخلية، وذلك لبناء مصداقية لأنظمة الإدارة البيئية لتلك المنشآت، وكذلك ضرورة تكامل محاور الجودة والبيئة والصحة والسلامة، كمكونات أساسية للجودة البيئية الشاملة لمنشآت الأعمال، وكذلك ضرورة تكوين فريق المراجعة البيئية الداخلية، من مراجعين داخليين مؤهلين، ومتخصصين فنيين، وأن لجوء المنشآت للمراجعين البيئيين الخارجيين، إنما يضيف المزيد من المصداقية على نتائج عمل المراجعة البيئية الداخلية، غير أن المراجع البيئي الداخلي المؤهل تأهيلاً كافياً، والذي يلم بطبيعة نشاط المنشأة، يعتبر أكثر قدرة وكفاءة من غيره، في إمكانية مساعدة إدارات منشآت الأعمال، على تحسين وتطوير أدائها البيئي، والارتقاء بدرجة كفاءة أنظمة الإدارة البيئية بها.

كما تناولت دراسة (Russell, 2005)، سبل تطوير وظيفة المراجعة البيئية الداخلية بمنشآت الأعمال، وبوجه خاص في ظل صدور المعيار (ISO 19011: 2004) والذي حل محل المعايير (ISO 10011, ISO 14010, ISO 14012) والذي يهدف إلى تقديم الإرشادات اللازمة، لرفع درجة جودة مراجعة أنظمة الإدارة البيئية، حيث بينت الدراسة ضرورة ارتكاز عملية تطوير المراجعة البيئية الداخلية، على جودة قيادة وإدارة فرق المراجعة، ومشاركة المراجعين الرئيسيين للمراجعين حديثي الخبرة، في تنفيذ عمليات المراجعة، لضمان نقل الخبرات المهنية، وإتقان أداء المهام المطلوبة بالجودة والعناية الكافية، وتطبيق أحدث أساليب وتقنيات المراجعة البيئية الداخلية، ومراعاة العلاقات القائمة بين شتى عمليات وأنشطة المنشأة، وذلك بالإضافة إلى ضرورة تطبيق مداخل: المراجعة على أساس إدارة مخاطر النشاط البيئي للمنشأة، والقيمة المضافة للمراجعة البيئية الداخلية، والأدوار المختلفة للمراجع الداخلي، من حيث قيامه بمهام التحقق والتقييم، والمهام الاستشارية، وتقديم التوصيات الرامية إلى تحسين وتطوير الأداء البيئي للمنشأة، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة ارتكاز مهنة المراجعة البيئية الداخلية، على أساس إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، والتركيز على الجوانب الأخلاقية، في المجال البيئي، أو ما يعرف بالضمير البيئي لمنشآت الأعمال.

أما دراسة (Giljum, et al., 2005)، فقد تناولت بالتحليل فكرة الحوكمة البيئية، حيث بينت الدراسة أن الحوكمة البيئية، قد أصبحت مطلباً ملحاً وعاجلاً، سواءً على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، أو على مستوى دول العالم بوجه عام، وأن ذلك يعتمد إلى حد بعيد، على النجاح في تطبيق فعاليات محور المراجعة البيئية الداخلية، على مستوى كل من: منشآت قطاع الأعمال، والتنظيمات الحكومية. كما خلصت الدراسة إلى أن التطوير والتحسين البيئي، والحفاظ على إطار التنمية المستدامة، إنما يتوقف إلى حد بعيد على نجاح تطبيق إطار الحوكمة البيئية، والتي تعني بإرساء الضوابط الكفيلة بالحفاظ على مكونات البيئة، سواءً فيما يتصل بمنشآت الأعمال، أو غيرها من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية، والتي تتعكس آثار أنشطتها المختلفة على المعطيات البيئية والطبيعية.

وفي نفس الصدد، فقد تناولت دراستنا (Lane & Geoff, 2005, Kysar, 2005)، المعضلات التي تعترض طريق تطبيق إطار الحوكمة البيئية، حيث بينت الدراستان أن هذا الإطار المستحدث، ليس إطاراً ساكناً أو مجرد شعاراً

يمكن إطلاقه لتحصيل المنافع البيئية المتوقعة منه، بل أنه يعتبر إطاراً متعدد الأبعاد، وديناميكياً وأكثر تعقيداً من إطار حوكمة الشركات. وقد خلصت الدراستان إلى ضرورة بناء الجهود الرامية، إلى إرساء مثل هذا الإطار، على أساس ممارسة تخطيط بيئي أساسه المجتمع (CBEP)، واقتران ذلك بضرورة إرساء أداة إدارية بمنشآت الأعمال، وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لرقابة وتقويم الأداء البيئي لمثل تلك المنشآت، الأمر الذي يبين أهمية وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، ودورها في إرساء إطار حوكمة البيئية

ومن جهة أخرى، فقد تناولت دراسة (Liebesman, 2006)، أهمية بناء تكامل بين كل من: أنظمة إدارة الجودة الشاملة، وأنظمة الإدارة البيئية، وبين أنظمة الإدارة المالية بمنشآت الأعمال، وذلك استناداً على معياري (ISO 9001 & ISO 14001)، حيث بينت الدراسة أن مثل ذلك التكامل من شأنه الارتقاء بمستوى أداء تلك الأنظمة، وتحسين وتطوير الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، وقد خلصت الدراسة إلى أن مثل ذلك التكامل يجب أن يرتبط بتطوير مهنة المراجعة البيئية الداخلية، وضرورة ارتكازها على مدخل القيمة المضافة، وأن إضافة قيمة حقيقية للمنشأة إنما يعتمد إلى حد بعيد، على إتباع مدخل المراجعة على أساس المخاطر البيئية للمنشأة، والذي يعمل على تطوير كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، ويتيح الفرصة للمراجعين البيئيين الداخليين لتطوير أدائهم المهني، والذي يصب في نهاية الأمر في صالح منشأتهم.

واستكمالاً للجهود السابقة، فقد تناولت دراسة (Johnson, 2006)، سبل تطوير نشاط المراجعة البيئية الداخلية، في ظل كل من: معيار الجودة (ISO 2004: 19011)، والملحق الأمريكي الصادر عن (ANSI & ASQ) بشأن هذا المعيار (The US Supplement to ISO 19011: 2004)، حيث أكدت الدراسة على ضرورة التركيز على جودة أنظمة الإدارة البيئية لمنشآت الأعمال، مبينة أن مفتاح ذلك التطوير يكمن في وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، كما بينت الدراسة أن مثل ذلك التطوير يعتمد على دليل السلوك الأخلاقي لمهنة المراجعة البيئية الداخلية، واستقلالية وموضوعية ونزاهة المراجع البيئي الداخلي، والعناية المهنية المعقولة، وذلك كله إلى جانب التأهيل المهني الكافي. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة التطوير المستمر لبرامج المراجعة البيئية الداخلية، كي تتناسب مع المتغيرات العالمية المتسارعة، وبحيث تستطيع تلك البرامج المساهمة الإيجابية،

في تطوير وتحسين الأداء البيئي لمنشآتها، من خلال تطوير أداء أنظمة الإدارة البيئية ورفع درجة كفاءتها.

ويمكن للباحث من خلال استقراء الدراسات السابقة، أن يخلص إلى النتائج

الآتية:

١- أن الحاجة إلى تطوير مهنة المراجعة البيئية الداخلية، وبوجه خاص في البيئة المصرية والعربية، قد أصبحت ضرورة حتمية، وذلك استجابة للمتغيرات البيئية الإقليمية والعالمية، والتي تستوجب ضرورة اهتمام منشآت الأعمال، بحيازة شهادة الإدارة البيئية، بنفس قدر اهتمامها بحيازة شهادة إدارة الجودة، والعمل على تنمية اهتمام كافة قطاعات المجتمع، بضرورة صيانة التنمية المستدامة، والمعطيات البيئية والطبيعية.

٢- أن من أهم مبررات الحاجة إلى ضرورة تطوير نشاط المراجعة البيئية الداخلية: أهمية العمل على تطوير ضمير ووعي بيئي لدى منشآت الأعمال - وغيرها من قطاعات المجتمع - وأهمية ممارسة تخطيط بيئي أساسه المجتمع والبيئة، وكذلك أهمية إرساء مفهوم إطار الحوكمة البيئية، والذي لا يقل أهمية، بأي حال من الأحوال، عن مفهوم إطار حوكمة الشركات، حيث يرى الباحث أن كلا من الشفافية المالية، والشفافية البيئية، ركيزتان يصعب الفصل بينهما، في ظل الأوضاع الجارية، على الصعيدين الإقليمي، والعالمي، وذلك بالإضافة إلى أهمية إعداد منشآت الأعمال - خاصة العربية - لتطبيق معايير الإدارة البيئية، جنباً إلى جنب مع معايير إدارة الجودة، لكي يصبح واقع تلك المنشآت قائماً على معايير الجودة البيئية الشاملة (TQEM)، كي تستطيع الصمود في مواجهة المنافسة والمتغيرات الاقتصادية العالمية.

٣- أنه على الرغم من أهمية محور المراجعة البيئية الخارجية، إلا أن إعادة إصدار معيار الإدارة البيئية (ISO 14001: 2004)، في صورته الجديدة، قد أكد على ضرورة قيام كيان لمحو المراجعة البيئية الداخلية. ويؤيد ذلك ما اتجه إليه مجلس المراجعين البيئيين القانونيين (BEAC)، من تنظيم عملية تأهيل المراجعين البيئيين، وتنظيم عملية الحصول على الترخيص المهني لمزاولة المراجعة البيئية (CPEA)، وإصدار كل من معايير المراجعة البيئية، ودليل السلوك الأخلاقي للمراجعة البيئية، لكي يساهم بذلك في تأهيل المراجع البيئي الداخلي، الذي يمكنه تحمل مسؤولية الإسهام في نجاح أنظمة الإدارة البيئية لمنشآت الأعمال.

٤- أنه على الرغم من أن العديد من منشآت الأعمال، قد تلجأ في بناء أقسام المراجعة البيئية لديها، على الخبرات الهندسية والجيولوجية، إلا أن تأهيل

المراجعين الداخليين، بالمعارف والمهارات الفنية والقانونية البيئية، وكذلك خبراتهم في مجال مراجعة متطلبات معيار إدارة الجودة، من شأنه أن يجعل مثل أولئك المراجعين الداخليين، أنسب الكفاءات البشرية المتخصصة للقيام بهذا الدور، الأمر الذي دفع المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين، بالاشتراك مع منظمة المائدة المستديرة للمراجعة البيئية، إلى تطوير شهادة مراجع بيئي، ثم تلا ذلك إنشاء مجلس المراجعة البيئية في عام ١٩٩٧م، لتنظيم عملية تأهيل المراجعين البيئيين.

٥- أن معظم الدراسات السابقة في هذا الموضوع، قد تناولت محور المراجعة البيئية الداخلية، من منظور تقليدي، غير أن الباحث يرى أن هذا المحور يمكن الارتكاز في تطويره، على المداخل الحديثة ذات الصلة، مثل: مدخل القيمة المضافة، ومدخل المراجعة على أساس إدارة المخاطر البيئية للمنشأة (EERM)، ومدخل المساهمة في إرساء وتطوير قاعدة تداول المعلومات البيئية (Environmental Knowledge Management)، بينها وبين كافة كوادر نظام الإدارة البيئية بالمنشأة، وذلك بحيث يمكن تطوير مهام المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال، بما يتناسب مع الاتجاهات المهنية الحديثة، والتي أثبتت كفاءتها في الواقع العملي، وهذا ما سيحاول الباحث انتهاجه، لدى قيامه بتقديم المدخل المقترح لتطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال، وتفعيل إطار الحوكمة البيئية.

٦- أن معظم الدراسات السابقة في هذا المجال، اقتصرت على تحليل محور المراجعة البيئية الداخلية، بشكل منفصل عن إطار الحوكمة البيئية، كما اقتصر جهد معظم تلك الدراسات، على تناول الموضوع بشكل تحليلي بحت، ولم يتطرق منها إلى الدراسة التطبيقية إلا نسبة قليلة - لا تتجاوز ١٥ % من جملة تلك الدراسات - غير أن الباحث يرى وجود ضرورة علمية وعملية ومهنية، لتتساول محور المراجعة البيئية الداخلية، بالارتباط بمفهوم إطار الحوكمة البيئية، وذلك ارتكازاً على محورين: استقرائي تحليلي؛ وتطبيقي، وهو الأمر الذي يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة، إلى محاولة تحقيقه، مع اقتران ذلك بالتطبيق على كل من البيئتين: المصرية، والسعودية، لمهنة المراجعة البيئية الداخلية، للوقوف على مدى ملاءمة ذلك لتلك البيئة، وتحديد أنسب مداخل التطبيق العملي لتلك المنهجية، بالنسبة للبيئة العربية.

٣. تحليل طبيعة محور المراجعة البيئية الداخلية، وطبيعة دوره في تحسين الأداء البيئي لمنشآت قطاع الأعمال:

أثر ارتفاع الوعي العالمي بالمتغيرات البيئية، وقضايا التنمية المستدامة، عن نشأة طفرة كبيرة من التطور، فيما يتعلق بطبيعة وأهمية محور المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال، وذلك إلى الحد الذي أصبح فيه التزام تلك المنشآت، بمتطلبات التشريعات القانونية البيئية، والتزامها بتحسين وتطوير أدائها البيئي، أحد أهم اشتراطات تسجيل منشآت الأعمال، في سوق الأوراق المالية بدول الاتحاد الأوروبي (Rubel, 2006)، ولقد كان لقانون (Sarbanes-Oxley)، والذي أصدره مجلس الشيوخ الأمريكي في عام ٢٠٠٢م، أثراً مباشراً في تنامي اهتمام هيئة سوق المال الأمريكية، بتفعيل وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، للمنشآت المسجلة لديها، وذلك في إطار توجيهها للالتزام بتطوير تكامل، بين كل من أنظمة الإدارة البيئية والجودة الشاملة، وبين أنظمة الإدارة المالية لتلك المنشآت (Liebesman, 2006).

لم يقف الاهتمام العالمي بالمراجعة البيئية الداخلية عند هذا الحد، بل إن ليشمل غالبية دول العالم، حيث اهتمت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (INTOSAI) - والتي تجمع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول أعضاء الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة، والتي أنشئت عام ١٩٥٣م، وتزايد عدد أعضائها من دول العالم من ٣٤ دولة إلى ما يفوق ١٨٠ جهازاً أعلى للرقابة والمحاسبة - بالعمل على نشر الاهتمام بمحاور التنمية المستدامة، والرقابة البيئية، ومساعدة الدول الأعضاء وغير الأعضاء، على تحسين السلطة الرقابية، والأدوات الرقابية، في مجال السياسات الرامية إلى حماية البيئة والتنمية المستدامة، على مستوى العالم، ويتضمن ذلك الرقابة على أنظمة الإدارة البيئية، والمراجعة البيئية الداخلية، ووضع المقاييس التقنية لعمليات الرقابة على البيئة، حيث أثبتت مجريات الواقع العملي، أن استراتيجية الحماية البيئية على مستوى الدول، لا يمكن أن يكتب لها النجاح، بدون وجود نظام للرقابة البيئية الذاتية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، والذي يركز بصورة أساسية، على وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، في تدعيم محاور نجاح تلك الاستراتيجية (INTOSAI, 2003, 2004).

هذا، ويلاحظ أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، لم يعد مجرد أداة إدارية تسعى نحو التحقق من مدى التزام المنشأة، بالاشتراطات والقوانين البيئية، بل أصبح بمثابة نشاط موضوعي مستقل، يقدم خدمات فحص وتأكيد واستشارات بيئية لإدارة المنشأة، ويهدف إلى إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، وتحسين مستوى كفاءة

أدائها البيئي، ويساهم في تحقيق الأهداف البيئية للمنشأة، من خلال قيامه بتوفير مدخل منطقي منظم، لتقويم وتحسين درجة كفاءة كل من: عمليات إدارة المخاطر البيئية، ونظام الإدارة البيئية للمنشأة؛ للوقوف على أوجه الضعف أو القصور القائمة، في نظام الإدارة البيئية للمنشأة، ولتحديد درجة كفاءة أدائه، وتقويم مدى اتساقه، مع اشتراطات معيار الإدارة البيئية (ISO 14001)، وكذلك إمداد الإدارات العليا لمنشآت الأعمال بقواعد لدعم القرار، تمكنها من تقادي العقوبات الاقتصادية، والدعاوى القضائية المترتبة على مخالفة التشريعات والنظم البيئية، بل وإتاحة الفرصة للحصول على الحوافز البيئية، كما تعمل على توجيه نظر تلك الإدارات نحو مواطن التلوث البيئي، الناتجة عن بعض أنشطتها، فتهدى لها الفرصة المناسبة لعلاج ذلك وتفاديه مستقبلاً، وذلك بالإضافة إلى أن تكامل جهود المراجعة البيئية الداخلية، مع أنظمة المحاسبة الإدارية البيئية لمنشآت الأعمال، يعمل على مساعدة إدارات تلك المنشآت، في قبول أو رفض بعض أوجه الاستثمار الجديدة، بناءً على الآثار البيئية المتوقعة لها، ومدى توافقها مع متطلبات القوانين والأنظمة البيئية، وذلك إلى جانب الهدف التقليدي، والمتمثل في تقويم مدى التزام المنشأة، بالاشتراطات والقوانين البيئية، وذلك كله سعياً نحو تحسين الأداء البيئي وتخفيض الأخطار البيئية للمنشأة، وتطوير ضمير بيئي لها، وتأسيس ما يمكن أن يطلق عليه "العناية البيئية الواجبة" (e.g.: Watson & Joyce, 2003, McLeod & Don, 2005, Johnson, 2006).

وتتركز أهمية المراجعة البيئية الداخلية، في أنها تمثل أحد متطلبات معيار الإدارة البيئية (ISO 14001)، وأنها تهدف إلى التحقق من أن نظام الإدارة البيئية للمنشأة، قد تم تصميمه وتشغيله بالطريقة والكفاءة المستهدفتين، وأنها تعمل على إمداد منشآت الأعمال بكل من (Brooks, 2004, Rubel, 2006):

١- العملية المنهجية والموضوعية، اللازمة لتحديد أوجه الضعف والقصور، القائمة بنظم إدارتها البيئية، ووسائل تحديد الإجراءات التصحيحية، وإجراءات المتابعة اللازمة، للتحقق من إدراك درجة الكفاءة البيئية المطلوبة.

٢- الآلية اللازمة للتحقق من أن السياسات البيئية، قد تم استيعابها بطريقة سليمة، من قبل كافة أفراد المنشأة، وأنها تطبق بطريقة ملائمة، في سياق نظام الإدارة البيئية للمنشأة.

٣- الطريقة اللازمة لتحديد نقاط ضعف نظام الإدارة البيئية، في التوقيت المناسب، قبل وقوع المشكلات المتمثلة في انخفاض درجة كفاءة الأداء البيئي.

- ٤- الإطار اللازم لفحص عمليات وأنشطة المنشأة، من زاوية تأثيرها على الأداء البيئي لها، ومدى تسبب تلك الأنشطة في حدوث مشكلات بيئية.
- ٥- الفرص المناسبة لتبادل الأفكار والمقترحات الناجحة، والخاصة ببعض أنشطة المنشأة، أو بعض إداراتها، وذلك لتطبيقها في الإدارات الأخرى، شريطة ملاءمة ذلك لتلك الإدارات الأخرى.
- ٦- الوسائل اللازمة لإمداد إدارة المنشأة، بخدمات التأكيد اللازمة، بشأن مدى اتفاق التنفيذ الفعلي لنظام الإدارة البيئية، مع الخطة الموضوعية له.

ومن جهة أخرى، فإن الباحث يرى في هذا الصدد أهمية اتساق البناء المنهجي، لنشاط المراجعة البيئية الداخلية، مع أركان المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية، والصادر عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين، والذي ركز على أن نشاط المراجعة الداخلية نشاط موضوعي مستقل، يقدم خدمات تأكيد واستشارات، ويهدف إلى إيضاح قيمة حقيقية للمنشأة، وتحسين مستوى كفاءة عملياتها، ويساهم في تحقيق أهداف المنشأة (IIA., 2002)، الأمر الذي شجع المهتمين بمهنة المراجعة الداخلية، على المضي قدماً نحو إرساء واستكمال، مقومات وأركان مدخل القيمة المضافة، في مجال مزاول مهنة المراجعة الداخلية، ومن ذلك تفعيل محور المراجعة البيئية الداخلية، بهدف تحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، وترسيخ دعائم مفهوم إطار الحوكمة البيئية (e.g.: Giljum, et al., 2005; Turner, 2006).

ومن الملاحظ أن المتغيرات والتطورات العالمية، في المجال المهني للمراجعة الداخلية، والبيئة والتنمية المستدامة، ومعايير الجودة الشاملة، والجودة البيئية، قد وجهت أنظار الفئات المهتمة بمحور المراجعة البيئية الداخلية، إلى ضرورة تطويره بما يتناسب مع تلك المتغيرات والمعايير، الأمر الذي أثمر عن ضرورة تطوير نشاط المراجعة البيئية الداخلية، بغية المساهمة الفعالة في تحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، ارتكازاً على أحدث المفاهيم والأسس المهنية والتقنية المرتبطة بهذا المجال، ومن ذلك تبني مدخل القيمة المضافة، في مزاوله فعاليات نشاط المراجعة البيئية الداخلية، بحيث يكون الهدف من ورائها، متمثلاً في إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، وذلك من خلال بناء أو إضفاء مصداقية على أنظمة الإدارة البيئية، وتطوير استراتيجية للإدارة البيئية لتلك المنشآت، والسعي نحو تطوير نوع من التنسيق بين جهود نشاط قسم المراجعة البيئية الداخلية، وبين جهود نشاط قطاع المحاسبة الإدارية البيئية، لإرساء قاعدة لدعم القرار البيئي لإدارات منشآت

الأعمال، بحيث تدور كافة قراراتها، في فلك تحسين الأداء البيئي، والمساهمة في تحقيق وتطوير التنمية المستدامة، وذلك سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر (Andrewsen, 2005, McLeod & Don, 2005).

ويعتمد مدخل القيمة المضافة لنشاط المراجعة البيئية الداخلية، من حيث المبدأ على كفاية التأهيل العلمي والمهني أو العملي، للمراجعين البيئيين الداخليين، حيث يتطلب الأمر في هذا المجال، ضرورة تأهيل المراجعين البيئيين الداخليين، بالمقومات العلمية والعملية، اللازمة لمزاولة مهام المراجعة البيئية الداخلية، والإلمام بالتشريعات البيئية القائمة، وكذلك ضرورة قيامهم باكتساب المزيد من الخبرة العملية والمهنية، وذلك فيما يتصل بالمقاييس والمؤشرات غير المالية للتنمية المستدامة، والمستخدمة في إعداد تقارير التنمية المستدامة، وكذلك القيام بالتحقق من مدى كفاءة وموثوقية أنظمة تقارير التنمية المستدامة، وكيفية التحقق من مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المستمدة منها، وأوجه الاختلافات القائمة بين مثل تلك التقارير، وبين التقارير المالية المعتادة، وسبل قيام المراجع الداخلي بتقدير نوعية ومعدلات الأخطار الطبيعية، الملازمة للمعلومات الناتجة عن أنظمة تقارير التنمية المستدامة، وكيفية التحكم فيها، وكيفية التحقق من مدى ملاءمة وموضوعية تلك الأنظمة، والعمل على رقابتها وتقويمها بطريقة مناسبة، وذلك بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمعايير الأداء المهني، ودليل السلوك الأخلاقي للمراجعة البيئية، حيث يمثل ذلك البنية الأساسية أو الأولية، للتكوين الذاتي للمراجع البيئي الداخلي، ولطريقة ممارسته لمثل ذلك النشاط، وإعداد التقارير اللازمة، وهو الأمر الذي اهتم به مجلس المراجعين البيئيين القانونيين (BEAC)، حيث أرسى المقومات اللازمة لتنظيم عملية تأهيل المراجعين البيئيين، وتنظيم حصولهم على الترخيص المهني اللازم لممارسة مهنة المراجعة البيئية (CPEA)، ومحاوَر التدريب المهني المستمر، وإصدار كل من معيير المراجعة البيئية، ودليل السلوك الأخلاقي، ودليل العناية المهنية الواجبة لمراجعة البيئية، لكي يساهم بذلك في تأهيل المراجع البيئي الداخلي (BEAC, 1999, 2001, 2002, 2004, 2006)، كما أيده في ذلك كل من: (ISO 19011, 2002, ISO 14001, 2004, ANSISO/ASQ, 2004) (QE 19011S, 2004)

ومن جهة أخرى، فإن مدخل القيمة المضافة لنشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكن بناؤه، أو تطويره ارتكازاً على مجموعة من المحاور، لعل من أهمها: ضرورة قيام المراجعين البيئيين الداخليين بممارسة كل من: مهام التحقق

والتأكد وتقويم مدى الالتزام البيئي، والتحقق من شفافية تقارير التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال، وتقويم ورقابة نظام إعداد تقارير التنمية المستدامة لتلك المنشآت؛ وكذلك المهام الاستشارية، التي من شأنها تقديم المشورة البيئية المناسبة، لمختلف إدارات المنشأة، سعياً نحو تحسين الأداء البيئي لكل منها، ومن ثم تحسين الأداء البيئي للمنشأة ككل؛ وضرورة تحديد المستفيدين الرئيسيين من خدمات نشاط المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال، وكذلك احتياجات كل منهم؛ وذلك إلى جانب ضرورة إلمام وتفهم المراجعين البيئيين الداخليين، لطبيعة نشاط وعمليات المنشأة التي ينتمون إلى هيكلها التنظيمي، بحيث يقترب مستوى إلمام وفهم المراجع البيئي الداخلي، لطبيعة الأنشطة التشغيلية للمنشأة، من درجة مستوى فهم العاملين المتخصصين في تلك الأنشطة، بما ينعكس أثره على ارتفاع درجة كفاءة التوصيات، التي يقدمها المراجع البيئي الداخلي، ضمن تقارير الاستشارات البيئية الموجهة للإدارات المختلفة للمنشأة، حيث أن مثل ذلك الإلمام والفهم لطبيعة عمليات المنشأة، من شأنه أن يجعل التوصيات المقدمة من قبل المراجع البيئي الداخلي، تصب في جوهر التحسينات المطلوبة، أو تبين أوجه الارتقاء بمستوى الأداء البيئي للمنشأة، ويصبح ذلك عاملاً جوهرياً لقبولها من جانب إدارات المنشأة، وتطبيقها بما يؤدي إلى تحسين الأداء البيئي لتلك الإدارات، الأمر الذي يؤدي إلى إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، في حين أن افتقاد المراجع البيئي الداخلي لمثل تلك المعرفة، قد يسفر عن توصيات قد تؤدي إلى نتائج عكسية أو سلبية، بل قد تسفر عن تردي الأداء البيئي للمنشأة (e.g.: Sisaye, et al., 2005, Russell, 2005, Liebesman, 2006).

هذا، ويمكن لنشاط المراجعة البيئية الداخلية، أن يضيف قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: تبني برامج استشارية بيئية، لكافة مستويات إدارة المنشأة - بالتنسيق مع قطاع المحاسبة الإدارية البيئية بالمنشأة (إن وجد) - للعمل على تطوير وتحسين الكفاءة البيئية لأنشطة المنشأة، وتلافي المشكلات البيئية المستقبلية؛ وكذلك المساهمة في إبداء الاستشارات اللازمة، لتطوير أنظمة إدارة الجودة البيئية الشاملة للمنشأة؛ مع الالتزام بضرورة تقديم التوصيات والاستشارات البيئية، التي تضيف قيمة حقيقية للمنشأة؛ وتجنب التدخل في نطاق مسؤوليات واختصاصات الإدارة، وذلك للحفاظ على معيار الاستقلال المهني؛ والقيام بمراقبة ومتابعة وتقويم برامج ومشروعات التحسين البيئي المستمر، التي أرسنها الإدارة العليا للمنشأة، والتقرير عن مدى التقدم الذي تم إحرازه في هذا الشأن، والتحقق من المنافع المترتبة عليها، وضمان وضع تلك البرامج في المسار الصحيح، ومدى مساهمة ذلك في إضافة قيمة حقيقية للمنشأة؛ والقيام بمراقبة ومتابعة مدى التزام كافة

إدارات المنشأة، بمقومات واشتراطات نظم إدارة الجودة البيئية، ومتابعة نتائج ذلك، لضمان استمرار التزام الإدارات المختلفة به؛ وضرورة مراقبة البرامج البيئية التصحيحية، للتحقق من أنها قد أضافت قيمة حقيقية للمنشأة؛ وذلك كله إلى جانب ضرورة القيام، بالواجبات التقليدية للمراجعة البيئية الداخلية، بالكفاءة المهنية المعقولة، وعدم السماح بطغيان محور الاستشارات على ذلك المحور التقليدي، والذي يمثل ركناً أساسياً من أركان نجاح المهنة في تحقيق أهدافها (Roth,2003, Russell,2004, Balkaran, 2005).

وفي نفس سياق سبل إضافة قيمة حقيقية لمنشآت الأعمال، فإن قسم المراجعة البيئية الداخلية يمكنه تحقيق ذلك، من خلال مساهمته بشكل جوهري في إرساء وتطوير قاعدة إدارة وتداول المعلومات البيئية (EKM)، بينه وبين كل من: الإدارة العليا، ولجنة المراجعة، والإدارات التنفيذية للمنشأة، وذلك بغرض تطوير والإبقاء بمستوى الأداء المهني للمراجعة البيئية الداخلية، ويتضمن ذلك إشراك لجان المراجعة والإدارة العليا، على نتائج المراجعة البيئية الداخلية، والتوصيات والاستشارات البيئية، ونتائج تقييم الأداء البيئي لكافة إدارات المنشأة، وموقف المنشأة من مدى إمكانية استمرار حصولها على شهادة الإدارة البيئية، والمعوقات القائمة والمحتملة والتي يمكن أن تحول دون ذلك، وأية مستجدات في القوانين والأنظمة البيئية السارية، وذلك إلى جانب القيام بإمداد الإدارات التنفيذية للمنشأة، بما يلزمها من معلومات بيئية، يمكن أن تساهم في الارتقاء بمستوى أدائها البيئي، وبما توصل إليه قسم المراجعة البيئية الداخلية، من نتائج وملاحظات يجدر أخذها في الحسبان، لتصحيح المسار البيئي لتلك الإدارات، وكذلك إمداد الإدارات المختصة بالمعلومات الكافية، عن كافة الأطراف الذين تتعامل معهم المنشأة، ممن يلتزمون بمعايير الجودة البيئية والقوانين والأنظمة البيئية، لإعطائهم أولوية التعامل، وكذلك عن الأطراف المخالفين لمعايير الجودة البيئية، للامتناع عن التعامل معهم، فيتحقق بذلك إرساء ركن هام، من أركان إرساء مقومات الالتزام البيئي لسلسلة القيمة (Shawver, 2005).

كما يمكن لقسم المراجعة البيئية الداخلية، أن يدعم عملية إضافة قيمة حقيقية لمنشآت الأعمال، من خلال ارتكازه على محور: المراجعة على أساس إدارة المخاطر البيئية لنشاط المنشأة (EERM)، وذلك من خلال تزويد الإدارة العليا بخدمات التأكيد الموضوعي، عن درجة كفاءة إطار أنشطة إدارة المخاطر البيئية بالمنشأة، وذلك في سبيل إعطاء الإدارة العليا صورة واضحة، عن مدى

ملائمة إدارة المخاطر البيئية للمنشأة، ومدى كفاءة نظام الإدارة البيئية في مجال إدارة تلك المخاطر، حيث يقتضي هذا المحور المستحدث، ضرورة قيام قسم المراجعة البيئية الداخلية، بتوفير خدمات التأكيد عن كل من: عمليات إدارة الأخطار البيئية، ومدى سلامة تقدير الأخطار البيئية القائمة، وتقويم عمليات إدارة الأخطار البيئية، وتقويم عملية إعداد التقارير المختصة بمفاتيح الخطر البيئي القائمة بالمنشأة، وكذلك مراجعة وتقويم إدارة مفاتيح الخطر البيئي؛ وكذلك توفير خدمات الحماية التي تتضمن: المساهمة في تعريف وتقويم المخاطر البيئية القائمة والمحيطة بالمنشأة، وتدريب المستويات الإدارية المختلفة للمنشأة، على كيفية وسبل مواجهة الأخطار البيئية، والتنسيق بين أنشطة إدارة المخاطر لأنظمة الإدارة البيئية، وتدعيم عملية إعداد التقارير الخاصة بالأخطار البيئية القائمة والمحيطة بالمنشأة، وتطوير وتدعيم إطار إدارة الأخطار البيئية، وتدعيم ومساندة عملية تطوير نظام إدارة الأخطار البيئية للمنشأة، والمساهمة في تطوير استراتيجية إدارة الأخطار البيئية (e.g.: IIA., 2004, Liebesman, 2005, Gramling & Patricia, 2006).

ومن جهة أخرى، فإنه يلاحظ أن ثمة مجموعة من المتغيرات والعوامل المحورية، يمكن أن تسهم - حال توافرها وتكاملها لقسم المراجعة البيئية الداخلية - في نجاح المراجع البيئي الداخلي، في إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، ولعل من أهمها (e.g.: Bryant, et al., 2004, Balkaran, 2005, Kaplan & David, 2005، النودل، ٢٠٠٥).

- ضرورة قيام مدير المراجعة البيئية الداخلية، بوضع استراتيجية مناسبة لنشاط قسمه، بالتنسيق مع مدير إدارة المراجعة الداخلية، بما يتناسب مع هدف إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، وكذلك هدف إنجاز الدور الرقابي والتقويمي، ومحور المراجعة على أساس إدارة المخاطر البيئية لنشاط المنشأة، شريطة اتساق مثل تلك الاستراتيجية، مع كل من: استراتيجية إدارة المراجعة الداخلية، والاستراتيجية العامة للمنشأة وأهدافها، وكذلك ضرورة تحديد كل من: الأهداف العامة، والخاصة، لكل مشروع من مشروعات المراجعة البيئية الداخلية.
- ضرورة اقتناع واتفاق كل من: المراجعين البيئيين الداخليين، وكافة مديري إدارات المنشأة والعاملين بها، على أهمية مدخل القيمة المضافة للمنشأة، ولنجاح كل منهم في أداء واجبات مسؤوليته، على النحو المناسب.
- ضرورة قيام المراجع البيئي الداخلي، بالتعامل مع كافة الأطراف المستفيدة من خدماته، بناءً على مفهوم المشاركة، وتلبية احتياجاتهم، بغرض تحسين الأداء

والعمليات - شريطة الالتزام بمقومات معيار الاستقلال المهني - وذلك لكي

يمكن أن تحقق المراجعة البيئية الداخلية، القيمة المضافة المنشودة للمنشأة.

■ ضرورة العمل على تقديم توصيات المراجعة البيئية الداخلية، في إطار كل

من: المعايير المهنية للمراجعة البيئية الداخلية، والقوانين والأنظمة البيئية

السائدة، ومعايير الجودة البيئية، ومعايير الجودة الشاملة.

■ ضرورة قيام المراجعين البيئيين الداخليين بتبني روح الإبداع، في تقديم

الاستشارات والتوصيات البيئية، وكذلك ضرورة الإلمام بفرص التقدم، المتعلقة

بكل من الفئات الخاضعة للمراجعة البيئية، وبالمراجع البيئي الداخلي نفسه.

■ ضرورة توظيف الأساليب التقنية والمهنية الحديثة، والتي تعمل على تخفيض

وترشيد، تكاليف نشاط المراجعة البيئية الداخلية من جهة، وارتفاع درجة كفاءة

الأداء المهني، وتحسين الأداء البيئي للمنشأة، من جهة أخرى.

■ ضرورة العمل على تنمية خبرات ومهارات، أعضاء قسم المراجعة البيئية

الداخلية، وإلزامهم ببرامج التعليم المهني المستمر، والبرامج التدريبية، التي

تساعدهم على فهم والإلمام بطبيعة نشاط المنشأة، وكذلك اكتساب المفاهيم

والمبادئ والأساليب الحديثة، للرقابة البيئية الداخلية.

■ ضرورة العمل على إكساب أعضاء فريق المراجعة البيئية الداخلية، مهارات

الاتصال الحديثة، اللازمة لإعداد تقارير المراجعة البيئية الداخلية والتقارير

الاستشارية، باستخدام أحدث أساليب العرض والتقرير، ومهارات التفكير

التحليلي، ومهارات التعامل السلوكي، مع الأطراف الخاضعين لمراجعتهم أو

تطبيق توصياتهم، وكذلك مهارات مراعاة مسألة تضارب المصالح، التي تنشأ

عند تقديم تقارير الاستشارات، التي تتضمن توصيات تحسين الأداء البيئي

لبعض الإدارات، أو التغلب على أوجه المخالفات البيئية القائمة بها.

■ ضرورة إلمام فريق المراجعة البيئية الداخلية، بعوامل ومتغيرات الخطر

البيئي، والقدرة على الإلمام الكافي بالمعلومات اللازمة، لتقدير أخطار الرقابة

البيئية والأخطار البيئية الطبيعية، والتسلح بمجموعة مهارات الحدس الجيد، بما

يدور في البيئة المحيطة بالمنشأة وبالمهنة نفسها، وممارسة نوعية محترفة من

الحذر والتشكك، تجاه مواطن الخطورة البيئية.

■ ضرورة تحلي والالتزام فريق المراجعة البيئية الداخلية، بمبادئ دستور السلوك

الأخلاقي للمهنة.

■ ضرورة مشاركة المسئول عن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، في مسائل

تحديد وتطوير وتنظيم وإدارة البرامج التدريبية، الموجهة للمستويات الإدارية

المختلفة للعاملين بالمنشأة.

■ ضرورة وجود نظام مناسب للتقويم الذاتي، لأداء قسم المراجعة البيئية الداخلية، يقوم على أساس التقويم من منظور شامل، ويتفق مع أهداف ومسئوليات إدارة المراجعة الداخلية، وفقاً لتعريفها الحديث، مثل نظام التقويم المتوازن للأداء الاستراتيجي (Balanced Scorecard)، أو نظام المؤشرات المرجعية (Benchmarking System). ولعل توافر نظام التقويم المتوازن للأداء الاستراتيجي، لإدارة المراجعة الداخلية، يمكن أن يعمل على إنجاز مثل هذه المهمة بشكل كفاء، وبما يساعد على تطوير أداء نشاط المراجعة البيئية الداخلية.

كما يرى الباحث في هذا السياق، أن من أهم مجالات القيمة المضافة للمراجع البيئي الداخلي، ضرورة تطوير قدراته المهنية، لتطبيق فعاليات مدخل المراجعة الإدارية البيئية (Environmental Managerial Auditing)، وذلك بغية مراجعة الأهداف البيئية للمنشأة، وتحديد مواطن القصور أو عدم الالتزام البيئي، القائمة في الموقع، أو محتملة الوقوع، بمختلف إدارات وأنشطة المنشأة، والعمل على تقديم التوجيه المناسب بطرق تصحيحها، وتقويم درجة كفاءة المديرين التنفيذيين بالمنشأة، فيما يتعلق بتحسين الأداء البيئي لإداراتهم، وتقويم كفاءة إدارة المخاطر البيئية، والأنظمة الرقابية البيئية للمنشأة، وتقويم القرارات والعمليات الإدارية البيئية للمنشأة، وتقديم الخدمات الاستشارية لكافة إدارات المنشأة، في مجال الحفاظ على المكونات البيئية، والموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة، حيث يرى الباحث أن مدخل المراجعة الإدارية البيئية، يمكنه المساهمة في تحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال - خاصة الصناعية منها - وبوجه خاص إذا ما تم تطوير نوع من التنسيق بينه وبين نظام المحاسبة الإدارية البيئية، حيث يمكن أن يمثل هذا المحور ركناً رئيسياً وهاماً، من أركان أنظمة الإدارة البيئية لمنشآت الأعمال، وبوجه خاص بعد تنامي الاهتمام بضرورة تطوير محور الجودة البيئية الشاملة (TQEM)، حيث يعتبر ذلك من أهم التحديات التي تواجه مهنة المراجعة البيئية الداخلية، في سبيل قيامها بمسئولياتها تجاه هدف التنمية المستدامة، على مستوى العالم (e.g.: McLeod & Don, 2005, Cason & Lata, 2006, Langer & Tony, 2006).

وفي هذا السياق، فقد يكون من الملائم لقسم المراجعة البيئية الداخلية، أن يعتمد على كل من: نموذج التقويم البيئي المتوازن (EBSC)، ونموذج التقويم المتوازن للتنمية المستدامة (SDBSC)، كمحورين هامين من محاور مدخل

المراجعة الإدارية البيئية، بحيث يتم استخدامها في تقييم الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، وتقييم مدى الالتزام بالخطط والسياسات وإجراءات التشغيل البيئية. من خمسة زوايا رئيسية: تقييم الكفاءة البيئية لطرق الإنتاج، وأثرها على التنمية المستدامة، تقييم دورة حياة المنتج نفسه (مقياس السمات البيئية للمنتج)، تقييم أداء نظام الإدارة البيئية للمنشأة، ومدى التزام الهيكل التنظيمي للمنشأة بأهدافها البيئية، تقييم عمليات تخلص المنشأة من مخلفات عملياتها وأنشطتها المختلفة في البيئة المحيطة، وذلك بالإضافة إلى تقييم الالتزامات البيئية للمنشأة، حيث يمكن لمثل هذين النموذجين المستحدثين، أن يقوموا بدور هام في تقييم درجة كفاءة المديرين التنفيذيين بالمنشأة، فيما يتعلق بتحسين الأداء البيئي لإدارتهم، وتقييم كفاءة عملية إدارة المخاطر البيئية، وكفاءة الأنظمة الرقابية البيئية للمنشأة، وتقييم القرارات والعمليات الإدارية البيئية للمنشأة، وإمكانية تحديد مواطن القصور أو المخالفات البيئية، القائمة فعلاً، والمحتملة الوقوع مستقبلاً، وتقديم خدمات المشورة البيئية، الملائمة للإدارات التنفيذية للمنشأة، للقضاء على أوجه القصور أو المخالفات البيئية، وكذلك لتحديد مجالات تحسين الكفاءة البيئية للمنشأة (e.g.: Sardinha & Lucas, 2005, Moller & Stefan, 2005, Pan, 2006)

هذا، ويلاحظ أن المراجع البيئي الداخلي، يمكنه تطبيق فعاليات مدخل القيمة المضافة، لمنشآت الأعمال، بأداء أكثر كفاءة، من خلال قيامه بتطوير نوع من التكامل، بين تطبيق اشتراطات ومعايير كل من: معيار نظم إدارة الجودة (ISO 9001)، ومعيار الإدارة البيئية (ISO 14001)، بحيث يتم تخطيط وإدارة وتنفيذ مهام المراجعة البيئية الداخلية، ارتكازاً على منطلق منع وقوع المخالفات والتجاوزات البيئية، وليس منطلق معالجة آثارها عقب حدوثها، وذلك بالإضافة إلى القيام بمزاولة مهام مهنته وفقاً لمدخل إدارة المخاطر البيئية للمنشأة، ووفقاً لمفهوم منظومة أو سلسلة القيمة (Value Chain). ومما يساعد المراجع البيئي الداخلي، على إمكانية تطبيق ذلك، تحري التغييرات التي أدخلت على معيار الإدارة البيئية (2004: 14001)، في إصداره الجديد، لكي يتوافق مع اشتراطات وأركان معيار إدارة الجودة (2000: 9001)، وبحيث يتم تطوير نظام الإدارة البيئية، لكي يصبح نظاماً للجودة البيئية الشاملة، حيث يمكن لهذا المدخل القائم على فلسفة منع التجاوزات والمخالفات البيئية، أن يجمع بين المنافع الاقتصادية، والبيئية، وحسن تحمل المسؤولية الاجتماعية، وتجنب العواقب القانونية لتلك المخالفات، بما يحقق للمنشأة ارتقاءً في مستوى الأداء، من منظور نظام التقييم المتوازن للأداء الاستراتيجي للمنشأة، من جهة، ولأداء الاستراتيجي لإدارة

المراجعة الداخلية، من جهة ثانية، وكذلك للأداء الاستراتيجي لقسم أو لنشاط المراجعة البيئية الداخلية، من جهة ثالثة، وبما يعود على المجتمع بوجه عام، بالمنافع الاقتصادية والبيئية في الوقت نفسه (e.g.: Liebesman, 2005, Russell, 2005, Gramling & Patricia, 2006).

ومن جهة أخرى، فإن الباحث يرى أنه يمكن الارتقاء بدرجة كفاءة نشاط المراجعة البيئية الداخلية، في تحسين وتطوير الأداء البيئي لمنشآت قطاع الأعمال، من خلال الالتزام بتحويل دليل السلوك الأخلاقي، إلى واقع عملي يطبقه ويمارسه المراجعون البيئيون الداخليون، ولعل ارتكاز عملية بناء مثل ذلك الالتزام على وازع مراقبة الله تعالى، أو الوازع الديني، من قبل المراجعين البيئيين الداخليين، يمكن أن يمثل أهم دعائم نجاح مثل ذلك الالتزام، بحيث يزاول المراجع البيئي الداخلي مهام مهنته، مرتكزاً على ذلك الوازع الهام، الأمر الذي يحفزه بشكل مستمر على محاولة الارتقاء بأدائه المهني، وابتغاء شتى المسالك المهنية، التي من شأنها معالجة مهام التحقق والتأكد من طبيعة الآثار البيئية، لمختلف أنشطة المنشأة، وتقديم المقترحات والتوصيات البيئية الفعالة، لمواجهة الثغرات أو المخالفات، التي قد تكون قائمة في بعض أوجه نشاط المنشأة، وكذلك تقديم المشورة البيئية، اللازمة لتحسين مستوى الأداء البيئي، لمختلف إدارات المنشأة، ومن ثم تحسين الأداء البيئي للمنشأة نفسها، ولعل مما يؤيد ذلك تزايد انتشار الدعوة في الكثير من الدول الغربية، لضرورة تبني مهنة المراجعة البيئية الداخلية، لأخلاقيات البيئة الخضراء أو النظيفة (e.g.: Adams, 2004, Kakabadse, et al., 2005, Ushedo & John, 2006, Sims & Edward, 2006).

هذا، ويمكن للباحث أن يخلص مما سبق، إلى أهمية دور نشاط المراجعة البيئية الداخلية، في تحسين وتطوير الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، وذلك ارتكازاً على مدخل القيمة المضافة في هذا المجال، ووجود ضرورة لتحويل أداء نشاط المراجعة البيئية الداخلية بمنشآت الأعمال، من المدخل التقليدي إلى مدخل القيمة المضافة، وتبني منطق العمل على منع وقوع المخالفات البيئية، بدلاً من منطق اكتشافها والبحث عن الطرق الملائمة لمعالجة آثارها، كما يرى الباحث أن المنفعة المتوقعة من تطبيق مدخل القيمة المضافة، لدى ممارسة نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكن تعظيمها من خلال القيام بممارسة محور التقويم الذاتي، لقسم المراجعة البيئية الداخلية، وتبيان مدى التقدم الذي أحرزته، في مجال إنجاز أهدافها ورسالتها الأساسية، في سياق كل من: استراتيجية إدارة المراجعة الداخلية،

والاستراتيجية العامة للمنشأة، وذلك بما يضمن ربط معايير تقويم أداء قسم المراجعة البيئية الداخلية، برسالة وأهداف مثل ذلك القسم، والنظر إلى مهام وأهداف نشاط المراجعة البيئية الداخلية، كمجموعة متكاملة يمكن الارتكاز عليها، في قياس وتقويم عوامل ومتغيرات النجاح طويلة الأجل لذلك القسم، كما يرى الباحث أن من أهم المنافع المتوقعة من تطبيق مدخل القيمة المضافة، لدى ممارسة نشاط المراجعة البيئية الداخلية، إنما يتمثل في تدعيم ونجاح منظومة إرساء إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، وهذا ما سيقوم الباحث بتحليله في المبحث التالي.

٤. تحليل طبيعة إطار الحوكمة البيئية (Environmental Governance)، ودور محور المراجعة البيئية الداخلية، في نجاح عملية إرساء الإطار المتكامل لها، على مستوى منشآت قطاع الأعمال:

أثر الاهتمام المتزايد على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، بمسألة الحفاظ على المكونات البيئية، والموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة، وضرورة تحسين الأداء البيئي للأنشطة الصناعية، بل ولباقي أنواع الأنشطة الاقتصادية، عن توجيه أنظار المهتمين بهذه المشكلة، نحو أهمية تكاتف الجهود الأكاديمية والمهنية، لإرساء إطار متكامل لمفهوم الحوكمة البيئية، والذي يشير إلى: مجموعة الأنظمة والقواعد، التي تتكفل بإرساء الضوابط اللازمة للحفاظ على مكونات البيئة والتنمية المستدامة، سواء فيما يتصل بمنشآت الأعمال، أو غيرها من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية، والتي تتعكس آثار أنشطتها المختلفة على المعطيات البيئية والطبيعية؛ وكذلك رقابة والتحكم في الاستراتيجيات والسياسات البيئية، لكافة قطاعات الدولة - وبوجه خاص المنشآت الصناعية - وذلك بهدف حماية البيئة والتنمية المستدامة، من مخاطر التلوث والتعدي، التي قد تتسبب فيها مثل تلك المنشآت أو غيرها، وتحسين الأداء البيئي لوحدات المجتمع، وذلك بما يضمن حسن إدارة الشئون البيئية والتنمية المستدامة للمجتمع، وتنظيم التشريعات واللوائح التي تكفل تحقيق ذلك، وكذلك بما يضمن شفافية إفصاح منشآت الأعمال - وغيرها من منشآت باقي قطاعات الدولة - عن حقيقة أدائها البيئي، وما تسببت فيه أنشطتها من تدعيم أو إضرار، بالمكونات البيئية والتنمية المستدامة للمجتمع (e.g.: OECD, 2004, GCGF, 2006، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦).

هذا، ويمكن النظر إلى إطار الحوكمة البيئية، على أنه يمثل الامتداد الطبيعي لإطار حوكمة الشركات - بل إن الباحث يرى أن مفهوم الحوكمة البيئية يعتبر بمثابة المفهوم الأصلي، وأن مفهوم حوكمة الشركات يمثل الامتداد الطبيعي له - ولكن مع اختلاف مجال التطبيق وبؤرة الاهتمام، حيث يركز كلا الإطارين على مجموعة متكاملة من المحاور الهادفة، إلى ضمان سلامة مسيرة كافة الأطراف المختصة، وشفافية الإفصاح عن حقيقة نتائج الأداء، وسلامة قيام تلك الأطراف بواجباتها على النحو الأنسب، كما يسعى كلا الإطارين إلى حماية مقدرات المجتمع، وتحقيق شفافية الإفصاح عن الأداء، ويعتمد نجاح كلا الإطارين، على محاور: النزاهة، والقابلية للمحاسبة، والمسئولية، والشفافية، كما أنه يستوجب توافر مجموعة من الاشتراطات، من أهمها: ضرورة اتخاذ القرارات بطريقة ذات شفافية، لكي يتمكن أصحاب المصالح، من مساعلة أو محاسبة المسؤولين، وضرورة قيام الأطراف المختصة بتبني مواصفات قياسية، للمحاسبة وتوفير المعلومات، وذلك بالكيفية التي تمكن أصحاب المصالح، من اتخاذ القرارات الملائمة، وذلك إلى جانب ضرورة التزام سياسات الأطراف ذات العلاقة وممارسات أنشطتها، بالقوانين الوطنية السارية والمعايير السائدة، وكذلك فإن من أهم نتائج التطبيق الكفاء لكلا الإطارين: تخفيض درجة المخاطر، وتشجيع جودة الأداء، وتحسين قدرات الأطراف ذات العلاقة، وتحسين قيادتها وإدارتها، والتأكيد على الشفافية، والقابلية للمحاسبة عن المسئولية البيئية والاجتماعية (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٥).

ويرتكز التطبيق الكفاء، لإطار الحوكمة البيئية، على مجموعة متكاملة من المبادئ، من أهمها (e.g.: OECD, 2004, Lane & Geoff, 2005, Najam, 2005):

■ حماية حقوق أصحاب المصالح: ويستوجب هذا المبدأ، ضرورة قيام الأطراف التي لها تعامل أو تأثير على البيئة والتنمية المستدامة، بمراعاة وحماية حقوق كافة أصحاب المصالح، من حيث: تأمين كافة الوسائل والسبل والأساليب، التي من شأنها تدعيم عملية الحفاظ على وتنمية البيئة، وتحسين التنمية المستدامة، والحصول على المعلومات الكافية عن كافة الآثار البيئية القائمة فعلاً والمحتملة مستقبلياً، وذلك بالإضافة إلى ضرورة السماح لجهات الرقابة البيئية، بالعمل على نحو فعال ومتسم بالشفافية.

■ المعاملة المتكافئة لكافة فئات أصحاب المصالح: حيث يستوجب هذا المبدأ، ضرورة قيام الأطراف التي لها تعامل أو تأثير على البيئة والتنمية المستدامة، بضمان توفير المعاملة المتكافئة، لكافة الفئات التي يمكن أن تتأثر بالأداء البيئي، لتلك الأطراف أو الكيانات.

■ دور أصحاب المصالح Stakeholders في أساليب ممارسة الحوكمة البيئية: ويستوجب هذا المبدأ ضرورة قيام كافة الأطراف ذات الصلة، من منشآت أعمال و وحدات حكومية وغيرها، بالاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، كما تبينها القوانين ذات الاختصاص والمعايير البيئية، وتشجيع التعاون بين تلك الأطراف، وبين أصحاب المصالح، وتحقيق استدامة الأنشطة والمعاملات القائمة على أسس بيئية سليمة.

■ الإفصاح، والشفافية Transparency بالدقة والتوقيت المناسبين: ويستوجب هذا المبدأ ضرورة قيام الأطراف ذات الصلة، بضمان تحقيق الإفصاح الدقيق، والشفافية، والتوقيت الملائم، بشأن كافة الأمور المتعلقة بالأداء البيئي والآثار البيئية، وذلك من حيث: ضرورة الإفصاح عن النتائج البيئية المترتبة على أنشطة تلك الأطراف، وعوامل المخاطرة البيئية المنظورة، وهياكل وسياسات ممارسة إطار الحوكمة البيئية، وضرورة إعداد ومراجعة المعلومات، والإفصاح عنها، بأسلوب يتفق مع معايير الجودة البيئية والشاملة، وبما يفي بمتطلبات الإفصاح البيئي، ومتطلبات عمليات المراجعة البيئية، وضرورة تطوير نشاط موضوعي مستقل للمراجعة البيئية الداخلية، يتولى مهام التحقق من مدى التزام كل وحدة من وحدات الأطراف ذات العلاقة، بالاشتراطات والقوانين البيئية، ويهدف إلى تحسين مستوى كفاءة أدائها البيئي، ويساهم في تحقيق الأهداف البيئية لها، من خلال قيامه بتوفير مدخل منطقي منظم، لتقويم وتحسين درجة كفاءة كل من: عمليات إدارة المخاطر البيئية، ونظام الإدارة البيئية لتلك الوحدة، للوقوف على أوجه الضعف أو القصور القائمة، في نظام الإدارة البيئية لها، ولتحديد درجة كفاءة أدائه، وتقويم مدى اتساقه، مع اشتراطات معيار الإدارة البيئية، وذلك كله سعياً نحو تحسين الأداء البيئي وتخفيض الأخطار البيئية لها، وكذلك ضرورة قيام مراجع مستقل بعمليات المراجعة البيئية الخارجية سنوياً، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للآثار البيئية، وذلك بالإضافة إلى ضرورة قيام قنوات توصيل المعلومات، بضمان إمكانية حصول مستخدمي المعلومات من أصحاب المصالح عليها، بالتكلفة الملائمة، وفي التوقيت الملائم.

■ مسؤوليات الإدارات العليا: ويستوجب هذا المبدأ ضرورة إرساء الخطوط الإرشادية الاستراتيجية، لتوجيه كافة الأطراف ذات العلاقة - من منشآت أعمال،

وحدات حكومية وغيرها - بما يكفل المتابعة الفعالة للإدارات التنفيذية، من قبل الإدارات العليا لتلك الوحدات، وبما يضمن مساهمة تلك الإدارات من قبل الجهات المختصة، وذلك كله من حيث: وجوب قيام أعضاء إدارات تلك الوحدات، بأداء مهام أعمالهم على أساس توافر كامل للمعلومات، وعلى أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، ووجوب العمل لتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين الأداء البيئي، والمحافظة على وتنمية المكونات البيئية والطبيعية، والعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لكافة أصحاب المصالح، وأن تضمن الإدارات العليا لتلك الوحدات، التوافق مع القوانين والمعايير البيئية السارية، وأن تأخذ بعين الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح، وأن تضطلع تلك الإدارات بمجموعة من الوظائف الأساسية، كمراجعة وتوجيه استراتيجية الوحدة، واختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين، ومتابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة، وضمان سلامة التقارير البيئية لتلك الوحدات، ومتابعة فعالية أساليب ممارسة منظومة الحوكمة البيئية، والإشراف على عمليات الإنصاح البيئي والاتصالات، وأن تقوم الإدارات العليا لتلك الوحدات بالتقويم الموضوعي للشئون البيئية لها، على نحو مستقل عن الإدارات التنفيذية.

■ ضرورة بناء الجهود الرامية، إلى إرساء مثل هذا الإطار، على أساس ممارسة تخطيط بيئي أساسه المجتمع (CBEP)، واقتراح ذلك بضرورة إرساء أداة إدارية بمنشآت الأعمال، وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لرقابة وتقويم الأداء البيئي لتلك المنشآت.

وفي هذا الصدد، فإن الباحث يرى أن محور المراجعة البيئية الداخلية، يضطلع بدور جوهري، في نجاح عملية إرساء الإطار المتكامل للحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، وذلك من خلال أكثر من جهة: فمن جهة أولى، فيلاحظ أن معيار الإدارة البيئية (ISO 14001: 2004)، قد ركز على أهمية تطوير وتنفيذ برنامج ومنظومة إجراءات متكاملة، للمراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال، كما استوجب نفس المعيار ضرورة قيام نشاط المراجعة البيئية الداخلية، بتقويم أنظمة الإدارة البيئية القائمة، ومدى التزامها بالمتطلبات والمقومات البيئية التي تضمنها المعيار المشار إليه، وأية متطلبات بيئية أخرى تستوجبها القوانين والأنظمة البيئية القائمة، وكذلك التحقق من مدى كفاءة الأداء البيئي لتلك المنشآت، لتفعيل دور أنظمة الإدارة البيئية، وتحسين وتطوير الأداء البيئي لتلك

المنشآت، وتقديم التوصيات التصحيحية اللازمة، ومتابعة عملية تنفيذها ونتائج ذلك، الأمر الذي يصب في النهاية في توطيد أركان إطار الحوكمة البيئية.

ومن جهة ثانية، فإن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه المساهمة الإيجابية، في ترسيخ أركان ومقومات إطار الحوكمة البيئية، وذلك من خلال دوره في التحقق من شفافية تقارير التنمية المستدامة للمنشآت الأعمال، والتحقق من مدى عدالة وموضوعية إفصاحها، عن تأثيرات أنشطتها على التنمية المستدامة، وتقويم ورقابة نظام إعداد تقارير التنمية المستدامة لتلك المنشآت، وكذلك تقويم أنظمة معلومات التنمية المستدامة، والتحقق من مدى اتساق وموثوقية أنظمة تقارير التنمية المستدامة، والتحقق من مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المستمدة منها، وذلك بالإضافة إلى الدور الهام والمتوقع من نشاط المراجعة البيئية الداخلية، في تطوير ضمير ووعي بيئي لدى منشآت الأعمال - وغيرها من قطاعات المجتمع - وفي تطوير تخطيط بيئي أساسه المجتمع والبيئة، على مستوى قطاع الأعمال، الأمر الذي يصب في النهاية، في العمل على نجاح مساعي إرساء إطار منظومة الحوكمة البيئية، لهذا القطاع الهام من قطاعات الدولة (Evers, et al., 2004, Turner, 2006).

ومن جهة ثالثة، فإن انتهاز مدخل القيمة المضافة، في مزاوله فعاليات نشاط المراجعة البيئية الداخلية، بهدف إضافة قيمة حقيقية لمنشآت الأعمال، من خلال إضفاء مصداقية على أنظمة الإدارة البيئية، وتطوير استراتيجية للإدارة البيئية، لتلك المنشآت، والسعي نحو إقامة نوع من التنسيق بين جهود قسم المراجعة البيئية الداخلية، وبين جهود قطاع المحاسبة الإدارية البيئية، لبناء قاعدة لدعم القرار البيئي لإدارات منشآت الأعمال، يعتبر من أهم المحاور التي يسهم من خلالها نشاط المراجعة البيئية الداخلية، في نجاح إرساء إطار الحوكمة البيئية لقطاع الأعمال، ذلك أن مجرد تصميم أنظمة إدارة بيئية لمنشآت الأعمال، لا يحقق الغرض المستهدف من وراءها، إلا إذا تكاملت لها مقومات التصميم والتطوير السليم، مع مقومات التنفيذ العملي، المتوائمة مع متطلبات معايير الجودة البيئية والجودة الشاملة، حيث يبين معيار الإدارة البيئية (ISO 14001: 2004)، أن الجودة والكفاءة البيئية المستهدفة، لا يمكن إنجازها من خلال مجرد تصميم أنظمة إدارة بيئية، دون أن يقترن ذلك بتطبيق كافة محاورها في الواقع العملي بمستوى أداء كفاء، الأمر الذي يوضح أن إتباع مدخل القيمة المضافة، في تطبيق فعاليات المراجعة البيئية الداخلية على أرض الواقع، من شأنه المساهمة الفعالة في نجاح

عملية إرساء إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال (e.g.: ISO 14001, 2004, Kanie & Peter, 2004, McLeod & Don, 2005)

ومن جهة أخرى، فإن التطبيق الكفء لمدخل القيمة المضافة، في مجال المراجعة البيئية الداخلية، والذي يعمل على الجمع بين تطبيق محاور معيار الإدارة البيئية (ISO 14001)، ومعيار نظم إدارة الجودة (ISO 9001)، بحيث يتم القيام بإدارة مهام المراجعة البيئية الداخلية، وفقاً للمنطق الوقائي، والمتمثل في العمل على الحيلولة دون وقوع المخالفات البيئية، من حيث المنبع، وليس وفقاً للمنطق المعالج والمتمثل في معالجة آثار تلك المخالفات عقب حدوثها، وارتكاز مدخل القيمة المضافة لنشاط المراجعة البيئية الداخلية، على ضرورة قيام المراجعين البيئيين الداخليين، بممارسة مهام التحقق والتأكد وتقويم مدى الالتزام البيئي، وكذلك المهام الاستشارية، التي شأنها تقديم المشورة البيئية المناسبة، لمختلف إدارات المنشأة، سعياً نحو تحسين الأداء البيئي لكل منها، ومن ثم تحسين الأداء البيئي للمنشأة ككل؛ وضرورة تحديد المستفيدين الرئيسيين من خدمات نشاط المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال، وكذلك احتياجات كل منهم؛ وكذلك ضرورة تفهم وإلمام المراجعين البيئيين الداخليين، بطبيعة نشاط وعمليات المنشأة التي ينتمون إلى هيكلها التنظيمي، بما ينعكس أثره على ارتفاع درجة كفاءة التوصيات، التي يقدمها المراجع البيئي الداخلي، ضمن تقرير الاستشارة البيئية الموجه للإدارات المختلفة للمنشأة، وبما يجعل التوصيات المقدمة من قبل المراجع البيئي الداخلي، تدخل في جوهر التحسينات المطلوبة، وبما يؤدي إلى تحسين الأداء البيئي وإضافة قيمة حقيقية للمنشأة، إنما يساهم بشكل مباشر في نجاح عملية إرساء إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال (Wang, 2005, Liebesman, 2006).

كما يمكن لنشاط المراجعة البيئية الداخلية أن يساهم بشكل فعال في نجاح عملية إرساء إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، من خلال قيامه بتقديم الخدمات الاستشارية البيئية، لكافة مستويات إدارة المنشأة، بغية تطوير وتحسين الكفاءة البيئية لأنشطة المنشأة، وتلافي المشكلات البيئية المستقبلية؛ والقيام بمراقبة ومتابعة وتقويم برامج ومشاريع التحسين البيئي المستمر، التي أرسلتها الإدارة العليا للمنشأة، والتقرير عن مدى التقدم الذي تم إحرازه في هذا الشأن، والتحقق من المنافع المترتبة عليها، وضمان وضع تلك البرامج في المسار

الصحيح، ومدى مساهمة ذلك في تحسين الأداء البيئي للمنشأة، والمساهمة في التنمية المستدامة؛ والقيام بمراقبة ومتابعة مدى التزام كافة إدارات المنشأة، بمقومات واشتراطات نظم إدارة الجودة البيئية، ومتابعة نتائج ذلك، لضمان استمرار التزام الإدارات المختلفة به؛ وضرورة مراقبة البرامج البيئية التصحيحية، للتحقق من إزالة أية مخالفات بيئية، وإعادة تطوير الأنشطة المخالفة، لكي تصبح متوافقة مع الاشتراطات ومعايير الجودة البيئية؛ حيث يمكن لقطاع منشآت الأعمال، الذي يطبق مثل ذلك المحور للمراجعة البيئية الداخلية، أن يعمل بشكل فاعل، في ترسيخ مقومات وأركان إطار مفهوم الحوكمة البيئية (Balkaran, 2005, Turner, 2006).

هذا، ويمكن ملاحظة أن تنفيذ فعاليات المراجعة البيئية الداخلية، على أساس إدارة المخاطر البيئية للمنشأة (EERM)، يتيح الفرصة لقسم المراجعة البيئية الداخلية، لكي يصبح أكثر كفاءة، وأكثر قدرة على القيام بتزويد الإدارة العليا بخدمات التأكيد الموضوعي، عن درجة كفاءة إطار أنشطة إدارة المخاطر البيئية بالمنشأة، وذلك في سبيل إعطاء الإدارة العليا صورة واضحة، عن مدى كفاءة نظام الإدارة البيئية بوجه عام، ومدى كفاءة إدارة المخاطر البيئية للمنشأة بوجه خاص، وتوفير خدمات التأكيد عن عمليات إدارة الأخطار البيئية، وعن مدى سلامة تقدير الأخطار البيئية القائمة، وتقويم عمليات إدارة الأخطار البيئية، وتقويم عملية إعداد التقارير المختصة بمفاتيح الخطر البيئي القائمة بالمنشأة، وكذلك مراجعة وتقويم إدارة مفاتيح الخطر البيئي؛ والمساهمة في تعريف وتقويم المخاطر البيئية القائمة والمحيطية بالمنشأة، وكذلك المساهمة في: تدريب المستويات الإدارية المختلفة للمنشأة، على كيفية وسبل مواجهة الأخطار البيئية، والتنسيق بين أنشطة إدارة المخاطر البيئية، وتدعيم عملية إعداد التقارير الخاصة بالأخطار البيئية القائمة والمحيطية بالمنشأة، وتطوير وتدعيم إطار إدارة الأخطار البيئية، وتدعيم ومساندة عملية تطوير نظام إدارة الأخطار البيئية للمنشأة، وكذلك المساهمة في تطوير استراتيجية إدارة الأخطار البيئية؛ وبحيث يقوم قسم المراجعة البيئية الداخلية، بدراسة وتقويم ومراجعة محاور إدارة كافة أنواع المخاطر البيئية المحيطية بالمنشأة، والوصول إلى مستوى أكثر شمولاً من الفهم لمثل تلك الأخطار، وذلك بما يساهم في عملية تجنب المشأ لآثارها وانعكاساتها، وبما يساهم بإيجابية أيضاً، في نجاح إطار الحوكمة البيئية (Liebesman, 2005, Rubel, 2006).

ومن جهة أخرى، فإن الباحث يرى أن قيام قسم المراجعة البيئية الداخلية، بالمساهمة في إرساء وتطوير قاعدة إدارة وتداول المعلومات البيئية (EKM) بمنشآت الأعمال، إنما يمثل إحدى المرتكزات الرئيسية، لنجاح مفهوم إطار الحوكمة البيئية لقطاع الأعمال، وبوجه خاص بعد أن أصبحت الحاجة إلى استراتيجية واضحة ومتطورة، لإدارة وتداول المعلومات البيئية داخل منشآت الأعمال، أكثر إلحاحاً وضرورة من ذي قبل، وبحيث يتم ذلك بالأخذ في الاعتبار، طبيعة احتياجات مطوري ومستخدمي تلك المعلومات، داخل منشآت الأعمال، والسعي نحو إرساء نظام متكامل لإدارة وتداول المعرفة والمعلومات البيئية، داخل منشآت الأعمال، وإطلاع لجان المراجعة والإدارة العليا، على نتائج المراجعة البيئية الداخلية، والتوصيات والاستشارات البيئية، ونتائج تقييم الأداء البيئي لكافة إدارات المنشأة، وموقف المنشأة من مدى إمكانية استمرار حصولها على شهادة الإدارة البيئية، والمعوقات القائمة والمحتملة والتي يمكن أن تحول دون ذلك، وأية مستجدات في القرنين والأظمة البيئية السارية، وإمداد الإدارات التنفيذية للمنشأة، بما يلزمها من معلومات بيئية، يمكن أن تساهم في الارتقاء بمستوى أدائها البيئي، وبما توصل إليه قسم المراجعة البيئية الداخلية، من نتائج وملاحظات يجدر أخذها في الحسبان، لتصحيح المسار البيئي لتلك الإدارات، وكذلك إمداد الإدارات المختصة بالمعلومات الكافية، عن كافة الأطراف الذين تتعامل معهم المنشأة، حيث يرى الباحث في هذا الصدد، أن هذا المدخل الهام يمكنه العمل على تحسين كفاءة الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، ومن ثم المساهمة الفعالة في نجاح عملية إرساء الإطار المتكامل لإطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال . (Shawver, 2005, Johnson, 2006)

ومما سبق، يمكن للباحث أن يخلص إلى أهمية دور محور المراجعة البيئية الداخلية، في نجاح عملية إرساء الإطار المتكامل لمنظومة الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، غير أنه قد يكون من الملائم، قبل القيام بعرض محاور ونتائج الدراسة التطبيقية للبحث، أن يقوم الباحث بتقديم مجموعة من الضوابط المهنية الهامة، التي يمكن النظر إليها على أنها تمثل مدخلاً مقترحاً لضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لتفعيل إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، وذلك في مجال محاولات السعي نحو تطوير مستوى الأداء المهني للمراجعة البيئية الداخلية، وتحسين مستوى التزام منشآت الأعمال بإطار الحوكمة البيئية، وذلك كما سيتبين في المبحث التالي.

٥. مدخل مقترح لضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لتفعيل إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال:

يقوم المدخل المقترح لضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لتفعيل إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، على المحاور الخمسة الآتية:

- أهداف ضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لتفعيل إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال.
- تطوير محاور التعليم الجامعي المحاسبي، والتعليم المهني المستمر.
- الوضع التنظيمي لنشاط المراجعة البيئية الداخلية بمنشآت الأعمال.
- ضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية.
- ضوابط تفعيل إطار الحوكمة البيئية.

أولاً: أهداف ضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لتفعيل إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال:

تهدف ضوابط الإطار المقترح إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تدعيم واستكمال مقومات تطوير مستوى الأداء المهني، لمهنة المراجعة البيئية الداخلية، لكي تستطع القيام بدورها الطبيعي، في مجال نجاح إرساء وتفعيل إطار الحوكمة البيئية.
٢. الارتقاء بدرجة التزام المراجع البيئي الداخلي، بمعايير الأداء المهني، ومعايير دليل السلوك الأخلاقي.
٣. توجيه أنظار المسؤولين عن منشآت قطاع الأعمال، نحو أنسب سبل الالتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئية، وتوجيههم نحو أنسب بدائل التطبيق العملي لذلك.
٤. السعي نحو تطوير محاور العمل المهني، للمراجعة البيئية الداخلية، وفقاً لأحدث الاتجاهات المهنية، والأساليب التقنية، بما يحقق المنافع المستهدفة، لكل من المجتمع، وقطاع منشآت الأعمال، ومهنة المراجعة البيئية الداخلية، في آن واحد.
٥. السعي نحو تأسيس منهجية علمية ومهنية للتحكم، في الأخطار البيئية القائمة لمنشآت الأعمال، وكذلك الأخطار البيئية المتوقعة.

٦. تدعيم سبل مواجهة التلوث البيئي، والإضرار بالانتمية المستدامة للمجتمع، والممارسات السلبية لبعض منشآت الأعمال.
٧. إرساء نظام متكامل لأركان وسبل تفعيل ونجاح إطار الحوكمة البيئية، وتحويله من مجرد إطار فلسفي، إلى واقع تشارك فيه كافة قطاعات المجتمع، وبوجه خاص منشآت الأعمال، وبوجه أكثر تحديداً المنشآت الصناعية منها.
٨. إرساء قاعدة لإدارة وتداول المعلومات البيئية، داخل قطاع الأعمال، بما يضمن الارتقاء بمستوى التزام منشآت الأعمال بمحاور ومقومات إطار الحوكمة البيئية.
٩. المساهمة في إرساء وتدعيم، مقومات الإفصاح البيئي والشفافية، والقابلية للمحاسبة عن المسؤولية البيئية.
- ثانياً: تطوير محاور التعليم الجامعي المحاسبي، والتعليم المهني المستمر:

يقترح الباحث في هذا الصدد، ضرورة قيام أقسام المحاسبة، بتطوير وتحديث المنهجيات والمقررات الموجهة إلى الطلاب في تلك المرحلة، بما يساعدهم على الانخراط في سلك مهنة المراجعة البيئية الداخلية، بقدرات تؤهلهم للأداء المهني الحديث، وبما يسمح لهم باكتساب القدرات والمهارات المهنية اللازمة، مثل: مهارات التفكير المنطقي التحليلي، ومهارات التفكير الإبداعي، ومهارات القدرة على تفهم طبيعة الأطراف الخاضعين للمراجعة البيئية الداخلية، والمفاهيم والمبادئ والأساليب والتقنيات الحديثة، في مجال الرقابة البيئية الداخلية، والإلمام بأنواع المخاطر البيئية وطرق تقديرها، وكيفية مواجهتها، والفرص المتاحة للمراجع البيئي الداخلي للمساهمة في ذلك، وكيفية بناء وتطوير الأهداف العامة والخاصة، لأي مشروع مراجعة بيئية داخلية مطلوب إنجازه، ومهارات اختيار وتجميع وتقييم، أدلة وقرائن الإثبات اللازمة، باستخدام الأساليب الكمية والوصفية الحديثة، والقدرة على إعداد وتوصيل تقارير المراجعة البيئية الداخلية، إلى المستفيدين من خدماتها، بشتى أساليب التوصيل والعرض الحديثة المتاحة، والتقنيات الحديثة في مجال مهنة المراجعة البيئية الداخلية، ومهارات المراجعة البيئية الداخلية باستخدام أنظمة المعلومات الإلكترونية، وقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة (e.g.: BEAC, 1999, 2001, 2006, ISO 19011, 2002, ISO 14001, 2004, ANSI/ISO/ASQ QE 19011S, 2004)

كما يقترح الباحث في هذا السياق، ضرورة تخصيص مقرر يختص بمقدمة في علم البيئة والتنمية المستدامة، ومفهوم إطار الحوكمة البيئية، ومعايير الجودة البيئية، ومداخل الإفصاح والتقرير البيئي، وأدوات الرقابة والتحقق البيئي، ومبادئ مراجعة أنظمة الإدارة البيئية، والارتباط المنطقي القائم بين مهنة المراجعة بوجه عام، ومهنة المراجعة الداخلية، بوجه خاص، وبين المراجعة البيئية، حيث يمثل مثل هذا المدخل إحدى اللبانات الجوهرية، لإعداد خريجي أقسام المحاسبة، بالمبادئ الأساسية التي يمكن صقلها مستقبلاً، حال اتجاه الخريج نحو مجال مهنة المراجعة البيئية الداخلية، حيث يمكن في هذه الحالة، قيام الجهات المهنية المختصة باستكمال ما يلزم من مقومات علمية ومهنية، دون الحاجة إلى البدء من نقطة الصفر أو من فراغ، الأمر الذي أصبح يمثل ضرورة، لا يمكن غض الطرف عنها، في ظل التحول العالمي الجاري، نحو توجيه الاهتمام الواجب، بمشاكل البيئة والتنمية المستدامة، على كافة المستويات (e.g.: Russell, 2005, Liebesman, 2006, Johnson, 2006).

كما يقترح الباحث أيضاً، ضرورة قيام المنظمة المهنية للمراجعة البيئية الداخلية، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة، بإنشاء لقب "مراجع بيئي داخلي قانوني"، وتنظيم آليات مزاوله المهنة، من خلال إنشاء سجل للمراجعين البيئيين الداخليين القانونيين، وآخر للمراجعين البيئيين الداخليين تحت التدريب. على أن يتم تنظيم ذلك من قبل منظمة مهنية، مختصة بشئون المراجعين البيئيين الداخليين (أو منظمة مهنية منبثقة من المنظمة المهنية القائمة للمحاسبين والمراجعين)، بما يضمن الارتقاء بمستوى الأداء المهني للمراجعين البيئيين الداخليين، بدءاً من مرحلة التحاق الخريجين بالعمل المهني، كمراجع بيئي داخلي تحت التدريب بمنشآت الأعمال، وبحيث تقوم المنظمة المهنية المسئولة، بإرساء نظام للتخصيص بمزاولة مهنة المراجعة البيئية الداخلية، وبتجديد ترخيص مزاولة المهنة، على غرار نظام ترخيص مزاولة مهنة المراجعة الخارجية. على أن يتم التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة، فيما يتعلق بحصول منشآت الأعمال على الكوادر المهنية اللازمة، لأقسام المراجعة البيئية الداخلية بها، عن طريق الاختيار من بين المراجعين البيئيين الداخليين المرخص لهم، والمسجلين بسجل المراجعين البيئيين الداخليين القانونيين، وسجل المراجعين البيئيين الداخليين تحت التدريب، ويؤيد الباحث في هذا الصدد الآراء التي تتجه نحو أفضلية خريجي أقسام المحاسبة، عن الجيولوجيين والفنيين البيئيين، في تولي مهام المراجعة البيئية الداخلية لمنشآت الأعمال، وذلك بالطبع شريطة استيفائهم لفترة تدريب، ودراسة

علمية وعملية ومهنية متخصصة في الشؤون البيئية، تالية لفترة الدراسة الجامعية الأولى، من خلال المنظمة المهنية المختصة، حيث يتوقف على تأهيلهم العلمي والمهني، التنفيذ الفعال للمحاور المهنية للمراجعة البيئية الداخلية، غير أن ذلك لا يمنع إمكانية لجوء قسم المراجعة البيئية الداخلية، إلى الاستفادة من جهود بعض المتخصصين الفنيين البيئيين أو الجيولوجيين، والقانونيين، بغرض تكامل مثل هذه الخبرات في دعم ورقابة أنظمة الإدارة البيئية لمنشآت الأعمال (Taylor, et al., 2001, McLeod & Don, 2005).

ومن جهة أخرى، فإن الباحث يقترح ضرورة قيام المنظمة المهنية المسؤولة، بتنظيم مسألة التأهيل العملي للمراجعين البيئيين الداخليين، والتعليم المهني المستمر، بحيث لا يتم تجديد ترخيص مزاوله المهنة، إلا من خلال الالتزام باشتراطات التأهيل العملي، والتعليم المهني المستمر القائم على نظام النقاط والساعات السنوية المعتمدة، مع ضرورة قيام المنظمات المهنية المسؤولة - بالاستعانة بالجهات البيئية المختصة، والجامعات ومراكز البحث العلمي والبيئي - بتطوير وإرساء دليل متكامل لمعايير الأداء المهني، وكذلك دليل السلوك الأخلاقي، ودليل العناية المهنية الواجبة، على أن تتولى تلك المنظمة المهنية، القيام بمسئولية مراقبة جودة أداء أقسام المراجعة البيئية الداخلية، وتقويم حدود التزامها بمقومات وشروط معايير الرقابة النوعية، ومعايير الأداء المهني، على أن يتم ذلك بصورة دورية منتظمة، وكذلك إرساء نظام للمساءلة المهنية والتأديبية، يسعى نحو إلزام أعضاء المهنة، بمعايير الأداء المهني، ودليل السلوك الأخلاقي، بما ينعكس أثره على ارتفاع مستوى الأداء المهني للمراجع البيئي الداخلي.

كما قد يكون من الملائم في هذا المجال، ضرورة قيام المنظمات المهنية للمراجعة البيئية الداخلية، بتطوير قاعدة معلومات الكترونية، تمكن أعضاء المهنة من الاتصال الدوري المستمر، بالمنظمة المهنية المحلية، والمنظمات المهنية الدولية للمراجعة البيئية الداخلية، مثل: مجلس المراجعين البيئيين القانونيين (BEAC)، والمنظمة العالمية للتوحيد القياسي (ISO)، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، ومجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية (INTOSAI)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وكافة المنظمات ومراكز البحث المختصة بالشؤون البيئية والتنمية المستدامة، بحيث يمكن لأعضاء المهنة الاستفادة من التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال، في التعرف على أحدث التطورات الجارية في مجال تخصصهم، والاستفادة من خبرات وتجارب الجهات المتقدمة بيئياً، في

مواجهة مشكلات الواقع العملي، وما يمكن أن يستجد من أمور، يحسن التعرف على كيفية معالجتها، من قبل المنظمات الدولية للبيئة والتنمية المستدامة.

ثالثاً: الوضع التنظيمي لنشاط المراجعة البيئية الداخلية بمنشآت الأعمال:

يقترح الباحث في هذا الصدد، ضرورة قيام إدارات المراجعة الداخلية بمنشآت الأعمال، بمهام المراجعة البيئية الداخلية، بحيث يتفرع من تلك الإدارات تنظيمياً قطاعان أو قسمان، يختص أحدهما بالمراجعة المالية الداخلية، أما الثاني فيختص بالمراجعة البيئية الداخلية، حيث يؤيد الباحث في هذا الصدد، الآراء التي ترى ضرورة تبعية نشاط المراجعة البيئية الداخلية، لإدارة المراجعة الداخلية، حيث تتيح خبرة المراجع الداخلي، بالمقومات اللازمة لحصول المنشأة على شهادة إدارة الجودة، الفرصة له للقيام بإضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال قيامه بنشاط المراجعة البيئية الداخلية، ومراجعة وتقويم نظام الإدارة البيئية للمنشأة، في ظل نظام الجودة البيئية، حيث يرى الباحث أن تأهيل المراجعين الداخليين، بالمعارف والمهارات الفنية والقانونية البيئية، من شأنه أن يجعل مثل أولئك المراجعين الداخليين، من أنسب الكفاءات البشرية المتخصصة للقيام بهذا الدور (Tucker & Janet, 1998).

ذلك أن قيام المراجعين الداخليين بمساعدة منشآت الأعمال، في التأهل لحيازة شهادات الجودة الشاملة، وتدعيم أنظمة إدارة الجودة الشاملة لتلك المنشآت، يبين إمكانية قيامهم بدور مماثل، في نجاح أنظمة الإدارة البيئية لتلك المنشآت، غير أن ذلك لا يتعارض مع إمكانية استعانة قسم المراجعة البيئية الداخلية، ببعض الخبراء البيئيين من المهندسين والجيولوجيين والقانونيين، حيث يحقق ذلك لمنشآت الأعمال قيمة مضافة حقيقية، من خلال تكامل مثل تلك الخبرات في تدعيم أنظمة الإدارة البيئية، لتلك المنشآت، حيث يمكن للخبراء الفنيين والقانونيين، المساهمة في تقويم مدى توافق عمليات وأنشطة المنشأة، مع متطلبات الأنظمة والقوانين البيئية، بينما يتولى المراجعون الداخليون، مهمة تقويم مدى توافق أنشطة وإدارات المنشأة، مع متطلبات نظام الإدارة البيئي، وكذلك تقويم نظام الإدارة البيئية القائم (e.g.: Evers, et al., 2004, McLeod & Don, 2005, Rubel, 2006).

كما يؤيد هذا الاتجاه، القدرات المهنية المتوافرة للمراجع الداخلي - المؤهل تأهيلاً كافياً - في المساهمة في التحقق من شفافية تقارير منشآت الأعمال، بشأن

أدائها البيئي ودورها في التنمية المستدامة، وبوجه خاص إذا ما انتهج المراجع البيئي الداخلي مدخل القيمة المضافة، في مزاوله نشاط المراجعة البيئية الداخلية، من خلال بناء أو إضفاء مصداقية على أنظمة الإدارة البيئية، وتطوير استراتيجية فعالة للإدارة البيئية، لتلك المنشآت، والسعي نحو التنسيق بين جهود نشاط قسم المراجعة البيئية الداخلية، وبين جهود نشاط قطاع المحاسبة الإدارية البيئية، لإرساء قاعدة لدعم القرار البيئي لإدارات منشآت الأعمال، وممارسة مهام: التحقق والتأكد وتقويم مدى الالتزام البيئي، وتقويم ورقابة نظام إعداد تقارير التنمية المستدامة لتلك المنشآت؛ وكذلك المهام الاستشارية، التي من شأنها تقديم المشورة البيئية المناسبة، لمختلف إدارات المنشأة، سعياً نحو تحسين الأداء البيئي لكل منها، ومن ثم تحسين الأداء البيئي للمنشأة ككل؛ والمساهمة في إرساء وتطوير قاعدة إدارة وتداول المعلومات البيئية، بين قسم المراجعة البيئية الداخلية، وبين كل من: الإدارة العليا، ولجنة المراجعة، والإدارات التنفيذية للمنشأة؛ وكذلك من خلال تطبيق محور: المراجعة على أساس إدارة المخاطر البيئية لنشاط المنشأة، من خلال تزويد الإدارة العليا بخدمات التأكيد الموضوعي، عن درجة كفاءة إطار أنشطة إدارة المخاطر البيئية بالمنشأة، وتوفير خدمات التأكيد عن كل من: عمليات إدارة الأخطار البيئية، ومدى سلامة تقدير الأخطار البيئية القائمة، وتقويم عمليات إدارة الأخطار البيئية، وتقويم عملية إعداد التقارير المختصة بمفاتيح الخطر البيئي القائمة بالمنشأة، وكذلك مراجعة وتقويم إدارة مفاتيح الخطر البيئي؛ وتوفير خدمات الحماية وتقويم المخاطر البيئية القائمة والمحيطة بالمنشأة (e.g.: IIA., 2004, Liebeman, 2005, Gramling & Patricia, 2006)

كما يقترح الباحث في هذا المجال، ضرورة مراعاة العوامل، التي من شأنها توفير مقومات معيار الاستقلال، لإدارة المراجعة الداخلية بوجه عام، وإلحاق المراجعة البيئية الداخلية على وجه الخصوص، حيث يتوقف على ذلك، كفاءة الأداء المهني لواجبات ومهام المراجعة البيئية الداخلية، وذلك من خلال توجيه التبعية التنظيمية المباشرة لإدارة المراجعة الداخلية، للجان المراجعة بمنشآت الأعمال، كما يقترح الباحث أيضاً ضرورة تطوير سياسات إمداد قسم المراجعة البيئية الداخلية، بالقوى البشرية اللازمة، بحيث يكون مصدر تلك القوى البشرية، هو سجلات المراجعين البيئيين الداخليين بالمنظمة المهنية المختصة، بحيث يتم التنسيق في هذا المجال، بين لجان المراجعة ومدير إدارة المراجعة الداخلية، بمنشآت الأعمال، وبين لجنة سجلات المراجعين البيئيين الداخليين بالمنظمة المهنية المسؤولة، وقد يكون من المناسب في هذا الشأن، قيام المنظمة المهنية المختصة،

بإعداد جداول بأسماء الأعضاء، الذين يمكن لمنشآت الأعمال، الاختيار من بينهم لشغل وظائف قسم المراجعة البيئية الداخلية، بحيث تصنف مثل تلك الجداول، وفقاً لخبرات الأعضاء، ومؤهلاتهم العلمية والعملية، والفئات المالية لكل نوعية منهم.

رابعاً: ضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية:

يقترح الباحث في هذا المجال، ضرورة قيام المنظمات المهنية المختصة بالمراجعة البيئية الداخلية، بإصدار إطار متكامل لمعايير الأداء المهني اللازمة، بحيث يركز على كل من: معايير مراجعة الجودة الشاملة، ومعايير المراجعة البيئية، وبحيث تسعى تلك المعايير إلى توفير السبل، اللازمة لإرساء نظام مراجعة بيئية داخلية متكامل، يعمل على فحص وتقويم الأداء الفعلي لنظام الإدارة البيئية القائم، ودرجة كفاءة أدائه، وبحيث يشتمل نظام المراجعة البيئية الداخلية المستهدف، على مجموعة متكاملة من الأنظمة الفرعية، لمراجعة الجودة، والبيئة والصحة والسلامة، والهندسة الإنسانية، والمراجعة المالية، على أن يخضع مثل ذلك النظام للتطوير والتحديث بصفة مستديمة، وهو ما يعد بمثابة حجر الزاوية، بالنسبة لجهود توافق وتكامل أنظمة: إدارة الجودة الشاملة، والإدارة البيئية، وذلك بالطبع بالإضافة إلى ضرورة إرساء دليل للسلوك الأخلاقي للمهنة، حيث يرى الباحث عدم إمكانية تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، بدون توافر مثل هذه المرجعية المهنية الهامة، والتي تمثل حجر الزاوية بالنسبة لتطوير مهنة المراجعة البيئية الداخلية (ISO 19011: 2002, Johnson, 2006).

كما يقترح الباحث في هذا المجال أيضاً، ضرورة إلزام منشآت الأعمال، بتطوير قسم أو قطاع - متفرع من إدارة المراجعة الداخلية - للمراجعة البيئية الداخلية، على أن يقوم المسؤولون عن مثل هذه الأقسام بمنشآت الأعمال، بالعمل على وضع الاستراتيجيات اللازمة، للقيام بالمهام المطلوبة على النحو الأنسب، وبحيث يتم ترجمة محاور المراجعة البيئية الداخلية، إلى استراتيجية أساسية لتلك الأقسام. على أن يراعى في ذلك ضرورة الارتكاز على توفير الكفاءات المهنية المؤهلة علمياً وعملياً، لتحمل مسئوليات وأعباء المراجعة البيئية الداخلية، وذلك إلى جانب الارتكاز على أحدث المداخل والأدوات المهنية والتقنية، التي تساعد على تحقيق أهداف المراجعة البيئية الداخلية، وتضيف قيمة حقيقية لمنشآت الأعمال.

ومن ذلك ضرورة العمل على إرساء نظام متكامل للمراجعة البيئية الداخلية، يشتمل على: السياسات البيئية للمنشأة، ونظام تقارير الأداء البيئية، وإجراءات تجميع البيانات والمعلومات اللازمة، وقاعدة بيانات بيئية، ونظام مطور للمعلومات البيئية، ونظام لدعم القرار يمكن الارتكاز عليه، في تحليل وتخطيط وبناء الاستراتيجيات البيئية للمنشأة، والعمل على أن يسعى نظام المراجعة البيئية الداخلية، للتحقق من مدى التزام العاملين وأنظمة التشغيل والإنتاج بالمنشأة، بالقوانين والأنظمة البيئية القائمة، والتحقق من مدى كفاءة أنظمة الإدارة البيئية، ومدى وفائها بالواجبات البيئية المستهدفة منها، والتحقق من مدى كفاءة الأداء البيئي للمنشأة، والتحقق من أن نظام الإدارة البيئية، قد تم تصميمه لتحقيق الالتزام بالقوانين والأنظمة البيئية، وتطوير وتحسين الأداء البيئي للمنشأة، ومن أن النظام القائم يحقق ذلك بالفعل، والتحقق من توافر المناخ الملائم لتطوير نظام الإدارة البيئية، والتحقق من مدى إنجاز نظام الإدارة البيئية بالمنشأة للمستويات المستهدفة بكفاءة، والتحقق من مدى الالتزام بمتطلبات حيازة شهادة معيار الإدارة البيئية (e.g.: Zutshi & Amrik, 2003, ISO 14001, 2004).

ومن المناسب في هذا الصدد أيضاً، ضرورة قيام المسؤولين عن أقسام المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت قطاع الأعمال، بوضع الاستراتيجيات والخطط التي تكفل درء مخاطر التلوث البيئي، من حيث المنبع، أو قبل حدوثها بالفعل، ارتكازاً على مبدأ الحيولة دون وقوع المخالفات والتجاوزات البيئية، وليس مجرد الاكتفاء بمعالجة آثارها عقب حدوثها، وذلك بما يمثل درعاً واقية لمنشآت الأعمال، ضد الوقوع في المخالفات البيئية، وما يترتب عليه من أعباء اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة آثارها ومعالجتها، وإتاحة الفرصة لمنشآت الأعمال التي تلتزم بذلك، لكسب أولوية التعاقدات الحكومية، وتعريف إدارات منشآت الأعمال، بمناطق التحسين والتطوير البيئي، وكذلك فرص الإنتاج الأنظف بيئياً، بما يساعد إدارات تلك المنشآت، على اتخاذ القرارات المناسبة في هذا المجال، وذلك إلى جانب ضرورة وضع الاستراتيجيات، الهادفة إلى توجيه أنظار إدارات منشآت الأعمال، نحو التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات، الذين يلتزمون بالاشتراطات والمقومات البيئية، لكي يمكن إيجاد أو تطوير سلسلة أعمال متكاملة، مرتكزة على أساس الالتزام البيئي، كما يحسن في هذا الصدد أيضاً، قيام المسؤولين عن أقسام المراجعة البيئية الداخلية، بالعمل على تطوير نوع من التكامل، بين جهود أقسام المراجعة البيئية الداخلية، مع أنظمة المحاسبة الإدارية البيئية، لمساعدة إدارات منشآت الأعمال، على اتخاذ قرارات قبول أو رفض بعض أوجه الاستثمار الجديدة، بناءً

على الآثار البيئية المتوقعة لها، ومدى توافقها مع متطلبات القوانين والأنظمة البيئية، حيث يصب كل ذلك في وعاء السعي نحو إضافة قيمة حقيقية للمنشأة (Brooks, 2004, Sisaye, et al., 2005).

ويرى الباحث ضرورة ارتكاز عملية تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، على الوازع أو الأساس الأخلاقي، بحيث يصبح أمر تطوير ضمير بيئي لمنشآت الأعمال، من أهم الثوابت التي تقوم عليها وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، حيث يقوم مثل هذا المرتكز بدور هام، في مجال تحقيق الغايات المستهدفة من محور المراجعة البيئية الداخلية، ولذلك فإن الباحث يؤيد ضرورة تحويل دليل السلوك الأخلاقي، إلى واقع عملي يطبقه ويمارسه المراجعون البيئيون الداخليون، بحيث يركز عليه الأداء المهني للمراجع البيئي الداخلي، في مزاولة مهام التحقق والتأكد من طبيعة الآثار البيئية، لمختلف أنشطة المنشأة، وتقديم المقترحات والتوصيات البيئية الفعالة، لمواجهة الثغرات أو المخالفات، التي قد تكون قائمة في بعض أوجه نشاط المنشأة، وكذلك تقديم المشورة البيئية، اللازمة لتحسين مستوى الأداء البيئي، لمختلف إدارات المنشأة، ومن ثم تحسين الأداء البيئي للمنشأة نفسها، ويؤيد ذلك تزايد انتشار الدعوة لضرورة تبني مهنة المراجعة البيئية الداخلية، لأخلاقيات البيئة الخضراء أو النظيفة (e.g.: Kakabadse, et al., 2005, Ushedo & John, 2006, Sims & Edward, 2006).

كما يؤيد الباحث في هذا المضمار، ضرورة تحمل المسؤولين عن أقسام المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال، لمسئولية بناء وتطوير أنشطة المراجعة البيئية الداخلية، ارتكازاً على مدخل القيمة المضافة، وذلك من خلال القيام بتقديم الخدمات الاستشارية، لكافة مستويات الإدارات التنفيذية، والإدارة العليا، لمنشآت الأعمال، فيما يتصل بالمحاور البيئية، وإرساء قاعدة إدارة وتداول المعلومات البيئية (EKM)، بين قسم المراجعة البيئية الداخلية، وبين كل من: الإدارة العليا، ولجنة المراجعة، والإدارات التنفيذية للمنشأة، وكذلك من خلال تبني مدخل المراجعة على أساس إدارة المخاطر البيئية لنشاط المنشأة (EERM)، وذلك من خلال تزويد الإدارة العليا بخدمات التأكيد الموضوعي، عن درجة كفاءة إطار أنشطة إدارة المخاطر البيئية بالمنشأة، لإعطاء الإدارة العليا صورة واضحة، عن مدى ملائمة إدارة المخاطر البيئية للمنشأة، ومدى كفاءة نظام الإدارة البيئية في مجال إدارة المخاطر البيئية للمنشأة، وكذلك توفير خدمات الحماية البيئية التي تتضمن: المساهمة في تعريف وتقويم المخاطر البيئية القائمة والمحيطة بالمنشأة،

وتدريب المستويات الإدارية المختلفة للمنشأة، على كيفية وسبل مواجهة الأخطار البيئية، وتدعيم ومساندة عملية تطوير نظام إدارة الأخطار البيئية للمنشأة، والمساهمة في تطوير استراتيجية إدارة الأخطار البيئية، حيث ينتج عن تحري مثل تلك المداخل الحديثة مهنيًا، إضافة قيمة حقيقية لمنشآت الأعمال (e.g.: Shawver, 2005, Andrews, 2005, Gramling & Patricia, 2006)

ومن جهة أخرى، فإن الباحث يرى ضرورة قيام المسؤولين عن أقسام المراجعة البيئية الداخلية بمنشآت الأعمال، بالعمل على إكساب أعضاء تلك الأقسام، مهارات الاتصال الحديثة، اللازمة لإعداد تقارير المراجعة والتقارير الاستشارية، باستخدام أحدث أساليب العرض والتقرير، ومهارات التفكير التحليلي والانتقادي الإيجابي، ومهارات التعامل السلوكي، مع الأطراف الخاضعين لمراجعتهم أو تطبيق توصياتهم، وكذلك مهارات مراعاة مسألة تضارب المصالح، التي تنشأ عند تقديم تقارير الاستشارات، التي تتضمن توصيات رفع درجة الكفاءة البيئية لاداء بعض الإدارات، أو التغلب على أوجه الضعف البيئية القائمة بها.

كما يرى الباحث أيضاً، أن من أهم عوامل نجاح أقسام المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت قطاع الأعمال، ضرورة تطوير نظام مناسب للتقويم الذاتي، لاداء قسم المراجعة البيئية الداخلية، وتبيان مدى التقدم الذي أحرزه، في مجال إنجاز أهدافه ورسالته الأساسية، في سياق الاستراتيجية العامة لكل من: القسم نفسه، وإدارة المراجعة الداخلية، والمنشأة، وذلك بما يضمن ربط معايير تقويم أداء قسم المراجعة البيئية الداخلية، برسالته وأهدافه، وبرسالة وأهداف إدارة المراجعة الداخلية بوجه خاص، وبرسالة وأهداف المنشأة بوجه عام، والنظر إلى مهام وأهداف قسم المراجعة البيئية الداخلية كمجموعة متكاملة، يمكن الارتكاز عليها، في قياس وتقويم عوامل ومتغيرات النجاح طويلة الأجل، وذلك من خلال تطبيق مدخل نموذج التقويم المتوازن للاداء الاستراتيجي، لقسم المراجعة البيئية الداخلية، وذلك ارتكازاً على مجموعة متكاملة، من المتغيرات ومقاييس التقويم الآتية: المحور البيئي المتجمع أو النهائي لاداء المنشأة، والمحور البيئي لاداء قسم المراجعة البيئية الداخلية، والمحور المالي لاداء نفس القسم، ومحور درجة رضا المستفيدين من خدمات القسم، ومحور عمليات التشغيل الداخلي للقسم، ومحور النمو والتعلم والرضا الوظيفي، الذي يحققه أعضاء قسم المراجعة البيئية الداخلية (e.g.: Schmidt, 2005, Kaplan & David, 2005)

خامساً: ضوابط تفعيل إطار الحوكمة البيئية:

يرى الباحث في هذا السياق، ضرورة تكاتف كافة الجهود، على كافة مستويات وقطاعات المجتمع، سواءً من قبل القطاع الحكومي البيئي، أو من قبل قطاع الأعمال، أو من قبل المنظمات المهنية ذات الارتباط، لإيجاد السبل العملية الكفيلة بنجاح إرساء إطار الحوكمة البيئية، ومحاولة سد الفجوة القائمة بين الأداء البيئي الفعلي لوحدات المجتمع، وبين الأداء البيئي الواجب، والذي يدور في فلك تطوير وتحسين الأداء البيئي، لكافة وحدات المجتمع، والمحافظة على التنمية المستدامة، بحيث يصبح هذا الإطار بمثابة موجه رئيسي، لكافة أنشطة منشآت الأعمال، وغيرها من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية، في كل ما يتعلق بالتأثيرات المحتملة على عناصر التنمية المستدامة، والمكونات البيئية. كما يرى الباحث أيضاً أن ضوابط تفعيل إطار الحوكمة البيئية، تتمثل في منظومة متكاملة ومتشابكة من الضوابط، حيث يرتبط بعضها بالسلطات التشريعية للمجتمع، ويرتبط بعضها بالجهات الحكومية والرقابية البيئية، بينما يرتبط بعضها بالمسؤولين عن منشآت قطاع الأعمال، كما يرتبط بعضها بالمنظمات المهنية المسؤولة عن المراجعة البيئية الداخلية، في حين يرتبط بعضها بالمراجع البيئي الداخلي، وأخيراً يرتبط بعضها بالمراجع البيئي الخارجي.

أما فيما يتعلق بدور السلطات التشريعية، فإن الباحث يرى إمكانية تفعيل إطار الحوكمة البيئية الداخلية، من خلال قيام تلك السلطات بإصدار - أو إعادة النظر في - القوانين التي تكفل الحفاظ على مكونات البيئة، ومعطيات التنمية المستدامة، وتقرر العقوبات المدنية، والجنائية، على كل من يقوم بأفعال أو مخالفات بيئية، تندرج ضمن دائرة الإضرار بمعطيات التنمية المستدامة، أو الإضرار بالبيئة، أو بالاشتراك فيها، أو بالتواطؤ مع مرتكبيها، وتشديد العقوبات: المدنية، والجنائية، على المراجعين البيئيين الداخليين، حال قيامهم أو اشتراكهم، أو تواطؤهم، في وقائع إضرار بالبيئة، وكذلك ضرورة إعادة صياغة القوانين البيئية، بما يتلاءم مع تطورات ومتغيرات العصر الجاري، وبما يؤسس من الالتزامات والعقوبات والحوافز، ما يضمن حسن التزام منشآت الأعمال، بمقومات الحوكمة البيئية، وبما يلزم منشآت الأعمال بضرورة تطوير أنظمة فعالة وذات كفاءة للإدارة البيئية لديها، بما يكفل تحسين أدائها البيئي، والمحافظة على مقومات التنمية المستدامة.

وأما فيما يتعلق بالجهات الحكومية والرقابية البيئية، فإن الباحث يرى ضرورة تطوير جهة للرقابة البيئية، تتولى عملة القيام بكل ما من شأنه التحقق من التزام كافة وحدات المجتمع، ومنها منشآت قطاع الأعمال، وبوجه خاص الصناعية منها، بالمعايير والالتزامات البيئية، والمساهمة الإيجابية في التنمية المستدامة، وتطوير ما يلزم من اللوائح والأنظمة، التي تكفل إرساء وتطبيق متغيرات العقوبات والحوافز البيئية، وكذلك ما يلزم من مقومات ضمان شفافية تقارير منشآت الأعمال، بشأن أدائها البيئي، وتأثيرات أنشطتها على عملية التنمية المستدامة. وضرورة اعتبار التزام منشآت الأعمال، بمتطلبات التشريعات القانونية البيئية، والتزامها بتحسين وتطوير أدائها البيئي، بمثابة أحد اشتراطات تسجيل تلك المنشآت في سوق الأوراق المالية، وضرورة إلزام منشآت الأعمال - وبوجه خاص الصناعية منها - بتطوير نشاط المراجعة البيئية الداخلية، بهدف رقابة وتقويم الأداء البيئي لمثل تلك المنشآت، وضمان شفافية تقارير التنمية المستدامة، وتقارير الأداء البيئي لها، بحيث يعتبر ذلك أحد اشتراطات الحصول على تراخيص مزاولة أو استمرار النشاط، حيث يعتبر توافر قسم أو قطاع لمثل هذه الوظيفة الهامة، بمثابة أحد أركان تفعيل إطار الحوكمة البيئية، وضمان شفافية تقارير التنمية المستدامة، لمنشآت قطاع الأعمال.

وأما فيما يتعلق بالمسؤولين عن منشآت قطاع الأعمال، فإن الباحث يقترح ضرورة استصدار ميثاق شرف بيئي، يتفق من خلاله رجال الأعمال، والمسؤولين عن منشآت الأعمال، على ضرورة الالتزام بشفافية التقارير البيئية، وتقارير التنمية المستدامة، وكذلك على الخطوط العامة، اللازمة لتحويل مسألة التنمية المستدامة، والحفاظ على المعطيات البيئية، إلى واقع يلتزمون به حيال قيامهم بمزاولة كافة أوجه أنشطتهم، بالإضافة إلى ضرورة التزامهم بتطوير نشاط للمراجعة البيئية الداخلية بمنشآتهم، بحيث يتولى الدور المنتظر منه، بشأن تدعيم وتفعيل مقومات إطار الحوكمة البيئية، والتحقق من نوعية وحقيقة الأداء البيئي لتلك المنشآت، ومن مدى شفافية تقارير التنمية المستدامة الصادرة عنها.

وأما فيما يتعلق بالمنظمات المهنية المسؤولة عن المراجعة البيئية الداخلية، فإن الباحث يقترح ضرورة قيام تلك المنظمات بإرساء إطار متكامل، لمعايير الأداء المهني للمراجعة البيئية الداخلية، ودليل للعناية المهنية الواجبة للمراجعة البيئية، وكذلك دليل للسلوك الأخلاقي لأعضاء المهنة، وضرورة إرساء نظام متكامل، لتأهيل المراجعين البيئيين الداخليين، بالمقومات العلمية والعملية، اللازمة

لمزاولة مهام مهنة المراجعة البيئية الداخلية، والمقومات اللازمة لتنظيم عملية تأهيل المراجعين البيئيين الداخليين، وتنظيم حصولهم على الترخيص المهني اللازم لممارسة مهنة المراجعة البيئية (CPEA)، ومحاور التدريب المهني المستمر، وكذلك وضع الأنظمة، التي تكفل القيام بمراقبة الجودة النوعية لأعضائها، والعمل على الارتقاء بمستوى أدائهم المهني والأخلاقي.

وأما فيما يتعلق بالمراجع البيئي الداخلي، فإن الباحث يقترح ضرورة قيامه بمزاولة مهام مهنته، وبوجه خاص فيما يتعلق بالتحقق من شفافية تقارير الأداء البيئي، وتقارير التنمية المستدامة لمنشأته، وفقاً لأحدث الأساليب المهنية والتقنية، وذلك بحيث يقدم خدمات الفحص والتأكد والاستشارات البيئية لإدارة المنشأة، بهدف إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، وتحسين مستوى كفاءة أدائها البيئي، وبما يساهم في تحقيق الأهداف البيئية للمنشأة، من خلال قيامه بتقويم وتحسين درجة كفاءة عمليات إدارة المخاطر البيئية، ونظام الإدارة البيئية للمنشأة، للوقوف على أوجه الضعف أو القصور القائمة، في نظام الإدارة البيئية للمنشأة، ولتحديد درجة كفاءة أدائه، وتقويم مدى اتساقه، مع اشتراطات معيار الإدارة البيئية (ISO 14001)، وكذلك إمداد الإدارات العليا لمنشآت الأعمال بقاعدة لدعم القرار البيئي، وتطوير ضمير بيئي لها، وتأسيس ما يمكن أن يطلق عليه "العناية البيئية الواجبة"، بحيث يتم تخطيط وإدارة وتنفيذ مهام المراجعة البيئية الداخلية، ارتكازاً على منطق منع وقوع المخالفات والتجاوزات البيئية؛ وليس منطق معالجة آثارها عقب حدوثها، وذلك بالإضافة إلى القيام بمزاولة مهام مهنته وفقاً لمدخل إدارة المخاطر البيئية للمنشأة، وكذلك الالتزام بتحويل دليل السلوك الأخلاقي، إلى واقع عملي يطبقه ويمارسه المراجعون البيئيون الداخليون، في كل ما يرتبط بمزاولة مهام مهنتهم.

وأما فيما يتعلق بالمراجع البيئي الخارجي، فإن الباحث يقترح ضرورة قيامه بدوره المعتاد، كطرف خارجي محايد ومستقل، في مسألة التحقق من عدالة وموضوعية تقارير الأداء البيئي، والتنمية المستدامة، لمنشآت الأعمال، وبما يضيف المصداقية والثقة على مثل تلك التقارير، وعلى نتائج أعمال أقسام المراجعة البيئية الداخلية، بحيث تكتمل منظومة الحوكمة البيئية، بما يحقق الأهداف المرجوة منها.

٦. الدراسة التطبيقية:

١/٦. تمهيد:

لتحقيق الهدف العام من هذا البحث، فقد قام الباحث باشتقاق خمس متغيرات، يركز عليها هذا البحث، وهي: أهمية نشاط المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت قطاع الأعمال؛ دور وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، في تحسين الأداء البيئي لمنشآت قطاع الأعمال؛ أهمية إطار مفهوم الحوكمة البيئية؛ دور نشاط المراجعة البيئية الداخلية، في نجاح عملية إرساء إطار مفهوم الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال؛ بالإضافة إلى ضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لتفعيل إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، في البيئتين: المصرية، والسعودية. ويسمى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفروض الآتية:

▪ لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية، بين استجابات المحيط المهني، للمراجعة البيئية الداخلية، في كل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، حول أهمية وضرورة تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال.

▪ لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية، بين استجابات المحيط المهني، للمراجعة البيئية الداخلية، في كل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، حول دور محور المراجعة البيئية الداخلية لمنشآت الأعمال، في إضافة قيمة حقيقية لتلك المنشآت، من خلال تحسين أدائها البيئي.

▪ لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية، بين استجابات المحيط المهني، للمراجعة البيئية الداخلية، في كل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، حول دور محور المراجعة البيئية الداخلية في منشآت الأعمال، في نجاح إطار الحوكمة البيئية.

٢/٦. تصميم أداة الدراسة الميدانية:

في ضوء أهداف وفروض البحث السابق الإشارة إليها، فقد قام الباحث بتصميم استمارة استبيان، يتمثل هدفها الرئيسي في جمع البيانات من أفراد مجتمع البحث وعينته. وقد مرت عملية إعداد استمارة الاستبيان بعدة مراحل، إلى أن تم التوصل إلى صورتها النهائية، وقد تمثلت هذه المراحل في:

١/٢/٦. مرحلة تصميم وإعداد استمارة الاستبيان:

وقد تضمنت هذه المرحلة الحصول على بعض الأفكار والمتغيرات من واقع استقراء الدراسات السابقة في موضوع أهمية ودور وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، في تحسين الأداء البيئي لمنشآت قطاع الأعمال، وفي إرساء إطار الحوكمة البيئية على مستوى قطاع الأعمال، وبوجه خاص: دراسة (Zutshi & Amrik, 2003)، ودراسة (Sisaye, et al., 2005)، ودراسة (Liebesman, 2005 & McLeod & Don, 2005)، ودراسة (GCGF, 2006)، ودراسة (Turner, 2006)، مع مراعاة تطوير بعض العوامل أو الملامح الأساسية، للإطار العام المقترح، لضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لتفعيل إطار الحوكمة البيئية، في محيط العمل المهني للمراجعة البيئية الداخلية، في البيئتين: المصرية، والسعودية.

وقد تم تصميم قائمة الاستبيان، بهدف قياس آثار تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، على تحسين الأداء البيئي، لمنشآت قطاع الأعمال، وعلى نجاح عملية إرساء مقومات إطار مفهوم الحوكمة البيئية. وقد قام الباحث بإجراء مقابلات تمهيدية، بعد إعداد تصميم أولي للقائمة، حيث تضمن هذا التصميم العديد من المتغيرات. وعند القيام بإجراء المقابلات، وتوجيه الأسئلة، أمكن للباحث تحديد أي تلك الأسئلة، يرتبط بدرجة أكبر بموضوع البحث، من وجهة النظر العملية، كما تم تحديد الألفاظ والعبارات التي تضمنتها تلك الأسئلة، لكي يمكن التوصل إلى ألفاظ ذات معنى موحد، بالنسبة لأي قارئ لها. وقد تم الاهتمام بهذا الجانب، بهدف تحقيق درجة مناسبة من الدقة ومن الاعتماد على تلك المتغيرات، وقد استقر رأي الباحث على أن تتضمن قائمة الاستبيان ستة وستين متغيراً، خضعت كلها لاختبار كولوموجروف سميرونوف " The Kolomogrov Smirnov Test -"، لدراسة الفروق بين عيّنتين مستقلتين؛ كما خضعت لاختبار Mann-Whitney U Test، للمقارنة بين عيّنتين مستقلتين، كذلك فقد خضعت نفس المتغيرات لاختبار Pearson Rank Order Correlation Coefficient لقياس وتحديد طبيعة علاقات الارتباط القائمة بين بعض متغيرات الدراسة.

ويبين الجدول رقم ٦/٢/١: متغيرات الدراسة التطبيقية، مصنفة وفقاً لجموعاتها الرئيسية:

عدد المتغيرات	أرقام المتغيرات (الأسئلة)	مجموعات تصنيف المتغيرات
١٥	١٨ - ٤	أهمية محور المراجعة البيئية الداخلية، في مجتمع منشآت الأعمال: المصرية، والسعودية.
٢٠	٣٨ - ١٩	دور وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، في تحسين الأداء البيئي لمنشآت قطاع الأعمال، في مجتمع منشآت الأعمال: المصرية، والسعودية.
٢٣	٦١ - ٣٩	دور وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، في نجاح عملية إرساء إطار الحوكمة البيئية، في مجتمع منشآت الأعمال: المصرية، والسعودية.
٨	٦٩ - ٦٢	ضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لتفعيل إطار الحوكمة البيئية، بمنشآت الأعمال، في البيئتين: المصرية، والسعودية.
٦٦ متغيراً.	٦٦ سؤالاً.	الإجمالي

جدول رقم ٦/٢/١. متغيرات الدراسة التطبيقية.

- وترتيباً على ذلك، فقد تم تبويب استمارة الاستبيان إلى خمسة أجزاء، وتشمل على الأسئلة التخصصية، المرتبطة بالمتغيرات الهيكلية، التي تعكس موضوع هذا البحث، والمتمثلة في:
١. مدى أهمية محور المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت قطاع الأعمال: المصري، والسعودي.
 ٢. مدى أهمية وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، في تحسين الأداء البيئي، لمنشآت قطاع الأعمال: المصري، والسعودي.
 ٣. مدى أهمية إطار الحوكمة البيئية، في مجتمع منشآت الأعمال: المصرية، والسعودية.
 ٤. مدى أهمية دور نشاط المراجعة البيئية الداخلية، في نجاح عملية إرساء إطار مفهوم الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال: المصري، والسعودي.
 ٥. مدخل تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، بغرض تفعيل إطار الحوكمة البيئية على مستوى منشآت قطاع الأعمال، في البيئتين: المصرية، والسعودية.

وقد طُلب أفراد عينة البحث بإبداء آرائهم، وتقديراتهم لكل عبارة (لكل عامل)، حيث تم تصميم القائمة من خلال استخدام ما يُعرف بالقياس الترتيبي **Ordinal Scale** وليس القياس الاسمي **Nominal Scale**، وذلك باستخدام مقياس **Likert**، وقد تم تحديد القياس الترتيبي، بخمس درجات، على النحو التالي: موافق تماماً (٥)، موافق (٤)، لا أدري (٣)، غير موافق (٢)، غير موافق تماماً (١).

٢/٢/٦. مرحلة التحقق من سلامة، وصحة استمارة الاستبيان:

حيث تم إجراء ما يُعرف بالاختبار القبلي أو الأولي (**Pretesting**) لاستمارة الاستبيان، وذلك عن طريق مراجعتها، واختبارها، حيث تم القيام بدراسة استطلاعية، لعينة محدودة من مفردات عينة الدراسة، بهدف اختبار صلاحية استمارة الاستبيان، ومدى توفرها للبيانات المطلوبة، ووضوح كافة أسئلتها؛ ومن واقع تقويم نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية، فقد تم تعديل وإعادة صياغة بعض الأسئلة، واستبعاد البعض الآخر، وكذلك فقد تم دمج بعض الأسئلة، في عدد أقل توفيراً للوقت والجهد، إلى أن توافرت درجة معقولة، لإمكانية استخدام الاستبيان، في عملية جمع البيانات، على نحو يحقق الهدف العام من الدراسة التطبيقية، ومن ثم الهدف العام لهذا البحث .

٣/٢/٦. مرحلة توزيع، وإرسال استمارات الاستبيان، بعد تعديلها، إلى مفردات عينة البحث:

حيث تم الاعتماد في هذه المرحلة على كل من: أسلوب المقابلات الشخصية في استيفاء بعض استمارات الاستبيان، وأسلوب الاستبيان البريدي، لبعض مفردات عينة البحث، الذين لم يتيسر للباحث إمكانية إجراء المقابلة الشخصية معهم.

٣/٦. تحديد مجتمع البحث، واختيار العينة محل الدراسة:

تتضمن أهداف هذا البحث، تحليل طبيعة ونوعية أثر تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، على الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، ومستوى مساهمة مهنة المراجعة البيئية الداخلية، في مساعدة إدارات منشآت الأعمال، على الالتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئية؛ وذلك مع محاولة تقديم مدخل مقترح، لضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لتفعيل إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، في مجال البيئة العربية لمهنة المراجعة البيئية الداخلية؛ بالإضافة إلى محاولة استخلاص دلالات ميدانية، من المحيط المهني للمراجعة البيئية الداخلية، في البيئتين: المصرية، والسعودية. وعملاً على تحقيق هذه الأهداف، فقد استلزم الأمر أن يشتمل مجتمع البحث على الأطراف الآتية، لأغراض دراسة آراء واتجاهات هذه الأطراف، للتوصل إلى نقطة ارتكاز يمكن للباحث أن يستند إليها، في سبيله لاختبار صحة فروض هذا البحث:

١. رؤساء لجان المراجعة، بمنشآت قطاع الأعمال، باعتبارهم من أهم الأطراف ذات الصلة، في دراسة موضوع هذا البحث. وقد تم اختيار عينة حكمية، من بين لجان المراجعة، ببعض منشآت الأعمال الصناعية، بكل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية.
٢. أعضاء لجان المراجعة، بمنشآت قطاع الأعمال، باعتبارهم من الأطراف ذات الصلة، في دراسة موضوع هذا البحث. وقد تم اختيار عينة حكمية، من بين لجان المراجعة ببعض منشآت الأعمال الصناعية، بكل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية.
٣. مديرو إدارات المراجعة الداخلية، باعتبارهم أحد الأطراف الخورية، في دراسة موضوع هذا البحث. وقد تم اختيار عينة حكمية، من بين إدارات المراجعة الداخلية، ببعض منشآت الأعمال الصناعية، بكل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية.
٤. مراجعون داخليون بإدارات المراجعة الداخلية، باعتبارهم أحد الأطراف الخورية في دراسة موضوع هذا البحث. وقد تم اختيار عينة حكمية، من بين إدارات المراجعة الداخلية، ببعض منشآت الأعمال الصناعية، بكل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية.

هذا ونظراً لأن مجتمع الدراسة يمثل مجتمعاً غير متجانس، فإنه لا يمكن استخدام ما يُعرف بالعينة العشوائية أو الاحتمالية، ولذلك فلقد تم سحب عينة تحكيمية (غير احتمالية)، مع أخذ العوامل الآتية بعين الاعتبار:

- أ- مستوى الثقة المستهدفة (المرغوب فيها) هو ٩٥ %
- ب- معدل حدوث الخطأ المتوقع للمجتمع هو ١ %
- ج- الحد الأعلى المستهدف (المرغوب فيه) والذي يمثل الحد الأقصى المسموح به للخطأ، هو ١% (علماً بأنه لا يساوي (١ - مستوى الثقة)).

ومن خلال استخدام الجداول الإحصائية، لسحب عينة في ضوء العوامل الثلاثة السابقة، فإن من الواجب ألا يقل حجم العينة عن ٥٠ مفردة، ولكي يمكن التوصل إلى هذا العدد من المفردات في كل من المجتمع المصري، والمجتمع السعودي، فقد تطلب الأمر توجيه استمارة الاستبيان لعدد مائتين مفردة، بواقع مائة مفردة لكل مجتمع من مجتمعي الدراسة، وذلك تحسباً لوجود احتمال ردود غير صحيحة، أو لعدم الرد. وقد تم حصر الإجابات الصحيحة حتى بلغت ثمانين استمارة منشآت قطاع الأعمال، في جمهورية مصر العربية، وسبعين استمارة منشآت قطاع الأعمال، في المملكة العربية السعودية، وتمثل هذه الاستثمارات المدخلات الرئيسية للتحليل. وهي تمثل سبع وثمانين منشأة مساهمة من المنشآت الصناعية لقطاعي الأعمال: المصري، والسعودي، حيث تم اختيار مفردات العينة، بناءً على الخصائص الآتية:

١. أن يكون أغلبية هذه المفردات، من الأطراف وثيقة الصلة بمهنة المراجعة البيئية الداخلية، بشكل كبير.

٢. أن تكون هذه المفردات، من أصحاب الخبرة العملية، للتحقق من أنهم يفهمون طبيعة ومجال متغيرات هذا البحث، وصلة ذلك بالواقع المهني للمراجعة البيئية الداخلية.

٣. أن يكون معظم مفردات العينة، من ذوي المؤهلات المهنية المتقدمة، سواء فيما يتعلق بالشهادات الأكاديمية المتقدمة (دكتوراة، أو ماجستير، في المحاسبة)، أو زمالة أو عضوية الجمعيات المهنية ذات الصلة، بمهنة المراجعة البيئية الداخلية، للتأكد من اهتمامهم بتطوير محاور الممارسة والواقع المهني، للمراجعة البيئية الداخلية.

ووفقاً لأهداف هذه الدراسة، فإن إطارها يتحدد بالمجالات الآتية:

١. المجال الجغرافي (المكاني): حيث اعتبرت هذه الدراسة، قطاع المحيط المهني للمراجعة البيئية الداخلية، بكل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، ميداناً جغرافياً لها، ويضم هذا القطاع المنشآت المساهمة الصناعية لقطاع الأعمال، في كلا الدولتين.

٢. المجال البشري: حيث اقتصرت الدراسة، على فئات: رؤساء وأعضاء لجان المراجعة، ومديري إدارات المراجعة الداخلية، والمراجعين الداخليين، بمنشآت الأعمال الصناعية، بقطاع الأعمال: المصري، والسعودي.

٣. المجال الزمني: حيث تناولت الدراسة ————— مجتمعة الدراسة، في آن واحد (Cross Sectional Study).

وقد حرص الباحث على الحصول، على أعلى نسبة ردود من أطراف محيط الدراسة التطبيقية، وذلك من خلال القيام بالاتصال المباشر بتلك الأطراف، وتكرار إرسال الاستبيان إلى الأطراف المشاركة في الدراسة. ويوضح الجدول رقم ٦/٣/أ: مجتمع وعينة البحث، ومعدلات الإجابات الصالحة للتحليل، من بين كل فئة:

معدل الردود الصالحة للتحليل	عدد الردود الصالحة للتحليل	مجتمع البحث	أطراف الدراسة التطبيقية
٧٢%	٣٦	٥٠	١. رؤساء لجان المراجعة.
٥٨%	٢٩	٥٠	٢. أعضاء لجان المراجعة.
٨٠%	٤٠	٥٠	٣. مديرو إدارات المراجعة الداخلية.
٩٠%	٤٥	٥٠	٤. مراجعون داخليون.
٧٥%	١٥٠	٢٠٠	

جدول رقم ٦/٣/أ.: معدلات الإجابات الصالحة للتحليل من بين إجابات مجتمع البحث وعينته.

كما يبين الجدول رقم ٦/٣/ب.: التوصيف النوعي لمفردات العينة المصرية للدراسة:

التوزيع الوظيفي ————— التوزيع وفقاً للمؤهل العلمي التوزيع وفقاً لسنوات الخبرة

النسبة النوعية	العدد	عدد سنوات الخبرة	النسبة النوعية	العدد	الدرجة العلمية	النسبة النوعية	العدد	النسب الوظيفية
١٦,٢٥ %	١٣	أكثر من ٣٠ سنة	٧,٥%	٦	دكتورة	٢٥%	٢٠	رؤساء لجان المراجعة.
٢٢,٥%	١٨	من ٢٦ - ٣٠ سنة	١٧,٥ %	١٤	زمالة جمعية المحاسبين المصرية	١٦,٢٥ %	١٣	أعضاء لجان المراجعة.
٣٠%	٢٤	من ٢٠ - ٢٥ سنة	١٠%	٨	IIA. CPEA. CPA. CA.	٣١,٢٥ %	٢٥	مديرو إدارات المراجعة الداخلية.
١٨,٧٥ %	١٥	من ١٥ - ١٩ سنة	٤٥%	٣٦	ماجستير	٢٧,٥%	٢٢	مراجعون داخليون.
١٢,٥%	١٠	أقل من ١٥ سنة	٢٠%	١٦	بكالوريوس			
١٠٠%	٨٠	الإجمالي	١٠٠%	٨٠	الإجمالي	١٠٠%	٨٠	الإجمالي

جدول رقم ٦/٣/ب.: التوصيف النوعي لمفردات العينة المصرية للدراسة.

كما يبين الجدول رقم ٦/٣/ج.: التوصيف النوعي لمفردات العينة السعودية للدراسة :

التوزيع الوظيفي ————— التوزيع وفقاً للمؤهل العلمي ————— التوزيع وفقاً لسنوات الخبرة

النسبة المئوية	العدد	عدد سنوات الخبرة	النسبة المئوية	العدد	الدرجة العلمية	النسبة المئوية	العدد	المنصب الوظيفي
٤,٢٩%	٣	أكثر من ٣٠ سنة	٢,٨٦%	٢	دكتورة	٢٢,٨٦%	١٦	رؤساء لجان المراجعة.
٢١,٤٣%	١٥	من ٢٦ - ٣٠ سنة	٢٤,٢٩%	١٧	زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	٢٢,٨٦%	١٦	أعضاء لجان المراجعة.
٢٨,٥٧%	٢٠	من ٢٠ - ٢٥ سنة	٣٢,٨٥%	٢٣	IIA. CPEA. CPA. CA.	٢١,٤٣%	١٥	مديرو إدارات المراجعة الداخلية.
٢٠%	١٤	من ١٥ - ١٩ سنة	١٧,١٤%	١٢	ماجستير	٣٢,٨٥%	٢٣	مراجعون داخليون.
٢٥,٧١%	١٨	أقل من ١٥ سنة	٢٢,٨٦%	١٦	بكالوريوس			
١٠٠%	٧٠	الإجمالي	١٠٠%	٧٠	الإجمالي	١٠٠%	٧٠	الإجمالي

جدول رقم ٦/٣/ج.: التوصيف النوعي لمفردات العينة السعودية للدراسة.

ويخلص الباحث من الجدولين السابقين، إلى إمكانية الاعتماد على ردود مفردات عينة الدراسة، نظراً لاشتمالها على فئات متعددة من محيط مهنة المراجعة البيئية الداخلية، بكل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، تتمتع بالخبرة المعقولة في مجال الواقع العملي، ويتنوع مؤهلاتها العلمية والمهنية، الأمر الذي يتوقع معه الباحث إمكانية الحصول منهم على إجابات موضوعية، مبنية على رصيد معقول من الخبرة المتخصصة في مجال الواقع العملي.

بعد مراجعة وتصنيف استمارات الاستبيان المستلمة، فقد تم ترميز (تكويد) الأسئلة، وإدخال إجاباتها إلى الحاسب الآلي، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي "The Statistical Package For The Social Sciences" (SPSS Version 11) حيث تم استخراج جداول التكرارات، المتعلقة بمجموعات الأسئلة الواردة باستمارة الاستبيان، واستخراج بعض القياسات الإحصائية، التي تتلاءم مع طبيعة بيانات الدراسة التطبيقية.

وقد استقر الباحث على ملاءمة استخدام الاختبارات اللامعلمية (غير البارامترية) " Non Parametric Tests"، وذلك نظراً لملاءمتها لطبيعة المشكلة موضوع التحليل، لاختبار فرضيات هذا البحث، ذلك أن هذه النوعية من الاختبارات، لا تفترض معرفة معلومات عن توزيع مجتمع الدراسة والبحث، حيث يتم ترتيب إجابات مفردات العينة، بصورة تصاعديّة أو تنازليّة (الضحيان، وعزت، ٢٠٠٢، توفيق، ٢٠٠٠)، ومن ثم فقد استقر اختيار الباحث على استخدام كل من:

١. معامل ارتباط Cronbach-Alpha لقياس درجة اتساق المقاييس، المبينة على إجابات مفردات كل عينة، من العينتين موضوع الدراسة.

٢. اختبار كولوموجروف سميروف **The Kolomogrov – Smirnov Test**، لاختبار الفروق بين عينتين مستقلتين: وذلك للتحقق مما إذا كانت الفروق بين المتوسطات الحسابية، لاستجابات مفردات عيني الدراسة، لها دلالة إحصائية تثبت أنها تمثل فروقا حقيقية، أم أنه ليس لها مغزى إحصائي، مما يعني اتفاق استجابات مفردات العينتين، على نفس الإجابات.

٣. اختبار **Mann-Whitney U Test**: للتعرف على ما إذا كان هناك فروقا معنوية، بين استجابات مفردات عيني الدراسة موضوع التحليل، وذلك بهدف تفسير نتائج التحليل اللامعلمي للنتائج، مع تحديد أي المقارنات الثنائية، تمثل السبب في وجود الاختلاف المعنوي إحصائياً (إن وجد).

٤. أسلوب **Pearson Rank Order Correlation Coefficient** لقياس، وتحديد طبيعة علاقة الارتباط، بين كل من: أثر مدخل تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال، على طبيعة الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، وتحسين درجة التزام منشآت الأعمال، بمقرنات إطار الحوكمة البيئية، ومجموعة الضوابط التي اقترحها الباحث، لإرساء ذلك الإطار، في المحيط المهني للمراجعة البيئية الداخلية، في البيئتين: المصرية، والسعودية.

٤/٦ .١ اختبار اتساق المقاييس، المبينة على إجابات مفردات كل عينة من العينتين موضوع الدراسة، باستخدام معامل ارتباط Cronbach-Alpha:

قام الباحث باختبار مدى إمكانية الاعتماد على البيانات، التي تمثل ردود مفردات كل عينة من عينيّ البحث، ومدى اتساق وثبات المقياس المستخدم في جمع البيانات، حيث تم استخدام معامل ارتباط Cronbach-Alpha، والذي يبين مدى وجود ارتباط إيجابي، بين القياسات المعبرة عن إجابات مفردات عينيّ الدراسة (القحطاني، وآخرون، ٢٠٠١م).

وقد تبين أن قيمة معامل ارتباط Cronbach-Alpha، لجميع أبعاد المقياس المستخدم في هذا البحث تبلغ: (٠,٩٨٥٨)، وهي قيمة معقولة إلى حد كبير، حيث أنه كلما اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح، كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع درجة الثبات، والاتساق الداخلي لبؤد أبعاد المقياس، ومن ثم إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لها.

٢/٤/٦. تحليل التباين في استجابات مفردات العينتين موضوع الدراسة، باستخدام اختبار كولوموجروف سميرنوف The Kolomogrov – Smirnov Test

يعتمد اختبار كولوموجروف سميرنوف The Kolomogrov – Smirnov Test على دراسة التوزيع الاحتمالي التجمعي لكل من العينة الضابطة أو المتوقعة (والمعبر عنها في إطار الدراسة التطبيقية: مجتمع مهنة المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال الصناعية، بجمهورية مصر العربية)، والعينة التجريبية أو المشاهدة (والمعبر عنها في إطار الدراسة التطبيقية: مجتمع مهنة المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال الصناعية، بالمملكة العربية السعودية) (توفيق، ٢٠٠٠، Conover, 2005).

حيث يمكن قبول الفرضية الصفرية (والتي تعني عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية، بين مجتمع مهنة المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال الصناعية المصرية، ومجتمع مهنة المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال الصناعية السعودية) إذا ما اقترب التوزيع الضابط أو المتوقع، من التوزيع التجريبي أو المشاهد.

وترتكز المعالجة الإحصائية لأسلوب " اختبار كولوموجروف سميرنوف " The Kolomogrov – Smirnov Test على الخطوات الآتية:

- ١) تحديد الفرضية الصفرية، وتعني هذه الفرضية إحصائياً: عدم وجود فرق معنوي، بين كل من: العينة الضابطة أو المتوقعة، والعينة التجريبية أو المشاهدة.
- ٢) تحديد الفرضية البديلة، والتي تعني وجود فرق جوهري بين كل من: العينة الضابطة أو المتوقعة، والعينة التجريبية أو المشاهدة.
- ٣) استخراج الفرق المطلق بين كل من: دالة الاحتمال التجمعي للعينة الضابطة أو المتوقعة، ودالة الاحتمال التجمعي للعينة التجريبية أو المشاهدة.

٤) مقارنة الحد الأقصى للفرق المطلق بين العينة الضابطة أو المتوقعة، والعينة التجريبية أو المشاهدة، بقيمة " D " الجدولية. حيث يتحدد قبول أو رفض الفرضية الصفرية، في ضوء القاعدة الإحصائية الآتية .

- يمكن قبول الفرضية الصفرية، إذا كان :

الفرق المحسوب > قيمة " D " المستخرجة من الجدول.

- تُرفض الفرضية الصفرية، إذا كان :

الفرق المحسوب < قيمة " D " المستخرجة من الجدول.

١/٢/٤/٦. اختبار الفرض الأول: اختبار مدى اتفاق مجتمع الدراسة المصري مع مجتمع الدراسة السعودي، بخصوص أهمية وضرورة تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال:

ارتكازاً على افتراض أن مجتمع مهنة المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال الصناعية، بجمهورية مصر العربية، يمثل العينة الضابطة أو المتوقعة، وأن مجتمع مهنة المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال الصناعية، بالملكة العربية السعودية، يمثل العينة التجريبية أو المشاهدة، فإنه يمكن اختبار الفرض الأول للدراسة على النحو الآتي :

- تحديد الفرضية الصفرية، والفرضية البديلة .

- الفرضية الصفرية : اتفاق آراء مفردات مجتمع الدراسة المصري، مع آراء مفردات مجتمع الدراسة السعودي، بخصوص أهمية وضرورة تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال.

- الفرضية البديلة : اختلاف آراء مفردات مجتمع الدراسة المصري، عن آراء مفردات مجتمع الدراسة السعودي، بخصوص أهمية وضرورة تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال.

- إيجاد دالة الاحتمال المتجمع، لكلٍ من مجتمعي الدراسة: المصري، والسعودي .

- إيجاد الفرق المطلق بين دالتي الاحتمال المتجمع .

ويظهر الجدول رقم ١/٢/٤/٦. التسلسل المنطقي للعمليات الحسابية اللازمة لإيجاد قيم الاحتمال المتجمع، والفرق المطلق .

الفرق المطلق	العينة التجريبية المشاهدة			العينة الضابطة المتوقعة			الإحصاءات الرأي
	الاحتمال المتجمع	الاحتمال	التكرارات	الاحتمال المتجمع	الاحتمال	التكرارات	
٠,٠١٥	٠,٥٤	٠,٥٤	٣٨	٠,٥٢٥	٠,٥٢٥	٤٢	قبول تام
٠,٠٩٥	٠,٨٧	٠,٣٣	٢٣	٠,٧٧٥	٠,٢٥	٢٠	قبول
٠,٠٢٧	٠,٩٢٧	٠,٠٥٧	٤	٠,٩	٠,١٢٥	١٠	محايد
٠,٠٣	٠,٩٧	٠,٠٤٣	٣	١	٠,١	٨	رفض
صفر	١	٠,٠٣	٢	١	صفر	صفر	رفض تام
		١	٧٠		١	٨٠	

جدول رقم ١/٢/٤/٦.أ.

- ونظراً لأن الحد الأقصى للفرق المطلق الظاهر بالجدول رقم ١/٢/٤/٦.أ. يبلغ (٠,٠٩٥)، وباستخراج قيمة " D " من الجدول، بدرجات حرية (٨٠)، وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، يُلاحظ أنها { D (٠,٠٥، ٨٠) } = ٠,١٣٤٦٧ - وحيث أن " D " المحسوبة (٠,٠٩٥) أقل من قيمة D (٠,٠٥، ٨٠) = ٠,١٣٤٦٧

فإنه يمكن قبول الفرضية الصفرية، ورفض الفرضية البديلة، الأمر الذي يُستنتج معه اتفاق آراء مفردات مجتمع الدراسة المصري، مع آراء مفردات مجتمع الدراسة السعودي، بخصوص أهمية وضرورة تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية لمنشآت الأعمال، ومن ثم يمكن الاستدلال إحصائياً على صحة الفرض الأول لهذه الدراسة.

٢/٢/٤/٦. اختبار الفرض الثاني : اختبار مدى اتفاق مجتمع الدراسة المصري، مع مجتمع الدراسة السعودي، بخصوص دور محور المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال، في إضافة قيمة حقيقية لتلك المنشآت، من خلال تحسين أدائها البيئي:

- تحديد الفرضية الصفرية، والفرضية البديلة .
- الفرضية الصفرية : اتفاق آراء مفردات مجتمع الدراسة المصري، مع آراء مفردات مجتمع الدراسة السعودي، فيما يتعلق بدور محور المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال، في إضافة قيمة حقيقية لتلك المنشآت، من خلال تحسين أدائها البيئي.

- الفرضية البديلة : اختلاف آراء مفردات مجتمع الدراسة المصري، عن آراء مفردات مجتمع الدراسة السعودي، فيما يتعلق بدور محور المراجعة البيئية الداخلية، لمنشآت الأعمال، في إضافة قيمة حقيقية لتلك المنشآت، من خلال تحسين أدائها البيئي.
- إيجاد دالة الاحتمال المتجمع، لكل من مجتمعي الدراسة: المصري، والسعودي.
- إيجاد الفرق المطلق بين دالتي الاحتمال المتجمع .

ويظهر الجدول رقم ٦/٤/٢/٢/أ. التسلسل المنطقي للعمليات الحسابية اللازمة.

الإحصاءات الرأي	العينة الضابطة المتوقعة			العينة التجريبية المشاهدة			الفرق المطلق
	التكرارات	الاحتمال	الاحتمال المتجمع	التكرارات	الاحتمال	الاحتمال المتجمع	
قبول تام	٤٥	٠,٥٦٣	٠,٥٦٣	٣٩	٠,٥٥٧	٠,٥٥٧	٠,٠٠٦
قبول	١٦	٠,٢	٠,٧٦٣	٢٣	٠,٣٢٩	٠,٨٨٦	٠,١٢٣
محايد	١٢	٠,١٥	٠,٩١٣	٤	٠,٠٥٧	٠,٩٤٣	٠,٠٣
رفض	٧	٠,٠٨٧	١	٢	٠,٠٢٨٥	٠,٩٧١٥	٠,٠٢٨٥
رفض تام	صفر	صفر	١	٢	٠,٠٢٨٥	١	صفر
	٨٠	١		٧٠	١		

جدول رقم ٦/٤/٢/٢/أ.

- ونظراً لأن الحد الأقصى للفرق المطلق الظاهر بالجدول رقم ٦/٤/٢/٢/أ. يبلغ (٠,١٢٣)، وباستخراج قيمة " D " من الجدول، بدرجات حرية (٨٠)، وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، يُلاحظ أنها { D (٨٠, ٠,٠٥) } = ٠,١٣٤٦٧.

- وحيث أن " D " المحسوبة (٠,١٢٣)

أقل من قيمة D (٨٠, ٠,٠٥) = ٠,١٣٤٦٧

فإنه يمكن قبول الفرضية الصفرية، ورفض الفرضية البديلة، الأمر الذي يُستنتج معه اتفاق آراء مفردات مجتمع الدراسة المصري، مع آراء مفردات مجتمع الدراسة السعودي، فيما يتعلق بدور محور المراجعة البيئية الداخلية لمنشآت الأعمال، في إضافة قيمة حقيقية لتلك المنشآت، من خلال تحسين أدائها البيئي، الأمر الذي يمكن معه الاستدلال إحصائياً على صحة الفرض الثاني لهذه الدراسة .

- ٣/٢/٤/٦. اختبار الفرض الثالث : اختبار مدى اتفاق مجتمع الدراسة المصري مع مجتمع الدراسة السعودي، بخصوص دور محور المراجعة البيئية الداخلية في منشآت الأعمال، في نجاح إطار الحوكمة البيئية:
- تحديد الفرضية الصفرية، والفرضية البديلة.

- الفرضية الصفرية : اتفاق آراء مفردات مجتمع الدراسة المصري، مع آراء مفردات مجتمع الدراسة السعودي، حول أهمية دور محور المراجعة البيئية الداخلية، في منشآت الأعمال، في نجاح إطار الحوكمة البيئية.
- الفرضية البديلة : اختلاف آراء مفردات مجتمع الدراسة المصري، عن آراء مفردات مجتمع الدراسة السعودي، حول أهمية دور محور المراجعة البيئية الداخلية، في منشآت الأعمال، في نجاح إطار الحوكمة البيئية.
- إيجاد دالة الاحتمال المتجمع، لكل من مجتمعي الدراسة: المصري، والسعودي.
- إيجاد الفرق المطلق بين الدالتي الاحتمال المتجمع.
- ويظهر الجدول رقم ٦/٤/٢/٣/أ. التسلسل المنطقي للعمليات الحسابية اللازمة.

الفرق المطلق	العينة التجريبية - المشاهدة			الضابطة المتوقعة		العينة التكرارات		الإحصاءات الرأي
	الاحتمال المتجمع	الاحتمال	التكرارات	الاحتمال المتجمع	الاحتمال	التكرارات		
٠,٠٥٩	٠,٥٢٩	٠,٥٢٩	٣٧	٠,٥٨٨	٠,٥٨٨	٤٧	قبول تام	
٠,٠٧٣	٠,٨٨٦	٠,٣٥٧	٢٥	٠,٨١٣	٠,٢٢٥	١٨	قبول	
٠,٠١٩	٠,٩٥٧	٠,٠٧١	٥	٠,٩٣٨	٠,١٢٥	١٠	محايد	
٠,٠١٤	٠,٩٨٦	٠,٠٢٩	٢	١	٠,٠٦٢	٥	رفض	
صفر	١	٠,٠١٤	١	١	صفر	صفر	رفض تام	
		١	٧٠			١	٨٠	

جدول رقم ٦/٤/٢/٣/أ.

- ونظراً لأن الحد الأقصى للفرق المطلق الظاهر بالجدول رقم ٦/٤/٢/٣/أ. يبلغ (٠,٠٧٣)، وباستخراج قيمة " D " من الجدول، بدرجات حرية (٨٠)، وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، يلاحظ أنها { (٠,٠٥ ، ٨٠) D } = ٠,١٣٤٦٧ - وحيث أن : " D " المحسوبة (٠,٠٧٣) أقل من قيمة D (٠,٠٥ ، ٨٠) = ٠,١٣٤٦٧

فإنه يمكن قبول الفرضية الصفرية، ورفض الفرضية البديلة، الأمر الذي يُستنتج معه اتفاق آراء مفردات مجتمع الدراسة المصري، مع آراء مفردات مجتمع الدراسة السعودي، حول أهمية دور محور المراجعة البيئية الداخلية، في منشآت الأعمال، في نجاح إطار الحوكمة البيئية، ومن ثم يمكن الاستدلال إحصائياً على صحة الفرض الثالث لهذه الدراسة .

٣/٤/٦. دراسة الفروق بين استجابات مفردات العينتين موضوع التحليل،
 باستخدام اختبار Mann-Whitney U Test:

يهدف هذا الجزء من البحث إلى تفسير نتائج تحليل التباين في استجابات مفردات عينيّ الدراسة، في ظل الفروض الثلاثة الرئيسية للبحث، وتحديد أي المقارنات الثنائية هي المسئولة، عن وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية - إن وجدت - (Chao, 2001).

وتستخدم الدراسة هنا إحصائية الاختبار χ^2 ، حيث:

$$\chi^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \frac{(O_i - E_i)^2}{E_i}}{ص}$$

حيث: س: التكرارات المشاهدة.

ص: التكرارات المتوقعة.

(حيث يتم التحليل في هذه الحالة، باستخدام جدول توزيع χ^2 بدرجات حرية = ن - ١).

ويعرض الجدول رقم ٦/٤/٣.أ تطبيق اختبار Mann-Whitney U Test على متوسطات استجابات عينيّ الدراسة، في ظل الفروض الثلاثة الرئيسية لهذا البحث:

عينات البحث	قيمة إحصائية الاختبار χ^2	القيمة الجدولية X^2 (١, ٠,٠٥)	النتائج عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وبدرجات حرية ١ درجة
الفرض الأول	٠,٨١٥	٣,٨٤١٥	غير معنوية
الفرض الثاني	٠,٩٦٨	٣,٨٤١٥	غير معنوية
الفرض الثالث	٠,٩٨٩	٣,٨٤١٥	غير معنوية
المدخل المقترح	٠,٨٢٩	٣,٨٤١٥	غير معنوية

جدول رقم ٦/٤/٣.أ. تطبيق اختبار Mann-Whitney U Test على متوسطات استجابات عينيّ الدراسة، في ظل الفروض الثلاثة للبحث.

ويتبين من الجدول أن:

■ قيمة إحصائية الاختبار χ^2 (٠,٨١٥) أقل من القيمة الجدولية X^2 (٣,٨٤١٥)، عند مستوى معنوية ٥ %، وذلك بالنسبة للفرض الأول، بالنسبة لكل من عينيّ الدراسة: المصرية،

والسعودية. مما يعني عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، في استجابات مفردات تلك العينتين، فيما يتعلق بالفرض الأول لهذا البحث.

■ قيمة إحصائية الاختبار $\chi^2 (0,968)$ أقل من القيمة الجدولية $X^2 (3,8415)$ ، عند مستوى معنوية 5 %، وذلك بالنسبة للفرض الثاني، بالنسبة لكل من عيني الدراسة: المصرية، والسعودية. مما يعني عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، في استجابات مفردات تلك العينتين، فيما يتعلق بالفرض الثاني لهذا البحث.

■ قيمة إحصائية الاختبار $\chi^2 (0,989)$ أقل من القيمة الجدولية $X^2 (3,8415)$ ، عند مستوى معنوية 5 %، وذلك بالنسبة للفرض الثالث، بالنسبة لكل من عيني الدراسة: المصرية، والسعودية. مما يعني عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، في استجابات مفردات تلك العينتين، فيما يتعلق بالفرض الثالث لهذا البحث.

■ قيمة إحصائية الاختبار $\chi^2 (0,829)$ أقل من القيمة الجدولية $X^2 (3,8415)$ ، عند مستوى معنوية 5 %، وذلك بالنسبة للمدخل المقترح لضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، لتفعيل إطار مفهوم الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، بالنسبة لكل من عيني الدراسة: المصرية، والسعودية. مما يعني عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، في استجابات مفردات تلك العينتين، فيما يتعلق بالمدخل المقترح بهذا البحث.

وترتبياً على النتائج السابقة، يتبين أن نتائج اختبار كولوموجروف سميروف **The Kolomogrov – Smirnov Test** ، وتحليل التباين والمقارنات الثنائية بين عينات البحث، تشير إلى عدم وجود فروق حقيقية، بين متوسطات استجابات مفردات عيني البحث، فيما يتعلق بفروض البحث الثلاثة الرئيسية، والمدخل المقترح بالبحث، الأمر الذي يوفر الدليل الميداني، على صحة فروض البحث الثلاثة، السابق الإشارة إليها.

٤/٤/٦. قياس وتحديد طبيعة علاقة الارتباط، بين كل من: أثر مدخل تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال، على طبيعة الأداء البيئي لتلك المنشآت، وتحسين درجة التزامها، بمقومات إطار الحوكمة البيئية، ومجموعة الضوابط التي اقترحها الباحث، لإرساء ذلك الإطار، في محيط قطاع الأعمال، في البيئتين: المصرية، والسعودية، باستخدام أسلوب **Pearson Rank Order Correlation Coefficient** :

يهدف هذا الجزء من الدراسة، إلى محاولة التعرف على طبيعة واتجاه علاقة الارتباط، بين كل من: أثر مدخل تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال، على طبيعة الأداء البيئي لتلك المنشآت، وتحسين درجة التزامها، بمقومات إطار الحوكمة البيئية، ومجموعة الضوابط التي اقترحها الباحث، لإرساء ذلك الإطار، في محيط قطاع الأعمال، في البيئتين: المصرية، والسعودية.

وقد تمت الاستعانة في ذلك بمقياس **Pearson Rank Order Correlation Coefficient**، حيث تم قياس درجة الارتباط بين متغيرات المجموعة الخامسة (أسئلة الاستبيان من السؤال رقم ٥٤، وحتى السؤال رقم ٦٩)، والتي تمثل الضوابط التي قدمها الباحث، بهدف إرساء إطار الحوكمة البيئية، في محيط منشآت قطاع الأعمال، في البيتين: المصرية، والسعودية، وبين متغيرات فرضي البحث: الثاني والثالث (أسئلة الاستبيان من السؤال رقم ١٩، وحتى السؤال رقم ٥٣)، باعتبارها بمثابة مؤشرات عن: طبيعة الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، وتحسين درجة التزام تلك المنشآت، بمقومات إطار الحوكمة البيئية، في البيتين: المصرية، والسعودية.

ويوضح الجدول رقم ٦/٤/٤/أ. مصفوفة الارتباط، بين: مجموعة الضوابط المقترحة بهذا البحث، لإرساء إطار الحوكمة البيئية، في محيط منشآت قطاع الأعمال، في البيتين: المصرية، والسعودية، وبين كل من: أثر مدخل تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال، على طبيعة الأداء البيئي لتلك المنشآت، وتحسين درجة التزامها، بمقومات إطار الحوكمة البيئية، في البيتين: المصرية، والسعودية.

تحسين درجة التزام منشآت قطاع الأعمال، بمقومات إطار الحوكمة البيئية، في البيتين: المصرية، والسعودية.	أثر مدخل تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال، على طبيعة الأداء البيئي لتلك المنشآت.	
٠,٨٠٩ +	٠,٧٩١ +	ضوابط إرساء إطار الحوكمة البيئية، في محيط منشآت قطاع الأعمال، في البيتين: المصرية، والسعودية.

جدول رقم ٦/٤/٤/أ. مصفوفة الارتباط بين: مجموعة الضوابط المقترحة بهذا البحث، لإرساء إطار الحوكمة البيئية، في محيط منشآت قطاع الأعمال، في البيتين: المصرية، والسعودية، وبين كل من: أثر مدخل تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، بتلك المنشآت، على طبيعة الأداء البيئي لها، وتحسين درجة التزامها، بمقومات إطار الحوكمة البيئية، في البيتين: المصرية، والسعودية.

ويتبين من الجدول رقم ٦/٤/٤/أ. وجود علاقة ارتباط طردي قوية بين: مجموعة الضوابط المقترحة بهذا البحث لإرساء إطار الحوكمة البيئية، في محيط منشآت قطاع الأعمال، في البيتين: المصرية، والسعودية، وبين كل من: أثر مدخل تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال، على طبيعة الأداء البيئي لتلك المنشآت، حيث بلغت قوتها (٠,٧٩١ +)، وتحسين درجة التزام منشآت قطاع الأعمال، بمقومات إطار الحوكمة البيئية، في البيتين: المصرية،

والسعودية، حيث بلغت قوتها (+ ٨٠٩,٠)، الأمر الذي يستدل معه على أهمية الضوابط، التي اقترحها الباحث لإرساء إطار الحوكمة البيئية، في محيط منشآت قطاع الأعمال، في البيئتين: المصرية والسعودية.

وترتبط على النتائج السابقة، فإنه يتبين أن نتائج الاختبارات الإحصائية على عينيّ البحث، تشير إلى توافر دليل ميداني من واقع محيط العمل المهني للمراجعة البيئية الداخلية، في كل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، على صحة فروض البحث الثلاثة السابق الإشارة إليها، واتفق نتائج الدراسة التحليلية، مع نتائج التحليل الإحصائي في هذا المجال .

٧. الخلاصة وأهم النتائج:

وجه المعيار الدولي للإدارة البيئية (ISO 14001, 2004)، عقب إعادة إصداره بصيغته الجديدة في نوفمبر من عام ٢٠٠٤م، الأنظار نحو أهمية محور المراجعة البيئية الداخلية، كما بين أهمية إطار الحوكمة البيئية، والتي يعتمد إرساء أركانها ومقوماتها إلى حد بعيد، على نجاح تطبيق وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، على مستوى كل من: منشآت قطاع الأعمال، والتنظيمات الحكومية. ولقد أثمر ذلك عن توجيه الأدب المحاسبي للاهتمام، بدراسة كل من: سبل تطوير نشاط المراجعة البيئية الداخلية، وسبل تطوير مستوى أداء المراجعين البيئيين الداخليين، وكذلك دور المراجعة البيئية الداخلية، في المساهمة الفعالة، في نجاح التطبيق العملي لإطار الحوكمة البيئية، بحيث أثبتت المستجدات العالمية، ضرورة تطوير استراتيجيات إدارات المراجعة الداخلية، لتشتمل على وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، كما وجهت الأنظار نحو ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام، لدور إدارات المراجعة الداخلية، في ترسيخ أركان إطار الحوكمة البيئية.

وقد تبلورت مشكلة هذا البحث، في محاولة الوقوف على، حقيقة دور محور المراجعة البيئية الداخلية، في تحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، خاصة الصناعية منها، وتحسين درجة مساهمة مهنة المراجعة الداخلية، في نجاح إدارات منشآت الأعمال، في الالتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئية. وقد استهدف هذا البحث استقراء الفكر المحاسبي وفحص واستكشاف محاور الواقع العملي، للتعرف على طبيعة ونوعية سبل تطوير المراجعة البيئية الداخلية، مع محاولة تقديم مدخل مقترح لتفعيل إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، وبصفة خاصة المنشآت الصناعية منها.

وسعيًا نحو تحقيق الهدف العام من البحث الحالي، فقد تناول البحث استقراءً تحليلياً للدراسات التي اشتمل عليها الأدب المحاسبي، في مجال دور محور المراجعة البيئية الداخلية، في تحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، وتحسين درجة مساهمة مهنة المراجعة البيئية الداخلية، في مساعدة إدارات منشآت الأعمال، على الالتزام الكفاء بمقومات إطار الحوكمة البيئية. كما اختبر البحث ثلاثة فروض أساسية؛ ينص الفرض الأول منها على وجود ضرورة لتطوير محور

المراجعة البيئية الداخلية لمنشآت الأعمال؛ كما ينص الفرض الثاني على أن تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية في منشآت الأعمال، من شأنه العمل على إضافة قيمة حقيقية لمثل تلك المنشآت؛ بينما ينص الفرض الثالث على أن محور المراجعة البيئية الداخلية في منشآت الأعمال، يمثل أحد أركان نجاح إطار الحوكمة البيئية. وقد تم التحقق من صحة هذه الفروض، من خلال الدراسة التحليلية التي تضمنتها هذا البحث في محوره الأول، كما أيد ذلك نتائج التحليل الإحصائي الذي قام به الباحث على مدخلات الدراسة التطبيقية، في المحور الثاني من البحث، باستخدام بعض الأساليب الإحصائية الملائمة ذات العلاقة، وذلك في البيئتين: المصرية، والسعودية، باعتبارهما تمثلاً للجانب الأعظم، من الخصائص النوعية والديموجرافية. لدول الوطن العربي والإسلامي.

هذا وقد خلص الباحث من دراسته إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

١. توصل البحث الحالي إلى توافر دليل ميداني، من محيط العمل المهني للمراجعة الداخلية، في كل من: البيئة المصرية، والسعودية، على وجود ضرورة إلى تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، وذلك استجابة للمتغيرات البيئية الإقليمية والعالمية، والتي تستوجب ضرورة اهتمام منشآت الأعمال، بجائزة شهادة الإدارة البيئية، بنفس قدر اهتمامها بجائزة شهادة إدارة الجودة، والعمل على تنمية اهتمام كافة قطاعات المجتمع، بضرورة صيانة التنمية المستدامة، والمعطيات البيئية والطبيعية، وكذلك وجود دور هام لمهنة المراجعة البيئية الداخلية، في مساعدة إدارات منشآت الأعمال، على الالتزام الكفء بمقومات إطار الحوكمة البيئية، وتضييق فجوة التوقعات القائمة، في واقع مهنة المراجعة الداخلية.

٢. أن هدف المحافظة على التنمية المستدامة، وتحسين الأداء البيئي لوحدات المجتمع، يتوقف على إرساء إطار الحوكمة البيئية، بحيث يصبح هذا الإطار بمثابة موجه وضابط محوري، لأنشطة منشآت الأعمال، وغيرها من تنظيمات قطاعات المجتمع، في كل ما يتعلق بالتأثيرات المحتملة، على عناصر التنمية المستدامة والمكونات والمعطيات البيئية؛ مما يؤكد ضرورة تكاتف الجهود الأكاديمية والمهنية والحكومية، على كافة المستويات، لإيجاد السبل العلمية والعملية، الكفيلة بنجاح إرساء مثل هذا المفهوم الحديث، ومحاولة سد الفجوة القائمة، بين الأداء البيئي الفعلي لوحدات المجتمع، وبين الأداء البيئي الواجب، والذي يتمثل في ضرورة تطوير وتحسين الأداء البيئي، لكافة وحدات المجتمع، الأمر الذي يبين أهمية دور وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، في منشآت الأعمال.

٣. أن من أهم مبررات الحاجة، إلى ضرورة تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال: أهمية العمل على تطوير ضمير ووعي بيئي، لدى منشآت الأعمال - وغيرها من قطاعات المجتمع - وأهمية ممارسة تخطيط بيئي أساسه المجتمع والبيئة، وكذلك أهمية إرساء إطار الحوكمة البيئية، إلى جانب إطار حوكمة الشركات، وذلك بالإضافة إلى ضرورة إعداد منشآت الأعمال، لتطبيق معايير الجودة البيئية، جنباً إلى جنب مع معايير الجودة الشاملة، لكي تركز تلك المنشآت على معايير الجودة البيئية الشاملة (TQEM)، كي تستطيع الصمود في مواجهة المنافسة والتغيرات العالمية.

٤. على الرغم من أهمية محور المراجعة البيئية الخارجية، إلا أن إعادة إصدار معيار الإدارة البيئية (ISO 14001: 2004)، في صيغته الجديدة، قد أكد على ضرورة قيام كيان لوظيفة المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت قطاع الأعمال. ويؤيد ذلك ما اتجه إليه مجلس المراجعين البيئيين القانونيين (BEAC)، من تنظيم عملية تأهيل المراجعين البيئيين، وتنظيم عملية الحصول على الترخيص المهني لمزاولة المراجعة البيئية (CPEA)، وإصدار كل من معايير المراجعة البيئية، ودليل السلوك الأخلاقي للمراجعة البيئية، لكي يساهم بذلك في تأهيل المراجع البيئي الداخلي، بما يمكنه من تحمل مسؤولية الإسهام، في تقويم ودعم أنظمة الإدارة البيئية لمنشآت قطاع الأعمال.

٥. على الرغم من أن العديد من منشآت الأعمال، قد تلجأ في بناء أقسام المراجعة البيئية لديها، على الخبرات الهندسية والجيولوجية، إلا أن تأهيل المراجعين الداخليين، بالمعارف والمهارات الفنية والقانونية البيئية، وكذلك خبراتهم في مجال مراجعة متطلبات معيار إدارة الجودة، من شأنه أن يجعل مثل أولئك المراجعين الداخليين، أنسب الكفاءات البشرية المتخصصة للقيام بهذا الدور. غير أن ذلك لا يمنع من إمكانية تكوين فريق المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال، من مراجعين داخليين، ومهندسين بيئيين، ومتخصصين في الشؤون البيئية القانونية، حيث يمكن أن يحقق ذلك لمنشآت الأعمال، قيمة مضافة حقيقية، من خلال تكامل مثل تلك الخبرات في تدعيم أنظمة الإدارة البيئية، لتلك المنشآت.

٦. أن المتغيرات والتطورات العالمية، في المجال المهني للمراجعة الداخلية، والشؤون البيئية والتنمية المستدامة، ومعايير الجودة الشاملة، والجودة البيئية، قد وجهت أنظار الفئات المهتمة بالمراجعة البيئية الداخلية، إلى ضرورة تطويرها بما يتناسب مع تلك المتغيرات والمعايير، الأمر الذي أثمر عن ضرورة تطوير نشاط المراجعة البيئية الداخلية، بهدف المساهمة في تحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، ارتكازاً على أحدث المفاهيم والأسس المهنية والتقنية، ومن ذلك تبني مدخل القيمة المضافة، في مزاولة فعاليات نشاط المراجعة البيئية الداخلية، بحيث يكون الهدف من ورائها، فتمثلاً في إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، وذلك من خلال إضفاء مصداقية على أنظمة الإدارة البيئية، وتطوير استراتيجية للإدارة البيئية، لتلك المنشآت، والسعي نحو تطوير نوع من التنسيق بين جهود نشاط قسم المراجعة البيئية الداخلية، وبين جهود نشاط قطاع المحاسبة الإدارية البيئية، لإرساء قاعدة دعم للقرار البيئي، لإدارات منشآت الأعمال.

٧. أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يضطلع بدور جوهري، في نجاح عملية إرساء الإطار المتكامل للحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، وذلك من خلال: قيامه بتقويم أنظمة الإدارة البيئية القائمة؛ والتحقق من شفافية تقارير التنمية المستدامة لتلك المنشآت، والتحقق من مدى عدالة وموضوعية إفصاحها عن تأثيرات أنشطتها على التنمية المستدامة؛ وكذلك من خلال إتباع مدخل القيمة المضافة، في تطبيق فعاليات المراجعة البيئية الداخلية على أرض الواقع، عن طريق الجمع بين تطبيق محاور معيار الإدارة البيئية، ومعيار إدارة الجودة، بحيث يتم القيام بإدارة مهام المراجعة البيئية الداخلية، وفقاً للمنطق الوقائي، وليس وفقاً للمنطق المعالج، وتقديم الخدمات الاستشارية البيئية، لكافة مستويات إدارة المنشأة؛ وتنفيذ فعاليات المراجعة البيئية الداخلية، على أساس إدارة المخاطر البيئية للمنشأة.

واستناداً إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي بضرورة قيام أقسام المحاسبة، بالجامعات العربية، بتطوير وتحديث المنهجيات والمقررات، الموجهة إلى الطلاب في تلك المرحلة، بما يساعدهم على الانخراط في سلك مهنة المراجعة البيئية الداخلية، بقدرات تؤهلهم للأداء المهني الحديث؛ وضرورة تخصيص مقرر يختص بمقدمة في علم البيئة والتنمية المستدامة، ومفهوم إطار الحوكمة البيئية، ومبادئ مراجعة أنظمة الإدارة البيئية؛ وضرورة قيام المنظمة المهنية للمراجعة البيئية الداخلية، بتنظيم آليات موازنة المهنة، بما يضمن الارتقاء بمستوى الأداء المهني للمراجعين البيئيين الداخليين، ويؤيد الباحث في هذا الصدد أفضلية حريمي أقسام المحاسبة، عن الجيولوجيين والفتنيين البيئيين، في تولى مهام المراجعة البيئية الداخلية لمنشآت الأعمال، وذلك بالطبع شريطة استيفائهم لفترة تدريب ودراسة مهنية متخصصة في الشؤون البيئية، تالية لفترة الدراسة الجامعية الأولى، من خلال المنظمة المهنية المختصة؛ كما يوصي الباحث بضرورة قيام إدارات المراجعة الداخلية بمنشآت الأعمال، بمهام المراجعة البيئية الداخلية، بحيث يتفرع من تلك الإدارات تنظيمياً قطاعان، يختص أحدهما بالمراجعة المالية الداخلية، بينما يختص القطاع الآخر بالمراجعة البيئية الداخلية، كذلك يوصي الباحث بضرورة إلزام منشآت الأعمال، بتطوير وإرساء نظام متكامل للمراجعة البيئية الداخلية، يشتمل على الاستراتيجيات والخطط التي تكفل درء مخاطر التلوث البيئي، من حيث المنبع، أو قبل حدوثها بالفعل، ارتكازاً على مبدأ الحلولة دون وقوع المخالفات والتجاوزات البيئية، وذلك بما يمثل درعاً واقيةً لمنشآت الأعمال، ضد الوقوع في المخالفات البيئية، وذلك مع ضرورة تطوير نوع من التكامل، بين جهود أقسام المراجعة البيئية الداخلية، مع أنظمة المحاسبة الإدارية البيئية، لمساعدة إدارات منشآت الأعمال، على اتخاذ قرارات الاستثمار الجديدة؛ كما يوصي الباحث أيضاً بضرورة ارتكاز عملية تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، على الوازع الأخلاقي، بحيث يصبح أمر تطوير ضمير بيئي لمنشآت الأعمال، من أهم الثوابت التي تقوم عليها وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، وكذلك ضرورة تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، ارتكازاً على مدخل القيمة المضافة، وذلك من خلال من خلال القيام بتقديم الخدمات الاستشارية البيئية، وإرساء قاعدة إدارة وتداول المعلومات البيئية (EKM)، وكذلك من خلال تبني مدخل المراجعة على أساس إدارة المخاطر البيئية لنشاط المنشأة (EERM)، وضرورة تطبيق مدخل التقييم المتوازن للأداء الاستراتيجي، لتقييم أداء أقسام المراجعة البيئية الداخلية، وأخيراً ضرورة تكاتف كافة الجهود، على كافة مستويات وقطاعات المجتمع، لإيجاد السبل العملية الكفيلة بنجاح إرساء إطار الحوكمة البيئية، ومحاولة سد الفجوة القائمة بين الأداء البيئي الفعلي لوحدة المجتمع، وبين الأداء البيئي الواجب، وإحفاظة على التنمية المستدامة، وإرساء ضوابط تفعيل إطار الحوكمة البيئية، حيث تساهم كل تلك الجهود في نجاح منشآت الأعمال، في تدعيم عملية الالتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئية.

هذا وعلى الرغم مما انتهت إليه الدراسة الحالية من نتائج هامة، حول ضرورة تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، بهدف مساعدة إدارات منشآت الأعمال، على الالتزام الكفء

بمقومات إطار الحوكمة البيئية، وتضييق فجوة التوقعات القائمة، في واقع مهنة المراجعة الداخلية، فإن الباحث يرى ضرورة توضيح حدود هذه الدراسة، والتي تمثلت في:

١. ارتكز محور الاهتمام الرئيسي لهذه الدراسة، على تقويم أثر تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، في مساعدة إدارات منشآت الأعمال، على الالتزام الكفاء بمقومات إطار الحوكمة البيئية، بهدف صيانة التنمية المستدامة، والمعطيات البيئية والطبيعية، في المحيط المهني في كل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية؛ وذلك لاختبار طبيعة ونوعية مثل هذا الأثر. وعلى الرغم من أهمية هذا البعد، في دراسة العوامل التي يمكن تطويرها، بهدف النهوض بدرجة كفاءة الأداء المهني للمراجعة البيئية الداخلية، فإن هناك عوامل أخرى قد تمثل دراستها أهمية ملموسة في هذا المجال، مثل سبل الاستفادة من الاتجاهات الحديثة في مجال المراجعة الداخلية، والبرامج الإلكترونية الجاهزة، وبرامج الذكاء الاصطناعي، ونظم الخبرة، وغيرها من العوامل التي تستحق أن يوجه إليها أبحاث مستقبلية.

٢. اعتمدت هذه الدراسة على بيانات استبيان، تم القيام به على عينة حكومية، من أطراف المحيط المهني، للمراجعة البيئية الداخلية، بكل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه له ما يؤيده من الناحيتين: العلمية والتطبيقية، فإنه قد يمكن استخدام بعض المداخل الأخرى، كمدخل التجربة العملية، أو الحالة العملية، أو متدخل المحاكاة التجريبية، والاعتماد على بعض أساليب التحليل الإحصائي الأخرى، التي قد تكون ذات فائدة في مثل تلك الدراسات، بما يثري هذا المجال الهام من مجالات العمل المهني، للمراجعة البيئية الداخلية في محيط البيئة العربية والإسلامية.

٣. تفتح هذه الدراسة مجالات لبحوث مستقبلية، حيث يمكن تكرار نفس الدراسة على عينة أكبر، أو تطبيقها على قطاع الوحدات الحكومية، أو تطبيقها على المستوى الدولي، أو بمنهجية أخرى، للوقوف على حقيقة دور تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، في مساعدة إدارات منشآت الأعمال، وغيرها من باقي قطاعات المجتمع، على الالتزام الكفاء بمقومات إطار الحوكمة البيئية، بهدف صيانة التنمية المستدامة، والمعطيات البيئية والطبيعية، في المحيط المهني للمراجعة البيئية الداخلية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- ١) الضحيان، د. سعود بن ضحيان، و د. عزت عبد الحميد حسن، (٢٠٠٢م)، معالجة البيانات باستخدام برنامج (SPSS 10)، الجزء الثاني، مكتبة العيكان، الرياض، ص ٤٣ - ٢٥٣.
- ٢) القحطاني، د. سالم بن سعيد، وآخرون، (٢٠٠١م)، منهج البحث في العلوم السلوكية: مع تطبيقات على SPSS، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ص ٢١٠ - ٢٣٦.
- ٣) النودل، د. علي بن عبد الله، (٢٠٠٥م)، التوجهات الحديثة في أساليب المراجعة: شمولية الرؤى والإجراءات، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، جامعة الملك سعود، الرياض، السنة الحادية عشرة، العدد الحادي والأربعون، (نوفمبر)، ص ٢٤ - ٢٩.
- ٤) توفيق، د. عبد الجبار، (٢٠٠٠م)، التحليل الإحصائي في البحوث التربوية النفسية والاجتماعية: الطرق اللامعلمية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ص ١٨٩ - ٢٣٤.
- ٥) مركز المشروعات الدولية الخاصة، (٢٠٠٥م)، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، القاهرة، (أكتوبر)، ص ٣ - ٢١.
- ٦) _____، (٢٠٠٦م)، المجتمع المدني والاقتصاد المدني: العقد التالي لحوكمة الشركات، القاهرة، (أبريل)، ص ١ - ١٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Adams, , (2004), The Ethical, Social and Environmental Reporting - Performance Portrayal Gap, *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 17, Iss. 5, pp. 731 - 743.

- 2) Andrewsen, L., (2005), Toward Better Understanding, *The Internal Auditor*, (Aug.), Vol. 62, Iss. 4, pp. 120 - 122.
- 3) ANSI/ISO/ASQ QE 19011S, (2004), *Guidelines on Quality and/or Environmental Management Systems Auditing: U.S. Version With Supplemental Guidance Added*, American National Standards Institute Accredited Standards Committee, ASQ Quality Press, (Aug.), pp. 3 - 27.
- 4) Balkaran, L., (2005), A High - Powered Auditor: Proficiency in Traditional Areas of Professional Competency is not Always Enough to Deliver a Value - Added Effort, *The Internal Auditor*, (Feb.), Vol. 62, Iss. 1, pp. 26 - 28.
- 5) BEAC, (1999), *Standards for the Professional Practice of Environmental, Health and Safety Auditing*, The Board of Environmental, Health & Safety Certifications, Florida, (Aug.), pp. 2 - 44.
- 6) _____, (2001), *Code of Ethics*, The Board of Environmental, Health & Safety Certifications, Florida, (Mar.), pp. 2 - 11.
- 7) _____, (2002), *Disciplinary Procedures for Members*, The Board of Environmental, Health & Safety Certifications, Florida, (Jul.), pp. 2 - 9.
- 8) _____, (2004), *Beac Responsible Care*, The Board of Environmental, Health & Safety Certifications, Florida, (Mar.), pp. 1 - 11.
- 9) _____, (2006), *Training & Education*, The Board of Environmental, Health & Safety Certifications, Florida, (Jan.), pp. 1 - 17-.
- 10) Black, R., (1998), A new Leaf in Environmental Auditing, *The Internal Auditor*, (Jun.), Vol. 55, Iss. 3, pp. 24 - 27.
- 11) Brooks, K., (2004), Reaping the Benefits of Environmental Auditing, *Internal Auditing*, (Nov./Dec.), Vol. 19, Iss. 6, pp. 26 - 36.
- 12) Bryant, L., et al., (2004), Managing Value Creation Within the Firm: An Examination of Multiple Performance Measures, *Journal of Management Accounting Research*, Vol.16, Iss. 1, pp. 107 - 131.
- 13) Cason, T. N. & Lata G., (2006), An Experimental Study of Compliance and Leverage in Auditing and Regulatory Enforcement, *Economic Inquiry*, (Apr.), Vol. 44, Iss. 2, pp. 352 - 366.
- 14) Chao, L., (2001), *Statistics for Management*, Brooks Cole Publishing Co., California, 4th. ed., pp.234 - 271.
- 15) Conover, W.J., (2005), *Practical Nonparametric Statistics*, John Wiley & Sons, N.Y., 5th. ed., pp. 221 - 359.

- 16) Davidson, D. j. & Scott F., (2004), Understanding Environmental Governance: a Critical Review, ***Organization & Environment***, (Dec.), Vol. 17, Iss. 4, pp. 471 - 492.
- 17) Emery, A. R.T. & Michael W., (2003), Eco-Auditing and Environmental Liability: an International Perspective, ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 18, Iss. 8, pp. 631 - 635.
- 18) Evers, P., et al., (2004), Sustainability Reporting: Implications for Internal Auditors, ***Internal Auditing***, (Mar./Apr.), Vol. 19, Iss. 2, pp. 21 - 27.
- 19) Fitzgerald, R. J., (1978), Organizing for an EDP Internal Audit, ***Journal Systems Management***, (Sep.), Vol. 29, Iss. 9, pp. 12 - 19.
- 20) GCGF, (2006), ***Promoting Corporate Governance for Sustainable Development***, Global Corporate Governance Forum, pp. 1-23.
- 21) Giljum, S., et al., (2005), Environmental Governance in the European Union: Strategies and Instruments for Absolute Decoupling, ***International Journal of Sustainable Development***, Vol. 8, Iss. 1,2, pp. 31 - 37.
- 22) Gramling, A. A. & Patricia M. M., (2006), Internal Auditing's Role in ERM, ***The Internal Auditor***, (Apr.), Vol. 63, Iss. 2, pp. 52 - 58.
- 23) IIA, (2002), ***Guidance for Internal Auditing***, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Florida, (Aug.), pp. 1 - 17.
- 24) ———, (2004), ***The IIA's Position Paper: The Role of Internal Auditing in Enterprise-Wide Risk Management***, The Institute of Internal Auditors in Coordination With its IIA-UK and Ireland Affiliate, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Florida, (Sep.), pp. 1 - 8.
- 25) INTOSAI, (2003), ***Environmental Audit & Regularity Auditing***, Working Group on Environmental Auditing, (Aug.), pp. 3 - 52.
- 26) ———, (2004), ***Results of the Survey on Environmental Auditing***, Working Group on Environmental Auditing, (Oct.), pp. 3 - 25.
- 27) ISO 9001, (2000), ***Quality Management System***, International Organization for Standardization, (Aug.), pp. 1 - 73.
- 28) ISO 19011, (2002), ***Guidelines for Quality and/or Environmental Management Systems Auditing***, International Organization for Standardization, (Oct.), pp. 1 - 43.
- 29) ISO 14001, (2004), ***Environmental Management Systems: General Guidelines on Principles, Systems and Support***

- Techniques*, International Organization for Standardization, (Nov.), pp. 1 – 71.
- 30) Johnson, G. L. , (2006), New Standard Guides Internal and Supplier Audits , *Quality Progress*, (Mar.), Vol. 39, Iss. 3, pp. 25 - 30.
 - 31) Kakabadse, N. K., et al., (2005), Corporate Social Responsibility and Stakeholder Approach: a Conceptual Review, *International Journal of Business Governance and Ethics*, Vol. 1, Iss. 4, pp. 277 - 289.
 - 32) Kanie, N. & Peter M. H., (2004), *Emerging Forces in Environmental Governance*, United Nations University Press, Tokyo, pp. 115 – 262.
 - 33) Kaplan, R. S. & David P. N., (2005), The Office of Strategy Management, *Harvard Business Review*, (Oct.), Vol. 83, Iss. 10, pp.72-83.
 - 34) Karapetrovic, S. & Walter W., (1998), Integrated Audit of Management Systems, *International Journal of Quality & Reliability Management*, (Apr.), Vol. 15, Iss. 7, pp. 694 - 711.
 - 35) Kysar, D. A., (2005), Sustainable Development and Private Global Governance, *Texas Law Review*, (Jun.), Vol. 83, Iss. 7, pp. 2109 - 2166.
 - 36) Lane, M. B. & Geoff M., (2005), Community-Based Environmental Planning: Operational Dilemmas, Planning Principles and Possible Remedies, *Journal of Environmental Planning and Management*, (Sep.), Vol. 48, Iss. 5, pp. 709 - 717.
 - 37) Langer, D. B. & Tony P., (2006), Sustainable Compliance, *The Internal Auditor*, (Feb.), Vol. 63, Iss. 1, pp. 54 - 59.
 - 38) Liebesman, S., (2005), Mitigate Sox Risk With ISO 9001 and 14001, *Quality Progress*, (Sep.), Vol. 38, Iss. 9, pp. 91 - 93.
 - 39) _____, (2006), QMSs and EMSs Support Financial Management Systems , *Quality Progress*, (Mar.), Vol. 39, Iss. 3, pp. 83 - 85.
 - 40) Maltby, J., (1995), Environmental Audit: Theory and Practice: a Survey of Environmental Consultants' Views on the Purpose of Audit, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 10, Iss. 8, pp. 15 - 26.
 - 41) McLeod, S. & Don F., (2005), ISO 14001 Colloquium II Report, *The Canadian Environmental Auditing Association & University of Manitoba, Toronto*, (25 – 27 Oct.), pp. 1 – 18.
 - 42) Moller, A. & Stefan S., (2005), The Sustainability Balanced Scorecard as a Framework for Eco – Efficiency Analysis, *Journal of Industrial Ecology*, Vol. 9, Iss. 4, pp. 73 - 81.

- 43) Najam, A., (2005), Developing Countries and Global Environmental Governance: From Contestation to Participation to Engagement, *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics*, Vol. 5, Iss. 3, pp. 303 - 313.
- 44) OECD, (2004), OECD Environmental Strategy: 2004 Review of Progress, *OECD Observer*, Organization for Economic Co-operation and Development, (Apr.), pp. 1-7.
- 45) Pan, F. C., (2006), Escalate BSC Power by AHP: Innovation Approach for Strategy Implementation, *International Journal of Management & Decision Making*, Vol. 7, Iss. 2,3, pp. 337 - 349.
- 46) Picard, R. R., (1998), Environmental Management: What's Auditing got to do With it?, *The Internal Auditor*, (Jun.), Vol. 55, Iss. 3, pp. 32 - 35.
- 47) Roth, J., (2003), How do Internal Auditors add Value?, *The Internal Auditor*, (Feb.), Vol. 60, Iss. 1, pp. 33 - 37.
- 48) Rubel, F. N., (2006), The Basic of EH. & S. Self - Auditing, *EM, A & WMA's Magazine for Environmental Managers*, (Jan.), Vol. 28, Iss. 15, pp. 43 - 55.
- 49) Russell, J. P., (2004), Auditing Governance, *Quality Progress*, (Jun.), Vol. 37, Iss. 6, pp. 78 - 82.
- 50) ———, (2005), Helps has Arrived, *Quality Progress*, (Dec.), Vol. 38, Iss. 12, pp. 83 - 85.
- 51) Sardinha, I. D. & Lucas R., (2005), Evaluating Environmental and Social Performance of Large Portuguese Companies: a Balanced Scorecard Approach, *Business Strategy and the Environment*, (Mar./Apr.), Vol. 14, Iss. 2, pp. 73 - 91.
- 52) Schmidt, C., (2005), The Driver's View, *The Internal Auditor*, (Jun.), Vol. 62, Iss. 3, pp. 29 - 31.
- 53) Shawver, T. A., (2005), Knowledge Management: A Corporate Governance Tool, *Internal Auditing*, (Jul./ Aug.), Vol. 20, Iss. 4, pp. 21-26.
- 54) Sims, R. R. & Edward L. F. J., (2006), Designing and Delivering Business Ethics Teaching and Learning, *Journal of Business Ethics*, (Feb.), Vol. 63, Iss. 3, pp. 297 - 309.
- 55) Sisaye, S., et al., (2004), TQM and Sustainability Reporting, *Internal Auditing*, (Sep./Oct.), Vol. 19, Iss. 5, pp. 32 - 39.
- 56) ———, (2005), TQM and Sustainability: Insights From Environmental Resources Management, *Internal Auditing*, (Jul./Aug.), Vol. 20, Iss. 4, pp. 27 - 32.
- 57) Taylor, D. W., et al., (2001), Auditing of Environmental Management Systems: A Legitimacy Theory Perspective, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 16, Iss. 7, pp. 411 - 422.

- 58) Tucker, R. R. & Janet K., (1998), Pressures for Change in Environmental Auditing and in the Role of the Internal Auditor, *Journal of Management Issues*, Vol. 10, Iss. 3, pp. 340 - 354.
- 59) Turner, S., (2006), Transforming Environmental Governance in Northern Ireland: Part one: the Process of Policy Renewal. *Journal of Environmental Law*, Vol. 18, Iss. 1, pp. 55 - 63.
- 60) Ushedo, B. O. & John E. E., (2006), Ethical Challenges in Ecological Policy: Global Thinking and Local Action, *Management of Environmental Quality*, Vol.17, Iss. 1, pp. 31 - 42.
- 61) Vinten, G., (1991), The Greening of Audit, *The Internal Auditor*, (Oct.), Vol. 48, Iss. 5, pp. 30 - 36.
- 62) Wallage, P., (2000), Assurance on Sustainability Reporting: an Auditor's View, *Auditing*, Vol. 19, pp. 53 - 65.
- 63) Wang, Q., (2005), Transparency in the Grey Box of China's Environmental Governance: a Case Study of Print Media Coverage of an Environmental Controversy From the Pearl River Delta Region, *Journal of Environment & Development*, (Jun.), Vol. 14, Iss. 2, pp. 278 - 291.
- 64) Watson, M. & Anthony R. T. E., (2004), Environmental Management and Auditing Systems: the Reality of Environmental Self-Regulation, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 19, Iss. 7, pp. 916 - 921.
- 65) Watson, M. & Joyce M., (2003), Auditing for the Environment, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 18, Iss. 8, pp. 625 - 630.
- 66) Zutshi, A. & Amrik S., (2003), Environmental Management System Auditing Within Australasian Companies, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 18, Iss. 8, pp. 637 - 641.



جامعة القاهرة

كلية التجارة

قسم المحاسبة

السيد /

تحية طيبة، وبعد،،،،،

من المعلوم أن نجاح ما يعرف بإطار الحوكمة البيئية **Environmental Governance** إنما يتوقف على العديد من العوامل، لعل من أهمها: مدى وحقيقة الدور الذي تقوم به مهنة المراجعة الداخلية، بمنشآت الأعمال، وبوجه خاص فيما يتعلق بالنواحي والشئون البيئية.

كما لا يخفى عليكم أن الاهتمام العالمي بموضوع التنمية المستدامة **Sustainable Development**، والحفاظ على المعطيات البيئية، قد أثمر عن ضرورة العمل على تطوير محاور العمل المهني، للمراجعين البيئيين الداخليين، وذلك بما يضمن قيامهم بتحمل أعباء مسئولياتهم، في مجال المساهمة في نجاح منشآت الأعمال، في الالتزام البناء، بمقومات واشتراطات إطار مفهوم الحوكمة البيئية.

وقد نالت مهنة المراجعة البيئية الداخلية، المزيد من الاهتمام في الآونة الأخيرة، إلى الحد الذي أسفر عن قيام المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA)، بالاشتراك مع منظمة المائدة المستديرة للمراجعة البيئية (EAR)، إلى تطوير شهادة مراجع بيئي معتمد، حيث تم إقرار هذا النظام في بادئ الأمر في كندا، ثم تلا ذلك إنشاء مجلس المراجعين البيئيين القانونيين (BEAC)، والذي تأسس عام ١٩٩٧م، لتنظيم عمليتي تأهيل المراجعين البيئيين، ومنحهم الترخيص المهني لمزاولة المراجعة البيئية (CPEA).

ومن هنا كان من واجب المنظمات المهنية، والجهات المختصة بشئون مهنة المراجعة البيئية الداخلية، ضرورة القيام بتطوير العمل المهني للمراجعة البيئية الداخلية، بما يتلاءم ويتواءم مع تطورات ومستجدات العصر .

وتسعى هذه الدراسة إلى استبيان آراء المسؤولين في كل من: لجان المراجعة، وإدارات المراجعة الداخلية، وأقسام المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال بكل من: جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، بشأن استطلاع آرائكم المهنية، المبينة على خبراتكم في مجال المراجعة الداخلية، بخصوص طبيعة ونوعية أثر تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية، على الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، ومستوى مساهمة مهنة المراجعة البيئية الداخلية، في مساعدة إدارات منشآت الأعمال، على الالتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئية.

والباحث إذ يُقدّر لكم تعاونكم، بالإجابة على الأسئلة الواردة بالقائمة المرفقة، يؤكد لكم أن هذه الدراسة، قد صُممت لأغراض البحث العلمي فقط، كما أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة، فضلاً عن أن القائمة لا تشمل على أية بيانات تحدد شخصية القائم بالإجابة .
وأشكركم على حسن تعاونكم، وتفضلوا بقبول التحية والاحترام،،،،،

الباحث

دكتور/ خالد محمد عبد المنعم لبيب

أستاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة القاهرة

٢٠٠٦/٢/١٥ م.

* بيان ببعض المصطلحات الواردة باستمارة الاستبيان، وتحديد المقصود من كل منها، في إطار هذا البحث:

١. إطار الحوكمة البيئية **Environmental Governance**: ويقصد به مجموعة الأنظمة والقواعد، التي تكفل بإرساء منظومة الضوابط اللازمة، للحفاظ على مكونات البيئة والتنمية المستدامة، سواء فيما يتصل بمنشآت الأعمال، أو غيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والتي تنعكس آثار أنشطتها المختلفة على المعطيات البيئية والطبيعية؛ وكذلك رقابة والتحكم في الاستراتيجيات والسياسات البيئية، لكافة قطاعات الدولة - وبوجه خاص المنشآت الصناعية - وذلك بهدف حماية البيئة والتنمية المستدامة، من مخاطر التلوث والتعدي، التي قد تتسبب فيها مثل تلك المنشآت أو غيرها، وتحسين الأداء البيئي لوحدات المجتمع، وذلك بما يضمن حسن إدارة الشؤون البيئية والتنمية المستدامة للمجتمع، وتنظيم التشريعات واللوائح التي تكفل تحقيق ذلك، وكذلك بما يضمن شفافية إفصاح منشآت الأعمال - وغيرها من منشآت باقي قطاعات الدولة - عن حقيقة أدائها البيئي، وما تسببت فيه أنشطتها من تدعيم أو إضرار بالمكونات البيئية والتنمية المستدامة للمجتمع.

٢. مدخل القيمة المضافة، لمهنة المراجعة البيئية الداخلية **Value Added Approach**: ويقصد بها قيام المراجع البيئي الداخلي، بإضافة قيمة حقيقية للمنشأة التابع لها، من خلال قيامه بمهام مسؤليته بالعناية والكفاءة اللازمتين، سواء في مجال خدمات التحقق والتأكيد، أو الخدمات الاستشارية البيئية.

٣. نموذج التقييم المتوازن للأداء الاستراتيجي، لأقسام المراجعة البيئية الداخلية **Balanced Scorecard**، بمنشآت الأعمال: ويقصد به تقييم أداء فريق المراجعة البيئية الداخلية، وتقييم أداء قسم المراجعة البيئية الداخلية نفسها، من خلال الزوايا الآتية: المحور البيئي المتجموع أو النهائي لأداء المنشأة، والمحور البيئي لأداء قسم المراجعة البيئية الداخلية، والمحور المالي لأداء قسم المراجعة البيئية الداخلية، ومحور درجة رضا المستفيدين من خدمات القسم، ومحور عمليات التشغيل الداخلي للقسم، ومحور النمو والتعلم والرضا الوظيفي، الذي يحققه أعضاء قسم المراجعة البيئية الداخلية، بما يحقق التوازن بين المقاييس المالية وغير المالية، وبين مؤشرات التقييم الرائدة والتابعة، والأداء الداخلي والخارجي، لقسم المراجعة البيئية الداخلية.

(أولاً) معلومات عامة:

(١) المنصب الوظيفي للقائم بملاء الاستمارة :

رئيس لجنة مراجعة	عضو لجنة مراجعة	مدير إدارة مراجعة داخلية	مراجع داخلي

(٢) أعلى مؤهل علمي أو مهني حصل عليه القائم باستيفاء الاستمارة :

دكتوراة	زمالة (رجاء تحديد نوعيتها)	ماجستير	عضوية جمعية محاسبية (رجاء تحديد نوعيتها)	بكالوريوس

(٣) عدد سنوات الخبرة في مجال مزاوله المهنة :

أكثر من ٣٠ سنة	من ٢٦ - ٣٠ سنة	من ٢٠ - ٢٥ سنة	من ١٥ - ١٩ سنة	أقل من ١٥ سنة

(ثانياً) أسئلة الاستبيان :

(٤) من وجهة نظركم: هل ترون أن نجاح استراتيجية الحماية البيئية على مستوى الدول، يعتمد على وجود نظام للرقابة البيئية الذاتية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، ارتكازاً على وظيفة المراجعة البيئية الداخلية؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٥) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يجب أن يصبح بمثابة نشاط موضوعي مستقل، يقدم خدمات فحص وتأكيد واستشارات بيئية لإدارة المنشأة، ويهدف إلى إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، وتحسين مستوى كفاءة أدائها البيئي؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٦) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه المساهمة في تحقيق الأهداف البيئية للمنشأة، من خلال قيامه بتوفير مدخل منطقي منظم، لتقوم وتحسين درجة كفاءة كل من: عمليات إدارة المخاطر البيئية، ونظام الإدارة البيئية للمنشأة ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٧) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه المساهمة في تحقيق الأهداف البيئية للمنشأة، من خلال قيامه بتحديد أوجه الضعف أو القصور القائمة، في نظام الإدارة البيئية للمنشأة، وتحديد درجة كفاءة أدائه، وتقوم مدى اتساقه، مع اشتراطات معيار الإدارة البيئية (ISO 14001) ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٨) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه المساهمة في تحقيق الأهداف البيئية للمنشأة، من خلال قيامه بإمداد الإدارات العليا لمنشآت الأعمال بقاعدة لدعم القرار البيئي، تمكنها من تفادي العقوبات الاقتصادية، والدعاوى القضائية المترتبة على مخالفة التشريعات والنظم البيئية، وإتاحة الفرصة للحصول على الحوافز البيئية المقررة ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٩) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه المساهمة في تحقيق الأهداف البيئية للمنشأة، من خلال قيامه بتقوم مدى التزام المنشأة، بالاشتراطات والقوانين البيئية، سعياً نحو تحسين الأداء البيئي وتخفيض الأخطار البيئية للمنشأة، وتطوير ضمير بيئي لها، وتأسيس ما يمكن أن يطلق عليه "العناية البيئية الواجبة" ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(١٠) هل تتفقون في الرأي، مع من يرون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه المساهمة في تحقيق الأهداف البيئية للمنشأة، من خلال قيامه بتوجيه نظر إدارتها، نحو مواطن التلوث البيئي، الناتجة عن بعض أنشطتها، فيهيئ لها الفرصة المناسبة لعلاج ذلك وتفاديه مستقبلاً ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(١١) من وجهة نظركم: هل ترون أن تكامل جهود أقسام المراجعة البيئية الداخلية، مع أنظمة المحاسبة الإدارية البيئية بمنشآت الأعمال، يمكن أن يعمل على مساعدة إدارات تلك المنشآت، في قبول أو رفض بعض أوجه الاستثمار الجديدة، بناءً على الآثار البيئية المتوقعة لها، ومدى توافقها مع متطلبات القوانين والأنظمة البيئية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(١٢) من وجهة نظركم: هل ترون أن التحقق من أن أنظمة الإدارة البيئية لمنشآت الأعمال، قد تم تصميمها وتشغيلها بالطريقة والكفاءة المستهدفتين، يعد من أهم أهداف نشاط المراجعة البيئية الداخلية في تلك المنشآت ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(١٣) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه العمل على إمداد منشآت الأعمال، بالعملية المنهجية والموضوعية اللازمة لتحديد أوجه الضعف والقصور، القائمة بأنظمة إدارتها البيئية، ووسائل تحديد الإجراءات التصحيحية، وإجراءات المتابعة اللازمة، للتحقق من إدراك درجة الكفاءة البيئية المطلوبة ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(١٤) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه العمل على إمداد منشآت الأعمال بالآلية اللازمة للتحقق من أن السياسات البيئية، قد تم استيعابها بطريقة سليمة، من قبل كافة أفراد المنشأة، وأنها تطبق بطريقة ملائمة، في سياق نظام الإدارة البيئية للمنشأة ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(١٥) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه العمل على إمداد منشآت الأعمال بالطريقة اللازمة لتحديد نقاط ضعف نظام الإدارة البيئية، في التوقيت المناسب، قبل وقوع المشكلات المتمثلة في انخفاض درجة كفاءة الأداء البيئي ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(١٦) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه العمل على إمداد منشآت الأعمال بالإطار اللازم لفحص عمليات وأنشطة المنشأة، من زاوية تأثيرها على الأداء البيئي للمنشأة، ومدى تسبب تلك الأنشطة في حدوث مشكلات بيئية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(١٧) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه العمل على إمداد منشآت الأعمال بالفرض المناسبة لتبادل الأفكار والمقترحات الناجحة، والخاصة ببعض أنشطة المنشأة، أو بعض إداراتها، وذلك لتطبيقها في الإدارات الأخرى ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(١٨) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه العمل على تزويد منشآت الأعمال بالوسائل اللازمة لإمداد إدارتها، بخدمات التأكيد اللازمة، بشأن مدى اتساق التنفيذ الفعلي لأنظمة الإدارة البيئية، مع الخطط الموضوعية لها ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً
--------------	-------	---------	------	-------------

(١٩) من وجهة نظركم: هل ترون وجود ضرورة لتطوير نشاط المراجعة البيئية الداخلية، بهدف المساهمة في تحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال، ارتكازاً على أحدث المفاهيم المهنية والتقنية المرتبطة بهذا المجال، ومن ذلك تبني مدخل القيمة المضافة، في مزاولة فعاليات نشاط المراجعة البيئية الداخلية، بحيث يكون الهدف من ورائها، متمثلاً في إضافة قيمة حقيقية للمنشأة؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً
--------------	-------	---------	------	-------------

(٢٠) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال إضفاء مصداقية لأنظمة الإدارة البيئية، وتطوير استراتيجية للإدارة البيئية، لتلك المنشآت، بحيث تدور كافة قراراتها، في فلك تحسين الأداء البيئي لها، والمساهمة في تحقيق، والحفاظ على، وتطوير منظومة التنمية المستدامة؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً
--------------	-------	---------	------	-------------

(٢١) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: تبني برامج استشارية بيئية، لكافة مستويات إدارة المنشأة، للعمل على تطوير وتحسين الكفاءة البيئية لأنشطة المنشأة، وتلافي المشكلات البيئية المستقبلية، والمساهمة في إبداء الاستشارات اللازمة، لتطوير أنظمة إدارة الجودة البيئية الشاملة للمنشأة؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً
--------------	-------	---------	------	-------------

(٢٢) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: القيام بمراقبة ومتابعة وتقييم برامج ومشروعات التحسين البيئي المستمر، التي أرستها الإدارة العليا للمنشأة، والتقرير عن مدى التقدم الذي تم إحرازه في هذا الشأن، وضمان وضع تلك البرامج في المسار الصحيح، ومدى مساهمة ذلك في إضافة قيمة حقيقية للمنشأة؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً
--------------	-------	---------	------	-------------

(٢٣) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: القيام بمراقبة مدى التزام كافة إدارات المنشأة، بمقومات واشتراطات نظم إدارة الجودة البيئية، ومتابعة نتائج ذلك، لضمان استمرار التزام الإدارات المختلفة به؛ وضرورة مراقبة البرامج البيئية التصحيحية، للتحقق من أنها قد أضفت قيمة حقيقية للمنشأة؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً
--------------	-------	---------	------	-------------

(٢٤) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: القيام بالواجبات التقليدية للمراجعة البيئية الداخلية، بالكفاءة المهنية المعقولة

أو المناسبة، وعدم السماح بطغيان محور الاستشارات على ذلك المحور التقليدي، والذي يمثل ركناً أساسياً من أركان نجاح المهنة في تحقيق أهدافها ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٢٥) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: مساهمته في إرساء وتطوير قاعدة تداول للمعلومات البيئية (EKM)، بين قسم المراجعة البيئية الداخلية، وبين كل من: الإدارة العليا، ولجنة المراجعة، والإدارات التنفيذية للمنشأة، وذلك لإطلاعهم على نتائج المراجعة البيئية الداخلية، والتوصيات البيئية، ونتائج تقويم الأداء البيئي لكافة إدارات المنشأة، وموقف المنشأة من مدى إمكانية استمرار حصولها على شهادة الإدارة البيئية، والمعوقات القائمة والمحتملة التي يمكن أن تحول دون ذلك، وأية مستجدات في القوانين والأنظمة البيئية السارية ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٢٦) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: مساهمته في إرساء وتطوير قاعدة تداول للمعلومات البيئية، بغرض إمداد الإدارات التنفيذية للمنشأة، بما يلزمها من معلومات تساهم في الارتقاء بمستوى أدائها البيئي، وبما توصل إليه قسم المراجعة البيئية الداخلية، من معلومات عن كافة الأطراف الذين تتعامل معهم المنشأة، ممن يلتزمون بمعايير الجودة البيئية والقوانين والأنظمة البيئية، وبأولئك الأطراف المخالفين لمعايير الجودة البيئية ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٢٧) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال ارتكازه على محور المراجعة على أساس إدارة المخاطر البيئية لنشاط المنشأة (EERM)، وذلك من خلال تزويد الإدارة العليا بخدمات التأكيد، عن درجة كفاءة إطار أنشطة إدارة المخاطر البيئية بالمنشأة، وتوفير صورة واضحة، عن مدى ملاءمة إدارة المخاطر البيئية للمنشأة، ومدى كفاءة نظام الإدارة البيئية في مجال إدارة المخاطر البيئية للمنشأة ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٢٨) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: قيامه بتوفير خدمات التأكيد عن كل من: عمليات إدارة الأخطار البيئية، ومدى سلامة تقدير الأخطار البيئية القائمة، وتقييم عمليات إدارة الأخطار البيئية، وتقييم عملية إعداد التقارير المختصة بمفاتيح الخطر البيئي القائمة بالمنشأة، وكذلك مراجعة وتقييم إدارة مفاتيح الخطر البيئي ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٢٩) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: قيامه بتعريف وتقييم المخاطر البيئية القائمة والمحيطية بالمنشأة، وتدريب المستويات الإدارية المختلفة للمنشأة، على كيفية وسبل مواجهة الأخطار البيئية، والتنسيق بين أنشطة إدارة المخاطر لأنظمة الإدارة البيئية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٣٠) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: قيامه بتدعيم عملية إعداد التقارير الخاصة بالأخطار البيئية القائمة والمحيطية بالمنشأة، وتطوير وتدعيم إطار إدارة الأخطار البيئية، وتدعيم ومساندة عملية تطوير نظام إدارة الأخطار البيئية للمنشأة، والمساهمة في تطوير استراتيجية إدارة الأخطار البيئية للمنشأة ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٣١) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: قيام رئيس قسم المراجعة البيئية الداخلية، بوضع استراتيجية مناسبة لنشاط قسمه، بالتنسيق مع مدير إدارة المراجعة الداخلية، بما يتناسب مع هدف إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، وهدف إنجاز الدور الرقابي والتقوي، ومحور المراجعة على أساس إدارة المخاطر البيئية لنشاط المنشأة ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٣٢) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: قيام المراجع البيئي الداخلي، بالتعامل مع كافة الأطراف المستفيدة من خدماته، بناء على مفهوم المشاركة، وتلبية احتياجاتهم، بغرض تحسين الأداء والعمليات، وضرورة العمل على تقديم توصيات المراجعة البيئية الداخلية، في إطار كل من: المعايير المهنية، والقوانين والأنظمة البيئية الساندة، ومعايير الجودة البيئية والجودة الشاملة ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٣٣) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: قيام المراجعين البيئيين الداخليين بتبني روح الإبداع، في تقديم الاستشارات والتوصيات البيئية، وكذلك ضرورة الإلمام بفرض التقدم، المتعلقة بالفئات الخاضعة للمراجعة البيئية، وبالمراجع البيئي الداخلي نفسه، وضرورة توظيف الأساليب التقنية والمهنية الحديثة ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٣٤) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: العمل على تنمية خبرات ومهارات، أعضاء قسم المراجعة البيئية الداخلية، وإلزامهم ببرامج التعليم المهني المستمر، والبرامج التدريبية، والعمل على إكسابهم مهارات

الاتصال الحديثة، ومهارات التفكير التحليلي، ومهارات التعامل السلوكي، مع الأطراف الخاضعين لمراجعتهم أو تطبيق توصياتهم، وكذلك مهارات مراعاة مسألة تضارب المصالح، التي تنشأ عند تقديم تقارير الاستشارات البيئية ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدرى	أرفض	أرفض تماماً

(٣٥) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: استخدام نظام التقويم المتوازن للأداء الاستراتيجي (Balanced Scorecard) لأداء قسم المراجعة البيئية الداخلية، من منظور شامل، وبما يتفق مع أهداف ومسئوليات إدارة المراجعة الداخلية، وفقاً لتعريفها الحديث ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدرى	أرفض	أرفض تماماً

(٣٦) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: تطوير القدرات المهنية للمراجع البيئي الداخلي، لتطبيق فعاليات مدخل المراجعة الإدارية البيئية (EMA)، وذلك بغرض مراجعة الأهداف البيئية للمنشأة، وتحديد مواطن القصور البيئي، بمختلف إدارات وأنشطة المنشأة، والعمل على تقديم التوصيات المناسبة بطرق تصحيحها، وتقويم كفاءة إدارة المخاطر البيئية، والأنظمة الرقابية البيئية للمنشأة، وتقويم القرارات والعمليات الإدارية البيئية للمنشأة ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدرى	أرفض	أرفض تماماً

(٣٧) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: القيام بتطوير نوع من التكامل، بين تطبيق اشتراطات ومحاور كل من معيار نظم إدارة الجودة (ISO 9001)، و معيار الإدارة البيئية (ISO 14001)، بحيث يتم تخطيط وإدارة وتنفيذ مهام المراجعة البيئية الداخلية، ارتكازاً على منطقتي منع وقوع المخالفات والتجاوزات البيئية، وبحيث يتم تطوير نظام الإدارة البيئية، لكي يصبح نظاماً للجودة البيئية الشاملة ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدرى	أرفض	أرفض تماماً

(٣٨) من وجهة نظركم: هل ترون أن نشاط المراجعة البيئية الداخلية، يمكنه إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، من خلال: الالتزام بالسلوك الأخلاقي، بحيث يركز على وازع مراقبة الله تعالى، وبحيث يمثل ذلك مرتكزاً رئيسياً للمراجع البيئي الداخلي، حيال قيامه بمهام التحقق والتأكد، من طبيعة الآثار البيئية لمختلف أنشطة المنشأة، وتقديم المقترحات والتوصيات البيئية، اللازمة لتحسين الأداء البيئي للمنشأة نفسها ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدرى	أرفض	أرفض تماماً

(٣٩) من وجهة نظركم: هل تتفقون في الرأي، مع من يرون أن من أهم مسيررات الحاجة إلى ضرورة تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية: ضرورة العمل على تطوير ضمير ووعي بيئي لدى منشآت الأعمال، وغيرها من قطاعات المجتمع، وضرورة إرساء مفهوم إطار الحوكمة البيئية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٤٠) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن كلا من الشفافية المالية، والشفافية البيئية، ركيزتان يصعب الفصل بينهما، في ظل الأوضاع الجارية، على الصعيدين الإقليمي، والعالمي، وذلك بالإضافة إلى أهمية إعداد منشآت الأعمال - خاصة العربية - لتطبيق معايير الجودة البيئية، مع معايير إدارة الجودة، لكي يتركز واقع تلك المنشآت على معايير الجودة البيئية الشاملة (TQEM)، كي تستطيع الصمود في مواجهة المنافسة الاقتصادية العالمية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٤١) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، تضطلع بدور هام، في نجاح عملية إرساء الإطار المتكامل للحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال، من خلال قيامها بتقييم أنظمة الإدارة البيئية القائمة، ومدى التزامها بالمتطلبات والمقومات البيئية لمعيار الإدارة البيئية، وأية متطلبات بيئية تستوجبها القوانين والأنظمة البيئية القائمة، وكذلك التحقق من مدى كفاءة الأداء البيئي لتلك المنشآت، لتفعيل دور أنظمة الإدارة البيئية، وتحسين وتطوير الأداء البيئي لتلك المنشآت، بما يصب في النهاية في توطيد أركان إطار الحوكمة البيئية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٤٢) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، يمكنها المساهمة في ترسيخ مقومات إطار الحوكمة البيئية، من خلال دورها في التحقق من شفافية تقارير التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال، والتحقق من مدى عدالة وموضوعية إفصاحها عن تأثيرات أنشطتها على التنمية المستدامة، وكذلك تقوم أنظمة معلومات التنمية المستدامة، والتحقق من مدى اتساق وموثوقية أنظمة تقارير التنمية المستدامة ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٤٣) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن وظيفة المراجعة البيئية الداخلية، يمكنها المساهمة في ترسيخ مقومات إطار الحوكمة البيئية، من خلال تحملها لمسئولية تطوير ضمير ووعي بيئي لدى منشآت الأعمال - وغيرها من قطاعات المجتمع - وتطوير تخطيط بيئي أساسه المجتمع والبيئة، على مستوى قطاع الأعمال ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٤٤) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن انتهاج مدخل القيمة المضافة، في مزاولة فعاليات نشاط المراجعة البيئية الداخلية، من خلال إضفاء مصداقية على أنظمة الإدارة البيئية، وتطوير

استراتيجية للإدارة البيئية، لتلك المنشآت، يعتبر من أهم المحاور التي يسهم من خلالها نشاط
المراجعة البيئية الداخلية، في نجاح إرساء إطار الحوكمة البيئية لقطاع الأعمال ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٤٥) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن انتهاج مدخل القيمة المضافة، في مزاوله فعاليات
نشاط المراجعة البيئية الداخلية، من خلال بناء قاعدة لدعم القرار البيئي لإدارات منشآت
الأعمال، يعتبر من أهم المحاور التي يسهم من خلالها نشاط المراجعة البيئية الداخلية، في نجاح إرساء
إطار الحوكمة البيئية لقطاع الأعمال ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٤٦) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن تصميم أنظمة إدارة بيئية لمنشآت الأعمال،
لا يحقق الغرض المستهدف من وراءها، إلا إذا تكاملت لها مقومات التصميم والتطوير السليم، مع
مقومات التنفيذ العملي، المتوائمة مع متطلبات معايير الجودة البيئية والجودة الشاملة، بما يساهم في
نجاح عملية إرساء إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٤٧) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن الجمع بين تطبيق محاور معيار الإدارة البيئية، و
معيار نظم إدارة الجودة، بحيث يتم القيام بإدارة مهام المراجعة البيئية الداخلية، وفقاً للمنطق
الوقائي، المتمثل في العمل على الحيلولة دون وقوع المخالفات البيئية، يساهم في نجاح عملية إرساء
إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٤٨) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن قيام المراجعين البيئيين الداخليين، بممارسة مهام
وخدمات التحقق والتأكد، وتقييم مدى الالتزام البيئي، وكذلك الخدمات الاستشارية، لمختلف
إدارات المنشأة، سعياً نحو تحسين أدائها البيئي، ومن ثم تحسين الأداء البيئي للمنشأة، يساهم في نجاح
عملية إرساء إطار الحوكمة البيئية، على مستوى منشآت قطاع الأعمال ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٤٩) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن ضرورة تفهم وإلمام المراجعين البيئيين الداخليين،
بطبيعة نشاط المنشأة التي ينتمون إلى هيكلها التنظيمي، بما ينعكس أثره على ارتفاع درجة كفاءة
التوصيات، التي يقدمها المراجع البيئي الداخلي، يساهم في نجاح عملية إرساء إطار الحوكمة البيئية،
على مستوى منشآت قطاع الأعمال ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٥٠) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن قيام المراجع البيئي الداخلي، بتقديم الخدمات الاستشارية البيئية، لكافة مستويات إدارة المنشأة، بغية تحسين الكفاءة البيئية لأنشطة المنشأة، وتلافي المشكلات البيئية المستقبلية، يمكن أن يساهم في ترسيخ مقومات إطار الحوكمة البيئية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٥١) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن قيام المراجع البيئي الداخلي، بمراقبة ومتابعة وتقييم برامج ومشروعات التحسين البيئي المستمر، التي أرسنها الإدارة العليا للمنشأة، والتقارير عن مدى التقدم الذي تم إحرازه في هذا الشأن، والتحقق من المنافع المترتبة عليها، يمكن أن يؤدي إلى ترسيخ مقومات وأركان إطار مفهوم الحوكمة البيئية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٥٢) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن قيام المراجع البيئي الداخلي، بمراقبة ومتابعة مدى التزام كافة إدارات المنشأة، بمقومات واشتراطات نظم إدارة الجودة البيئية، ومتابعة نتائج ذلك، ومراقبة البرامج البيئية التصحيحية، للتحقق من إزالة أية مخالفات بيئية، يمكن أن يعمل على ترسيخ مقومات وأركان إطار مفهوم الحوكمة البيئية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٥٣) من وجهة نظركم: هل توافقون على أن تنفيذ فعاليات المراجعة البيئية الداخلية، على أساس إدارة المخاطر البيئية للمنشأة (EERM)، بما يتيح الفرصة لقسم المراجعة البيئية الداخلية، للدراسة وتقييم ومراجعة محاور إدارة كافة أنواع المخاطر البيئية المحيطة بالمنشأة، يمكن أن ينعكس على نجاح إطار الحوكمة البيئية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٥٤) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة قيام أقسام المحاسبة، بتطوير وتحديث المنهجيات والمقررات الموجهة إلى الطلاب في تلك المرحلة، بما يساعدهم على الانخراط في سلك مهنة المراجعة البيئية الداخلية، بقدرات تؤهلهم للأداء المهني الحديث، في مجال مهنة المراجعة البيئية الداخلية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٥٥) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة قيام أقسام المحاسبة، بتخصيص مقرر يختص بمقدمة في علم البيئة والتنمية المستدامة، ومفهوم إطار الحوكمة البيئية، ومبادئ مراجعة أنظمة الإدارة البيئية، لإعداد خريجي أقسام المحاسبة، بالمبادئ الأساسية التي يمكن صقلها مستقبلاً، حال اتجاه الخريج نحو مجال مهنة المراجعة البيئية الداخلية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٥٦) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة قيام المنظمة المهنية للمراجعة البيئية الداخلية، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة، بإنشاء لقب " مراجع بيئي داخلي قانوني"، وتنظيم آليات مزاوله المهنة، بما يضمن الارتقاء بمستوى الأداء المهني للمراجعين البيئيين الداخليين ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٥٧) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة قيام المنظمة المهنية المسئولة، بتنظيم مسألة التأهيل العملي للمراجعين البيئيين الداخليين، والتعليم المهني المستمر، بحيث لا يتم تجديد ترخيص مزاوله المهنة، إلا من خلال الالتزام باشتراطات التأهيل العملي، والتعليم المهني المستمر القائم على نظام النقاط والساعات السنوية المعتمدة ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٥٨) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة قيام المنظمة المهنية المسئولة بتطوير وإرساء دليل متكامل لمعايير الأداء المهني، وكذلك دليل السلوك الأخلاقي، ودليل العناية المهنية الواجبة، وكذلك إرساء نظام للمساءلة المهنية والتأديبية ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٥٩) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة قيام المنظمات المهنية للمراجعة البيئية الداخلية، بتطوير قاعدة معلومات الكترونية، تمكن أعضاء المهنة من الاتصال الدوري المستمر، بالمنظمة المهنية المحلية والدولية للمراجعة البيئية الداخلية، بحيث يمكن لأعضاء المهنة التعرف على أحدث التطورات الجارية في مجال تخصصهم ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٦٠) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة قيام إدارات المراجعة الداخلية بمنشآت الأعمال، بمهام المراجعة البيئية الداخلية، بحيث يتفرع من تلك الإدارات تنظيمياً قطاعاً أو قسمان، يختص أحدهما بالمراجعة المالية الداخلية، أما الثاني فيختص بالمراجعة البيئية الداخلية ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٦١) من وجهة نظركم: هل توافقون على إمكانية استعانة أقسام المراجعة البيئية الداخلية، بمنشآت الأعمال، ببعض الخبراء البيئيين من المهندسين والجيولوجيين والقانونيين، بحيث يمكن للخبراء الفتيين والقانونيين، المساهمة في تقويم مدى توافق عمليات وأنشطة المنشأة، مع متطلبات الأنظمة والقوانين البيئية، بينما يتولى المراجعون الداخليون مهمة تقويم مدى توافق أنشطة وإدارات المنشأة مع متطلبات نظام الإدارة البيئي، وكذلك تقويم النظام البيئي القائم ؟

أوافق تماماً	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماماً

(٦٢) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة قيام المنظمات المهنية المختصة بالمراجعة البيئية الداخلية، بإصدار إطار متكامل لمعايير الأداء المهني اللازمة، وكذلك إرساء دليل للسلوك الأخلاقي للمهنة، على أن يخضع مثل ذلك النظام للتطوير والتحديث بصفة مستديمة ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٦٣) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة إلزام منشآت الأعمال، بتطوير قسم أو قطاع للمراجعة البيئية الداخلية، بحيث يتم ترجمة محاور المراجعة البيئية الداخلية، إلى استراتيجيات أساسية لتلك الأقسام ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٦٤) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة قيام المسئولين عن أقسام المراجعة البيئية الداخلية بمنشآت الأعمال، بالعمل على إرساء نظام متكامل للمراجعة البيئية الداخلية، والعمل على أن يسعى مثل ذلك النظام، للتحقق من مدى كفاءة أنظمة الإدارة البيئية، والتحقق من مدى كفاءة الأداء البيئي للمنشأة ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٦٥) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة تكاتف كافة الجهود، لإيجاد السبل العملية الكفيلة بنجاح إرساء إطار الحوكمة البيئية، ومحاولة سد الفجوة القائمة بين الأداء البيئي الفعلي لوحدة المجتمع، وبين الأداء البيئي الواجب، بغرض تطوير وتحسين الأداء البيئي، لكافة وحدات المجتمع، والمحافظة على التنمية المستدامة ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٦٦) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة قيام السلطات التشريعية، بإعادة النظر في القوانين والعقوبات المدنية، والجنائية، على كل من يقوم بمخالفات بيئية، تضر بمعطيات التنمية المستدامة، أو الإضرار بالبيئة، أو بالاشتراك فيها، أو بالتواطؤ مع مرتكبيها، وكذلك ضرورة إعادة صياغة القوانين البيئية، بما يؤسس الالتزامات والعقوبات والحوافز، التي تضمن حسن التزام منشآت الأعمال، بمقومات الحوكمة البيئية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٦٧) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة تطوير جهة للرقابة البيئية، تتولى عملة القيام بكل ما من شأنه التحقق من التزام منشآت قطاع الأعمال، وبوجه خاص الصناعية منها، بالمعايير والالتزامات البيئية، والمساهمة الإيجابية في التنمية المستدامة ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٦٨) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة اعتبار التزام منشآت الأعمال، بمتطلبات التشريعات القانونية البيئية، والتزامها بتحسين وتطوير أدائها البيئي، بمثابة أحد اشتراطات تسجيل تلك المنشآت في سوق الأوراق المالية ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما

(٦٩) من وجهة نظركم: هل توافقون على ضرورة استصدار ميثاق شرف بيئي، يتفق من خلاله رجال الأعمال، والمسئولون عن منشآت الأعمال، على ضرورة الالتزام بشفافية التقارير البيئية، وتقارير التنمية المستدامة، وكذلك على الخطوط العامة، اللازمة لتحويل مسألة التنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة، إلى واقع يلتزمون به حيال قيامهم بمزاولة أنشطتهم ؟

أوافق تماما	أوافق	لا أدري	أرفض	أرفض تماما